"غشت" يعود في 2026 عبر الجريدة الرسمية الجزائرية..

من قرر اعتماد التسمية المغربية؟

تحدثنا قبل نحو سنة عن مسألة بدت يومها غريبة ومثيرة للتساؤل، تتعلق باعتماد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تسمية «غشت» لشهر أوت، وهي التسمية المتداولة أساسا في المغرب، قبل أن نكتشف أن الأمر لم يكن خطأ عابرا ولا هفوة تحريرية في عدد واحد، إذ عادت التسمية نفسها في أعداد الجريدة الرسمية الصادرة خلال شهر أوت 2026، لتطرح من جديد السؤال البسيط والمباشر، من قرر أن يسمى شهر «أوت» في الجريدة الرسمية الجزائرية بـ«غشت»؟

لضمان التموين واستقرار الأسعار

تشديد الرقابة على الأسواق قبيل الدخول الاجتماعي

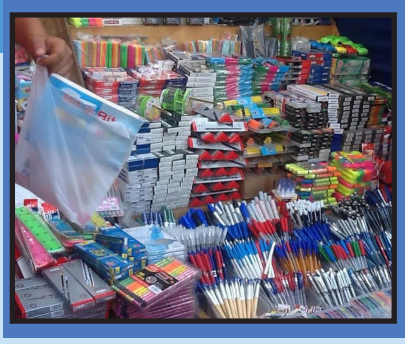

■ الأحد 30 أوت 2026 ■ العدد 91 ■ السنة الثالثة

المؤشر

يومية اخبارية شاملة

elmuashir.dz

برنامج استعجالي لتعزيز وسائل التدخل والصيانة ورفع جاهزية الفرق التقنية

200 مليار سنتيم لتدعيم شبكة المياه بالعاصمة

118 حريقًا مخمدًا من أصل 123... الدولة تستنفر أجهزتها والمواطنون يهبّون لإغاثة المنكوبين والتكفل بالمصابين

الجزائر في مواجهة "حرائق الموت"

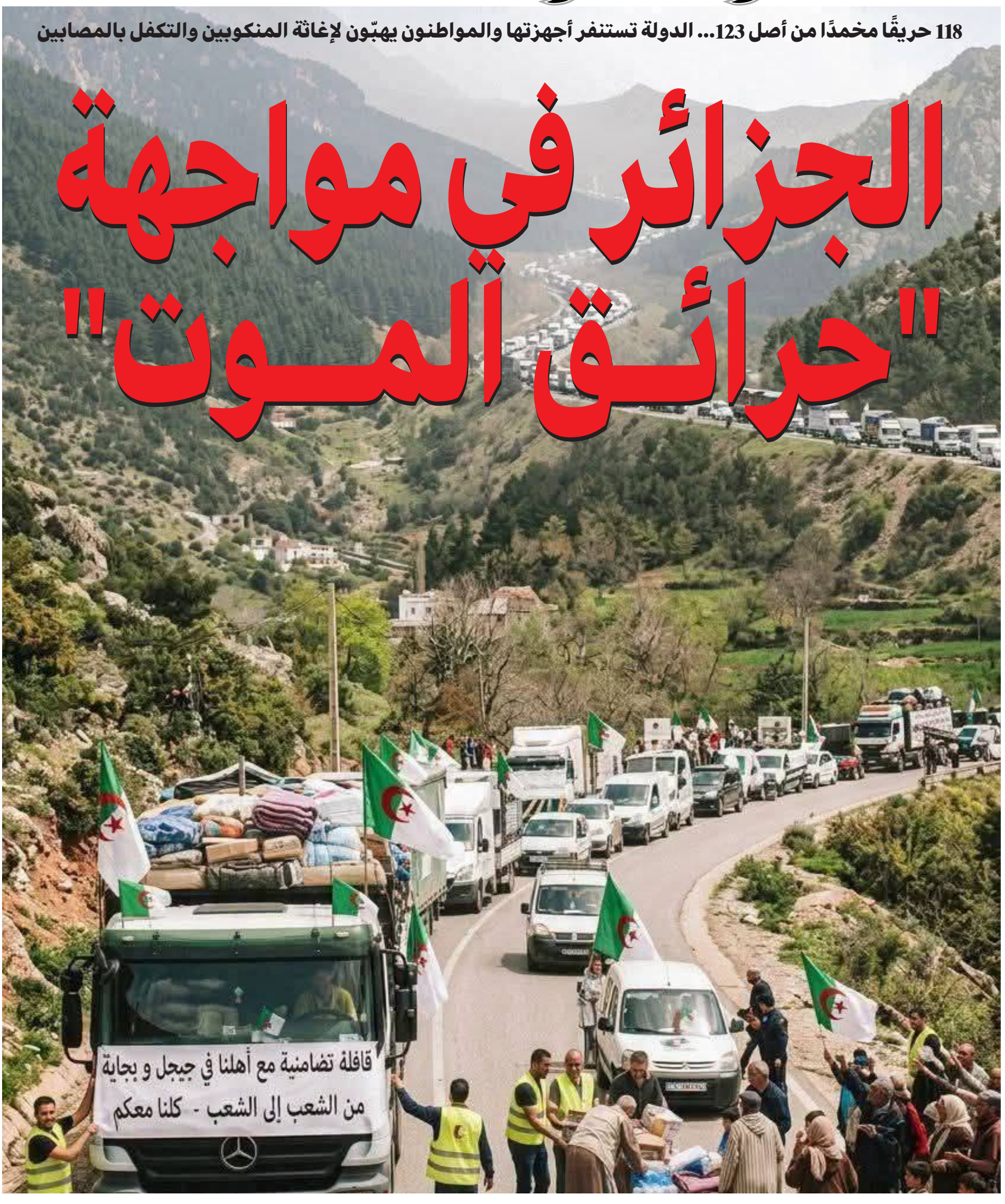

المؤشر
elmuashir.dz
■ الأحد 30 أوت 2026 ■ العدد 91 ■ السنة الثالثة
alhadat@elmuashir.dz

118 حريقًا مخمدًا من أصل 123... الدولة تستنفر أجهزتها والمواطنون يهبّون لإغاثة المنكوبين والتكفل بالمصابين

الجزائر في مواجهة "حرائق الموت"

بين ألسنة اللهب التي اجتاحت مساحات غابية واسعة واقتربت من قرى وتجمعات سكانية، وطائرات الإطفاء التي عادت إلى التحليق فور تحسن الظروف الجوية، والعائلات التي اضطرت إلى مغادرة مساكنها احترازيا قبل أن تعود إليها بعد إبعاد الخطر، وقوافل المساعدات التي قطعت مئات الكيلومترات من ولاية إلى أخرى، وجدت الجزائر نفسها خلال الأيام الأخيرة في مواجهة ما يمكن وصفه بـ«حرائق الموت»، بعد موجة من النيران مست عددا من ولايات الوسط والشرق وخلفت ضحايا ومصابين وخسائر مادية وبيئية، ودفعت مختلف أجهزة الدولة إلى حالة استنفار ميداني، بالتوازي مع هبة تضامنية شعبية امتدت من المواطنين والجمعيات إلى المساجد والمؤسسات العمومية.

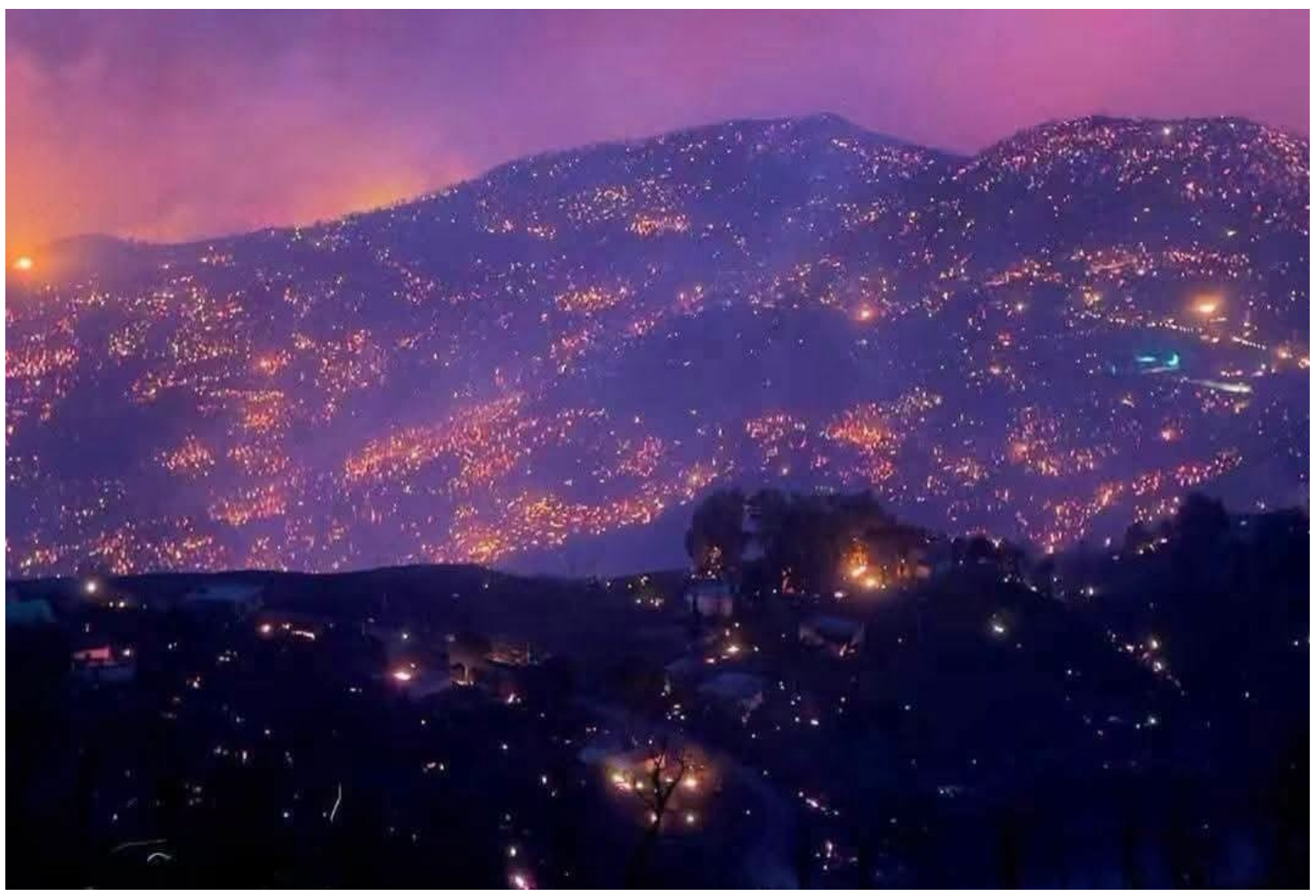

مراد سيد

ولم تعد المعركة مقتصرة على إخماد اللهب، بل تحولت إلى مواجهة متعددة الجبهات تبدأ بإنقاذ الأرواح والإجلاء، وتمر بالإيواء والعلاج والمرافقة الاجتماعية والنفسية، ولا تنتهي إلا عند إحصاء الخسائر وتعويض المتضررين وإعادة تأهيل المناطق التي أتت عليها النيران.

ومع سقوط عدد من المواطنين ضحايا للحرائق، اكتست الفاجعة بعدا وطنيا، حيث وجه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الخميس 27 أوت، رسالة تعزية إلى أسر الضحايا، معبرا عن عميق الحزن أمام فقدان مواطنين في الحرائق التي اندلعت في بعض الولايات الوسطى والشرقية، ومقدما تعازيه ومواساته للعائلات المكلومة ومتمنيا الشفاء العاجل للمصابين.

وعلى إثر الفاجعة أعلن رئيس الجمهورية حدادا وطنيا لمدة ثلاثة أيام، ابتداء من 27 أوت، مع تنكيس الأعلام الوطنية عبر كامل التراب الوطني وإلغاء مظاهر الاحتفال والمنافسات الرياضية الوطنية، في قرار نقل الحرائق من مستوى الكارثة المحلية في الولايات المتضررة إلى مصاب وطني، وتبعته قرارات قطاعية بتعليق عدد من النشاطات والتظاهرات الاحتفالية، بينما وجهت الإمكانيات نحو الإنقاذ والإغاثة والتكفل بالمصابين والمنكوبين. وفي الميدان، كشفت آخر حصيلة للمديرية العامة للحماية المدنية عن تقدم كبير في السيطرة على «حرائق الموت»، بعدما تمكنت وحداتها، خلال الأربع والعشرين ساعة وإلى غاية السابعة من صباح السبت 29 أوت، من إخماد 118 حريقا من أصل 123 حريقا مست الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية وواحات النخيل وأحزمة التبن، فيما بقيت خمس بؤر فقط محل تدخل موزعة بين جيجل، حيث استمرت عمليات إخماد حريقين، وسطيف بحريقين، وتبسة بحريق واحد. وتكتسب هذه الأرقام أهميتها عند مقارنتها بحصيلة سابقة كانت تشير إلى وجود 29 بؤرة لا تزال مشتعلة في 15 ولاية، بما يعكس حجم التعبئة البشرية والمادية التي سخرتها مصالح الحماية المدنية خلال ساعات قليلة، واستمرار العمل ليلا ونهارا على محاصرة النيران ومنع امتدادها نحو القرى والمساكن والمساحات الغابية المجاورة، مع الإبقاء على فرق المراقبة في المواقع التي تم إخمادها تفاديا لعودة الاشتعال.

وكانت جيجل إحدى أصعب جبهات المواجهة، ليس فقط بسبب كثافة الغطاء الغابي وطبيعة التضاريس الجبلية، وإنما أيضا بفعل الظروف المناخية التي ساهمت في الانتشار السريع للنيران وعقدت عمليات الإطفاء. وأوضح الوزير الأول سيفي غريب أن سرعة الرياح بلغت خلال اليومين الأكثر صعوبة ما بين 80 و100 كيلومتر في الساعة، وهو ما حال في بعض الفترات دون استخدام طائرات الإطفاء، قبل أن يسمح تحسن واستقرار الظروف الجوية يوم الجمعة باستئناف التدخل الجوي في عدة نقاط. ومع دخول الطائرات على خط العمليات وتكامل عملها مع الفرق البرية، بدأت الكفة تميل لصالح فرق الإطفاء، ليعلن الوزير الأول في ختام زيارته إلى الولاية أن الوضع أصبح مستقرا، في وقت استمرت فيه عمليات المراقبة والتدخل إلى غاية القضاء على البؤر المتبقية.

وفي منطقة «مشتة الميسة» ببلدية تاكسنة، تحولت المخاوف إلى سباق مع الوقت بعد اقتراب النيران من بعض المساكن، ما دفع السلطات إلى إجلاء عائلات كإجراء وقائي لحمايتها من اللهب والدخان. وعززت الحماية المدنية جهازها بطائرتين من نوع «AT-802»، إلى جانب الفرق البرية المنتشرة في المنطقة، قبل أن تتمكن من إبعاد الخطر والسماح للأهالي بالعودة إلى مساكنهم. وقد جسدت عملية الإجلاء واحدة من القواعد الأساسية التي طبعت التدخل في المناطق المهددة، وهي إعطاء الأولوية المطلقة لحياة السكان قبل الممتلكات، حتى عندما لا تكون النيران قد وصلت بعد إلى المنازل، لأن سرعة الرياح واتجاه اللهب في المناطق الغابية يمكن أن تقلب الوضع خلال دقائق.

وبتكليف من رئيس الجمهورية، انتقل الوزير الأول سيفي غريب إلى جيجل للوقوف ميدانيا على الوضع، ولم تقتصر الزيارة على الاجتماعات والتقارير، إذ قام بجولة جوية على متن طائرة مروحية لمعاينة القرى والمساحات التي مستها الحرائق والوقوف على حجم الأضرار، في خطوة سمحت بتكوين صورة مباشرة عن امتداد النيران في المناطق الجبلية والغابية التي يصعب الوصول إلى أجزاء واسعة منها برا. وقبل ذلك، التقى الوزير الأول بالمركز الثقافي ببلدية الجمعة بني حبيبي عددا من عائلات الضحايا، ونقل إليها تعازي رئيس الجمهورية، واستمع إلى انشغالاتها واحتياجاتها، مؤكدا أن الدولة سترافقها وستعمل على التكفل بمطالبها واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار الفاجعة. وتحولت هذه اللقاءات إلى جزء من عملية تقييم الأزمة نفسها، بحيث لم تعد المعطيات تأتي فقط عبر التقارير الإدارية، بل أيضا من العائلات التي عاشت النيران وفقدت أقارب أو ممتلكات ووجدت نفسها أمام احتياجات عاجلة.

وعاشت جيجل في اليوم نفسه مشهدا آخر أكثر إيلاما، عندما شارك الوزير الأول، رفقة عدد من أعضاء الحكومة، في مراسم تشييع ضحايا الحرائق بمقبرة «دار البقاء» ببلدية الجمعة بني حبيبي، وسط حضور عائلات الضحايا والسلطات المحلية وجموع من المواطنين الذين أبوا إلا مشاركة الأسر المكلومة مصابها. وقد جسد المشهد حجم الفاجعة التي ضربت المنطقة، لكنه كشف أيضا وجها آخر من وجوه التكافل، حيث تحولت مراسم التشييع إلى لحظة تضامن جماعي مع العائلات التي فقدت أبناءها. ورافق الوزير الأول في مهمته كل من وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل السعيد سعيود، ووزير الصحة محمد صديق آيت مسعودان، ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة صورية مولوجي، بما يعكس الطبيعة المتعددة للملفات التي خلفتها الكارثة، من الأمن والإجلاء إلى العلاج والتكفل الاجتماعي.

وأكد سيفي غريب أن رئيس الجمهورية أسدى توجيهات تقضي بضمان التكفل الكامل بالمصابين والمتضررين من الحرائق، وتلبية الانشغالات والمتطلبات التي سجلها المسؤولون خلال اللقاءات الميدانية في أسرع الآجال. وهي توجيهات تتجاوز مفهوم الإغاثة الآنية، لأن معالجة آثار الحرائق لا تنتهي بانطفاء اللهب، وإنما تشمل علاج المصابين وإيواء المتضررين وإحصاء الخسائر وتقييم الأضرار وتحديد حاجات كل أسرة، قبل الانتقال إلى التعويض وإعادة بناء ما يمكن استعادته من مصادر الرزق والاستقرار. كما قدم الوزير الأول باسم رئيس الجمهورية والحكومة والشعب الجزائري تعازيه إلى عائلات الضحايا في جيجل وسكيكدة وتيزي وزو وبجاية وغيرها من الولايات التي مستها الحرائق.

ومباشرة بعد عودته من جيجل، انتقل الوزير الأول مساء الجمعة إلى مستشفى الحروق الكبرى «الدكتور سعيد شيبان» بزرالدة، حيث تم إجلاء مصابين من المناطق المتضررة لاستكمال التكفل الطبي بهم. واطلع سيفي غريب على أوضاعهم الصحية واستمع إلى شروحات الأطقم الطبية بشأن طبيعة الإصابات ودرجات خطورتها والعلاج المقدم لهم، مؤكدا أن رئيس الجمهورية يتابع وضعية المصابين وأن كل الإمكانيات الطبية الضرورية يجب أن تسخر لمتابعتهم. وانتقلت بذلك إحدى جبهات «حرائق الموت» من الغابات والقرى إلى غرف المستشفى، حيث واصلت الأطقم الطبية ما بدأته فرق الإنقاذ في الميدان، في صورة أظهرت أن منظومة التدخل تمتد من لحظة إنقاذ المصاب وإجلائه إلى غاية وصوله إلى مؤسسة صحية متخصصة قادرة على التعامل مع الحالات الخطيرة.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحماية المدنية تقاتل النيران والأطباء يتكفلون بالمصابين، كانت جبهة أخرى تتشكل بعيدا عن ألسنة اللهب، عنوانها إيواء من اضطروا إلى مغادرة مساكنهم. فقد سخرت وزارة الشباب عددا من بيوت الشباب والمخيمات والمركبات الرياضية والمؤسسات التابعة للقطاع لاستقبال العائلات المتضررة وتنظيم عمليات الإغاثة وجمع المساعدات، لتتحول هياكل اعتاد المواطنون رؤيتها فضاءات للنشاطات الشبانية والرياضية إلى مراكز طوارئ تستقبل المنكوبين وتوفر لهم أماكن الإقامة المؤقتة والمياه والمواد الغذائية والأغطية والمستلزمات الأساسية. وأثبتت هذه الهياكل خلال الأزمة أنها ليست مجرد منشآت قطاعية، بل جزء من الاحتياط الاجتماعي الذي يمكن للدولة تعبئته عند وقوع الكوارث.

وفي قالمة، فتحت بيوت الشباب والمخيمات أبوابها للعائلات التي حاصرت الحرائق مساكنها ببلدية بوعاتي محمود، وتم نقل عدد من المتضررين إلى دار الشباب «بوشمال رابح»، مع الإبقاء على المرافق جاهزة لاستقبال حالات أخرى كلما تطلب الوضع ذلك. وفي جيجل، وضعت المؤسسات الشبانية والمركبات الرياضية في خدمة عمليات الإيواء والإغاثة، بالتنسيق مع السلطات الولائية، بينما أخذت العملية في أم البواقي شكلا لوجستيا مختلفا، عندما تحولت دار الشباب «مولود قاسم نايت بلقاسم» بعين مليلة إلى مركز لتجميع وفرز وتنظيم التبرعات العينية قبل توجيهها نحو المناطق المتضررة. وأصبح لكل فضاء دوره؛ منها ما استقبل العائلات، ومنها ما تحول إلى مخزن للمياه والمواد الغذائية والأغطية، ومنها ما أصبح نقطة انطلاق للقوافل المتجهة نحو الولايات المنكوبة. ●●●

ولم تبق المساعدات داخل الحدود الإدارية للولايات، إذ سجلت جيجل تدفق إعانات عينية قادمة من مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن بمختلف مناطق الوطن، لتخضع بعد وصولها إلى عمليات فرز وتنظيم قبل توجيهها إلى العائلات الأكثر احتياجا. وهنا برز أحد أهم أوجه الهبة الوطنية، إذ كان المواطن في ولاية لم تصل إليها النيران يساهم في إغاثة عائلة لا يعرفها في ولاية أخرى، بينما تولت مؤسسات الدولة توفير مراكز التجميع والنقل والتنظيم والتوزيع. فتحول التضامن من رد فعل عاطفي إلى سلسلة إمداد اجتماعية، تبدأ من يد المتبرع وتنتهي عند الأسرة المتضررة، مرورا بمراكز الجمع والفرز والنقل والمعاينة.

وانخرطت المساجد بدورها في هذه الحركة، حيث تحولت دعوات الأئمة خلال خطبة الجمعة إلى حملات تضامنية وقوافل مساعدات انطلقت بالتنسيق مع مجالس «سبل الخيرات» التابعة لقطاع الشؤون الدينية والأوقاف. وجمعت المبادرات مواد غذائية ومياها ومستلزمات ضرورية قبل إرسالها نحو المناطق المنكوبة، لتضيف شبكة المساجد المنتشرة عبر المدن والقرى رافدا آخر إلى الجهد الوطني. ولم تعد صور التضامن محصورة في مشاهد المواطنين أمام ألسنة اللهب، بل امتدت إلى من يجمعون المساعدات ويعبئون الشاحنات وينظمون القوافل ويقفون في مراكز الفرز بعيدا عن عدسات الكاميرات.

وفي مقابل الإغاثة المادية، انتقلت الخلايا الجوارية التابعة لقطاع التضامن الوطني إلى الميدان لمعاينة أوضاع العائلات واحدة واحدة، وتحديد الاحتياجات بدل الاكتفاء بتوزيع مساعدات عامة قد لا تناسب كل الحالات. وفي جيجل، عملت الفرق على زيارة المناطق المتضررة وتقييم الخسائر وإحصاء الاحتياجات الاستعجالية، فيما سخرت وزارة التضامن خلايا في جيجل وبجاية وميلة وتيزي وزو لتقديم الدعم النفسي والإصغاء والمرافقة الاجتماعية للعائلات والأشخاص الذين تم إجلاؤهم. فالكارثة، بالنسبة لمن عاشها، لا تنتهي بمجرد العودة إلى المنزل، إذ يمكن أن يبقى الخوف من النار وفقدان الممتلكات أو الأقارب والإجلاء المفاجئ حاضرا لفترة طويلة، ما يجعل الدعم النفسي جزءا من عملية التكفل وليس تفصيلا ثانويا فيها.

وبينما كانت الولايات تتعامل مع موجة الحرائق الجديدة، كانت بجاية قد بدأت بالفعل مرحلة أخرى من معالجة آثار حرائق شهر جويلية، حيث شرعت مصالح الولاية في تسليم قرارات الاستفادة من التعويضات للمتضررين بدائرة أوزلاقن وبلديتي بني معوش وبرباشة، بعد عمليات المعاينة الميدانية وتقييم الأضرار التي مست الغابات والمحاصيل الزراعية. وتأتي العملية تنفيذا لتعليمات تقضي باستكمال تعويض المتضررين قبل نهاية شهر أوت، بما يقدم صورة عما ينتظر المناطق التي عاشت «حرائق الموت» الحالية بعد انتهاء مرحلة الطوارئ: لجان إحصاء، معاينات، تقييم للخسائر، ثم قرارات تعويض ومرافقة للعائلات والفلاحين الذين فقدوا جزءا من ممتلكاتهم أو مصادر رزقهم.

وفتحت الحرائق أيضا ملف المساحات الجبلية والغابية التي تحولت إلى رماد، حيث أكد الوزير الأول أن المناطق التي أتت عليها النيران ستتم إعادة غرسها، مشددا على أن إعادة التشجير إرادة وقرار لن يتم التراجع عنه. غير أن استعادة اللون الأخضر لن تكون سريعة، فالغابة التي يمكن أن تلتهمها النيران في ساعات تحتاج إلى سنوات حتى تستعيد توازنها، وهو ما يجعل معركة ما بعد الحرائق مرتبطة ليس فقط بالتعويض، وإنما أيضا بإعادة التأهيل البيئي والوقاية والحماية من تكرار السيناريو نفسه.

وفي تقييمه للتعبئة التي شهدتها البلاد، وجه الوزير الأول الشكر إلى الحماية المدنية والجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والأمن الوطني والسلطات المحلية ومختلف الطواقم والهيئات التي شاركت في مواجهة الحرائق، كما أبرز دور المجتمع المدني والمواطنين والخيرين الذين هبوا إلى مساعدة المتضررين. وقد كانت الصورة في الميدان ترجمة لذلك التداخل: رجال الحماية المدنية في الغابات، الجيش وأجهزة الأمن في عمليات الدعم والتأمين، السلطات المحلية في تنظيم الإجلاء، الأطباء والممرضون إلى جانب المصابين، بيوت الشباب تستقبل العائلات، مصالح التضامن تنتقل إلى المناطق المنكوبة، والمساجد والجمعيات والمواطنون يعبئون القوافل بالمساعدات.

ولعل أبرز ما كشفته «حرائق الموت» أن التضامن الشعبي لم يكن بديلا عن تدخل الدولة، كما أن الاستنفار الرسمي لم يعزل المجتمع عن دوره، بل التقى الجهدان في الميدان. الدولة وفرت وسائل الإطفاء والإجلاء والعلاج والهياكل والإيواء والتنظيم والمراقبة والتقييم، بينما أضاف المواطنون والجمعيات والمساجد شبكة إسناد واسعة من المساعدات والتبرعات والعمل التطوعي. وعندما تصل شاحنة محملة بالمواد الغذائية من ولاية بعيدة إلى مركز تجميع رسمي قبل أن توجه إلى قرية منكوبة، أو تتحول دار شباب إلى فضاء لاستقبال عائلة هربت من النيران، يصبح من الصعب فصل ما هو مؤسساتي عما هو شعبي، لأن كليهما يتحرك في الاتجاه نفسه: تقليل الخسائر وإعادة الأمان إلى من سلبتهم النيران استقرارهم.

ومع إخماد 118 حريقا من أصل 123 واستقرار الوضع في جيجل، بدأت صور اللهب تتراجع، لكن معركة أخرى أطول بدأت تتشكل خلف الدخان. إنها معركة علاج المصابين، وحصر الأضرار، وتعويض المتضررين، وإصلاح المساكن، ومرافقة العائلات نفسيا واجتماعيا، وإعادة تشجير المساحات المحروقة، ومراجعة احتياجات المناطق التي أثبتت الحرائق هشاشتها أمام الكوارث. وإذا كانت طائرات الإطفاء وأعمدة الدخان قد اختصرت الساعات الأكثر قسوة، فإن الوجه الآخر للفاجعة يوجد اليوم داخل غرف مستشفى الحروق، وبين العائلات التي تنتظر تقييم خسائرها، وفي مراكز تخزين المساعدات، وبين قرق التضامن التي تنتقل من بيت إلى آخر.

هكذا وجدت الجزائر نفسها في مواجهة «حرائق الموت» شعبا ودولة: أجهزة استنفرت إمكاناتها في الميدان، ومواطنون تداعوا من مناطق مختلفة لإسناد المنكوبين، وعائلات دفعت الثمن الأكبر في الأرواح والممتلكات. وقد تنطفئ آخر البؤر خلال ساعات أو أيام، لكن ما تتركه النيران خلفها يحتاج إلى زمن أطول لمحو آثاره، لأن الانتصار الحقيقي على الحريق لا يقاس فقط بإخماد اللهب، بل بقدرة الدولة والمجتمع معا على إعادة المصابين إلى عافيتهم، والمتضررين إلى بيوتهم، والفلاحين إلى أراضيهم، والغابات إلى اخضرارها، والعائلات المنكوبة إلى حياة يمكن أن تستعيد شيئا من استقرارها بعد أيام لن تنساها بسهولة.

الافتتاحية

حرائق... وتساؤلات؟ !

لخضر فراط*

المؤكد أن تفكيك شبكات الجريمة التي تتآمر ضد الشعب الجزائري، وآخرها تلك الشبكة الدولية التي تم توقيف نصف المتورطين فيها، فيما بقي النصف الآخر هاربا، وضبطت بحوزتهم عشرة ملايين قرص مهلوس وكمية من الكوكايين وأموال معتبرة بالمليارات، بالتزامن مع بدء حرب حقيقية ضد جماعات استباحت أحياء الجزائر في مختلف مدننا التي عرفت بهدوئها وسكينتها، يؤكد أن الحرب التي تقودها الجزائر ضد العصابات تكشف عن وجود مؤامرة متعددة الأوجه هدفها ضرب استقرار البلاد. ويجب الاعتراف هنا بأن بدء هذه الحرب تأخر نوعا ما، غير أن انطلاقها جاء في وقت حساس.

وفي هذا السياق، لا يمكن قراءة الحرائق التي عرفتها بعض ولايات الشرق الجزائري، ومنها ولاية جيجل، بعيدا عن التساؤلات التي تطرحها طريقة اندلاعها وانتشارها، خاصة وأن النيران ذهبت بأرواح عدد من المواطنين الأبرياء، تغمدهم الله برحمته الواسعة، وهو ما يفتح الباب أمام التساؤل حول وجود تخطيط محكم وتعمد في إشعال بعض هذه الحرائق.

والهبة الشعبية الواسعة التي أعقبت هذه الأحداث المؤلمة، والمعروفة لدى الشعب الجزائري منذ الأزل، خففت كثيرا من وطأة الفاجعة، وأثبتت للجميع أن الجزائري لا يرضى بإلحاق الأذى ببلاده، كما أثبت ذلك خلال فترة محاربة الإرهاب، عندما كانت أفواج الوطنيين تجوب أعالي الجبال والغابات لمواجهة تلك الشرذمة الضالة التي هددت أمن البلاد وكادت أن تعصف باستقرارها. واليوم يثبت الشعب الجزائري مرة أخرى معدنه وصلابة تضامنه وقدرته على تجاوز كل الخلافات المصطنعة مهما كانت.

وحرق الغابات أمر سهل المنال، ويمكن لأي شخص أن يقوم بهذا العمل الشنيع مقابل أموال أو أوامر يتلقاها، وكان منتظرا أن تتحرك تلك العصابات التي تلقت ضربات قاسية من الأمن الجزائري، وستبقى تتحرك كلما فقدت أذرعها ومصالحها. ولذلك فإن مواصلة الحرب ضدها يجب أن تتحول إلى عمل متواصل لا يتوقف، وألا تنتهي عملية تفكيكها عند توقيف بعض عناصرها، بل يجب الوصول إلى هرمها والرؤوس التي تديرها، على الأقل في الداخل الجزائري، لقطعها عن أذرعها الدولية.

والهبة الشعبية تثبت أن محاولات تفكيك النسيج الاجتماعي الجزائري لم تنجح، بل إن هذه الهبة ترد بصفعة قاسية على كل محاولات ضرب النسيج الوطني والتقليل من تعلق الجزائري ببلده ووطنه الذي لا يملك بديلا عنه، مهما حاولت تلك الشبكات الزج به ضد مصالحه.

والشعب الجزائري هزم الإرهاب الإسلاموي الذي يحاول العودة بطرق مختلفة وبأوجه جديدة، بعد عشر سنوات من المواجهة الدامية التي كلفت البلد آلاف الضحايا ومليارات الخسائر، إلى جانب تهجير جزء من نخبة البلاد. والهبة الشعبية أخلطت أوراق العصابات، وعلى السلطة أن تستفيد من هذا المد الشعبي والإحساس الوطني لإعادة تنظيم المجتمع وإعطاء الكتلة الوطنية داخله دورها الحقيقي سياسيا واجتماعيا وثقافيا، من أجل أن تستعيد الجزائر عافيتها، كما حصل خلال فترة العشرية السوداء.

ولا يمكن قراءة أحداث حرائق شرق البلاد خارج هذا الإطار، وخارج كون الجزائر تتعرض لمؤامرة متعددة الجوانب ومتشعبة الأحداث والوسائل، ولا يمكن النوم ولو لدقيقة في مواجهتها، مع ضرورة الاعتماد على خبرات الدول الصديقة والاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أصبحت تستعمل في مثل هذه المواجهات.

إن تحالف السلطة مع مختلف فئات المجتمع أصبح ضرورة وواجبا وطنيا لمواجهة هذه الأزمات والمؤامرات، طبعا مع تفادي أخطاء الممارسة السياسية التي تقدم مادة دسمة للإعلام المعادي للجزائر. كما يجب بعث رسائل واضحة إلى الدول المتورطة بأن يد الجزائر طويلة أيضا، وأنها ستطال من يثبت تورطه عاجلا أم آجلا، كما تفعل الدول التي تتعرض للتآمر الدولي. ولا مجال للتهاون أو تضييع الوقت، لأن التوجه الوطني للجزائر يزعج أوساطا كثيرة في الداخل والخارج، ولدى هذه الأوساط من الأدوات والوسائل ما يمكنها من إلحاق الضرر بالبلد إذا لم تتم مواجهتها باليقظة والحزم والاستمرار.

*صحفي معتمد لدى الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي
مدير نشر جريدة المؤشر

الحماية المدنية:

الوضع مستقر بعد إخماد الحرائق الكبرى وبقاء 5 حرائق قيد التدخل

يشكل الإعلام في الجزائر جزءاً من ذاكرة الدولة قبل أن يكون مجرد قطاع اقتصادي أو نشاط مهني. فمنذ الفاتح من نوفمبر 1954، حين أطلقت جبهة التحرير الوطني شرارة الكفاح المسلح ضد الاستعمار، أدركت القيادة الثورية أن معركة الكلمة لا تقل أهمية عن معركة السلاح. وكان بيان أول نوفمبر نفسه، الذي وزع ليلة اندلاع الثورة باللغتين العربية والفرنسية، أول رسالة إعلامية موجهة إلى الشعب الجزائري وإلى الرأي العام الدولي، إذ رسم بوضوح أهداف الثورة ومحدداتها السياسية.

القسم الوطني

أكدت المديرية العامة للحماية المدنية استقرار الوضع العام للحرائق عبر الوطن بعد السيطرة على الحرائق الكبرى التي شهدتها عدة ولايات خلال الأيام الأخيرة، فيما تواصل الوحدات الميدانية عمليات الإخماد والمراقبة على مستوى عدد محدود من البؤر المتبقية.

وكان المدير الفرعي للإعلام والتوعية بالمديرية العامة للحماية المدنية، المقدم نسيم برناوي، قد أكد أن الحرائق الكبرى تم إخمادها نهائيا، بما فيها تلك التي سجلت بولاية جيجل، مشيرا إلى أن التدخلات المتبقية تركز أساسا على معالجة البؤر وبقايا الجمر ومنع تجدد النيران. وتأكد تحسن الوضع بصورة أكبر في آخر حصيلة للحماية المدنية الصادرة صباح السبت، حيث تمكنت الوحدات، خلال الـ24 ساعة الأخيرة وإلى غاية الساعة السابعة صباحا، من إخماد 118 حريقا من أصل 123 حريقا سجلت عبر عدة ولايات، فيما تواصلت عمليات التدخل بشأن خمسة حرائق فقط، موزعة على جيجل بحريقين، وسطيف بحريقين وتبسة بحريق واحد. ويشكل ذلك تراجعا واضحا في عدد الحرائق النشطة مقارنة بالوضع المسجل خلال الأيام السابقة، إذ كانت الحماية المدنية قد أحصت، حسب برناوي، 439 حريقا خلال ثلاثة أيام، منها 97 حريقا خلال فترة الـ24 ساعة التي سبقت تصريحه الجمعة، في وقت كانت فرق الإطفاء تواجه ظروفا مناخية صعبة تميزت بارتفاع شديد في درجات الحرارة وهبوب رياح قوية ساعدت على سرعة انتشار النيران. وكانت ولاية جيجل من أكثر المناطق التي استدعت تعبئة كبيرة للوسائل البشرية والمادية، حيث سجلت 13 حريقا خلال موجة الحرائق الأخيرة، وجرى خلال ذروة التدخلات تجنيد أكثر من 520 عونا وتسخير 56 شاحنة إطفاء، إلى جانب مفارز دعم قادمة من ولايات أخرى والوحدة الوطنية للتدريب والتدخل. واستفادت عمليات الإطفاء كذلك من الدعم الجوي بعد تحسن الأحوال الجوية، بمشاركة طائرات الإطفاء ومروحيات الحماية المدنية والجيش الوطني الشعبي، بعدما كانت قوة الرياح قد حدت في فترات سابقة من إمكانية التدخل الجوي.

وفي تاكسنت بولاية جيجل، استمرت صباح السبت عملية إخماد حريق غابة بمنطقة مشتة الميسة، حيث تم إجلاء بعض العائلات احترازيا وتدعيم الفرق المتدخلة بطائرتين من نوع «AT-802»، قبل إبعاد الخطر وعودة السكان إلى منازلهم. وتواصل مصالح الحماية المدنية عمليات المراقبة والمعالجة النهائية للمواقع التي أخمدت فيها النيران، تفاديا لعودة الاشتعال، في وقت تشير فيه المعطيات الأخيرة إلى استقرار الوضع على المستوى الوطني وانحسار موجة الحرائق الكبرى التي استدعت خلال الأيام الماضية تعبئة استثنائية للوسائل البشرية والبرية والجوية.

توجيه قوافل إغاثة إلى الولايات المتضررة

الهلال الأحمر يفتح باب التبرعات

وسع الهلال الأحمر الجزائري عملياته التضامنية لفائدة العائلات المتضررة من حرائق الغابات، من خلال توجيه قوافل محملة بالمساعدات إلى ولايات سكيكدة وجيجل وعنابة، وفتح نقاط لاستقبال الهبات والتبرعات عبر مختلف ولايات الوطن. وأفاد الهلال الأحمر الجزائري بأن القوافل الموجهة إلى المناطق المتضررة تحمل أفرشة وأغطية وأدوية وحفاظات ومختلف الاحتياجات الأساسية، بالتوازي مع تعبئة فرق التدخل والطواقم الطبية وسيارات الإسعاف للمساهمة في عمليات الإغاثة والتكفل الصحي بالعائلات. كما أعلن فتح أبوابه لاستقبال الهبات والتبرعات من المواطنين والهيئات، على أن يتم فرز المساعدات وتنظيمها قبل توجيهها إلى المناطق المعنية، وفق الأولويات والاحتياجات المسجلة ميدانيا. وخصص المخزن المركزي للهلال الأحمر الجزائري بالبليدة كنقطة رئيسية لاستقبال وتجميع وفرز المساعدات قبل إرسالها إلى الولايات المتضررة، إلى جانب المقر الوطني للمنظمة بشارع محمد الخامس في الجزائر العاصمة. وفي ولاية جيجل، تم تخصيص الوحدة الرئيسية للحماية المدنية كمركز لتجميع مساعدات الهلال الأحمر الجزائري، إلى جانب المكتب الولائي للمنظمة، فيما وضعت مختلف المكاتب الولائية عبر الوطن في خدمة عملية استقبال التبرعات. وتتولى فرق الهلال الأحمر الموجودة في الميدان تحديد الاحتياجات بالتنسيق مع المصالح المحلية، بما يسمح بتوجيه المساعدات نحو العائلات والمناطق الأكثر تضررا وتجنب تراكم مواد لا تتناسب مع الاحتياجات الفعلية. وأكدت المنظمة استمرار تعبئة فرقها ووسائلها البشرية واللوجستية، مع إبقاء نقاط الاستقبال مفتوحة أمام المواطنين الراغبين في تقديم المساعدات، بالتوازي مع مواصلة عمليات الإغاثة والمرافقة الصحية والاجتماعية في الولايات المتضررة.

بالتوازي مع تدخل مختلف قطاعات الدولة للتكفل بالسكان

الجزائريون يهبّون لمؤازرة المتضررين من حرائق الغابات

تشهد عدة ولايات من الوطن هبة تضامنية واسعة لمؤازرة العائلات المتضررة من حرائق الغابات التي مست مناطق بشرق ووسط البلاد، حيث تتواصل عمليات جمع وإرسال المواد الأساسية إلى المناطق المنكوبة، بالتوازي مع تدخل مختلف قطاعات الدولة للتكفل بالسكان المتضررين. ومنذ الساعات الأولى لاندلاع الحرائق، شرع مواطنون وجمعيات ومنظمات محلية في جمع المواد الغذائية والمياه المعدنية والأغطية والأدوية ومختلف المستلزمات الأساسية، قبل توجيهها في قوافل نحو المناطق التي سجلت أكبر الأضرار. وشهدت نقاط جمع المساعدات في عدد من الولايات إقبالا لافتا للمواطنين، الذين ساهموا كل حسب إمكانياته في عمليات التضامن، في مشهد أعاد إبراز روح التكافل التي تميز المجتمع الجزائري خلال الكوارث والأزمات.

وبالتوازي مع المبادرات الشعبية، فعّل قطاع التضامن الوطني آليات التدخل التابعة له على مستوى الولايات المعنية، لاسيما الخلايا الجوارية للتضامن التي كلفت بالتنقل إلى المناطق المتضررة والوقوف على الوضعيات الاجتماعية للعائلات وحصر الاحتياجات المستعجلة. وشملت عملية التكفل توفير المساعدات والإعانات المتاحة وتوجيهها وفقا للأولويات المسجلة ميدانيا، إلى جانب المرافقة النفسية والاجتماعية للعائلات المتضررة، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن، ورصد الحالات التي تحتاج إلى متابعة متخصصة. من جهتها، وضعت وزارة الشباب عددا من مؤسساتها الشبانية تحت تصرف عمليات الإيواء والتكفل، فيما جندت مديريات الشباب عبر الولايات إمكانياتها للمساهمة في استقبال ومرافقة المتضررين. كما شاركت المساجد في الهبة التضامنية، عقب النداءات التي وجهها الأئمة إلى المواطنين لمساعدة العائلات التي مستها الحرائق، حيث نظمت حملات لجمع المساعدات وإرسالها نحو المناطق المنكوبة. وتزامنت هذه المبادرات مع تحسن الوضع الميداني بعد السيطرة على أغلب الحرائق، بينما واصلت فرق الحماية المدنية تدخلاتها لإخماد البؤر المتبقية ومراقبة المناطق التي شهدت حرائق تفاديا لتجددها. وأظهرت موجة التضامن، التي جمعت بين المبادرات الشعبية وتدخل المؤسسات العمومية والجمعيات، قدرة المجتمع الجزائري على التعبئة في أوقات المحن، فيما تتواصل عمليات التكفل بالعائلات المتضررة وحصر الأضرار وإعادة الأوضاع تدريجيا إلى طبيعتها.

جرت عملية التحويل بواسطة مروحية تابعة للحماية المدنية

إجلاء أربعة مصابين بحروق خطيرة من بجاية إلى مستشفى زرالدة

أجلت مصالح الحماية المدنية جوا أربعة مصابين بحروق خطيرة جراء حرائق الغابات التي مست ولاية بجاية، من المؤسسة العمومية الاستشفائية بسوق الاثنين إلى مستشفى الحروق الكبرى «الدكتور سعيد شيبان» بزرالدة في الجزائر العاصمة، قصد إخضاعهم لتكفل طبي متخصص.

وجرت عملية التحويل بواسطة مروحية تابعة للحماية المدنية، بالتنسيق مع المصالح الصحية المعنية، بالنظر إلى طبيعة الإصابات التي تستدعي مواصلة العلاج داخل مؤسسة استشفائية متخصصة في التكفل بالحروق الكبرى.

وكان المصابون الأربعة يتلقون العلاج بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بسوق الاثنين قبل اتخاذ قرار تحويلهم إلى زرالدة، في إطار الإجراءات الاستعجالية المخصصة للتكفل بالحالات الأكثر خطورة الناجمة عن الحرائق.

وتزامنت عملية الإجلاء مع تنقل وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السعيد سعيود، رفقة وزير الصحة محمد صديق آيت مسعودان، إلى ولاية بجاية لمتابعة عمليات التدخل والوقوف على أوضاع المصابين، حيث عاين الوفد الوزاري ظروف التكفل بالمرضى على مستوى مستشفى سوق الاثنين.

ويشكل مستشفى الحروق الكبرى بزرالدة المؤسسة المرجعية المتخصصة في استقبال الحالات التي تتطلب عناية دقيقة وعلاجا متخصصا للحروق الخطيرة، وقد سخرت السلطات عملية الإجلاء الجوي لتقليص مدة التحويل وضمان نقل المصابين في ظروف طبية ملائمة.

وفي اليوم التالي، توجه الوزير الأول سيفي غريب، بتكليف من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، إلى مستشفى الحروق الكبرى بزرالدة للوقوف على الحالة الصحية لعدد من المصابين الذين جرى إجلاؤهم من المناطق المتضررة من الحرائق ومتابعة ظروف التكفل بهم. ولم تنشر، إلى غاية كتابة هذه الاسطر، معطيات رسمية جديدة تحدد على وجه الخصوص تطور الحالة الصحية للمصابين الأربعة المحولين من بجاية.

وتندرج عمليات الإجلاء الطبي ضمن التدابير التي سخرتها السلطات للحالات الخطيرة، من خلال التنسيق بين الحماية المدنية والمصالح الصحية لضمان الوصول السريع إلى المؤسسات المتخصصة ومواصلة العلاج وفق طبيعة الإصابات.

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية تتجند

محطات متنقلة ومجانية مؤقتة للاتصالات بالمناطق المتضررة من الحرائق

شرعت مصالح وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، بالتنسيق مع متعاملي الهاتف النقال، في تدعيم شبكات الاتصالات بالمناطق المتضررة من حرائق الغابات، من خلال نشر محطات متنقلة لتعويض التجهيزات المتضررة أو الخارجة عن الخدمة وضمان استمرارية خدمات الهاتف والإنترنت.

وأوضحت الوزارة، السبت، أن العملية انطلقت عقب التحكم في الحرائق والسماح للفرق التقنية بالولوج إلى المناطق المتضررة، حيث تم الشروع في وضع محطات متنقلة للاتصالات بالمواقع التي سجلت اضطرابات أو انقطاعات في الشبكة.

كما تقرر، عند الحاجة، إعادة توجيه بعض المحطات المتنقلة التي كانت مستغلة مؤقتا على مستوى الشواطئ خلال موسم الاصطياف، قصد تعزيز التغطية بالمناطق التي تحتاج إلى تدخل استعجالي.

ويهدف هذا الإجراء، بصورة خاصة، إلى توفير وسائل اتصال مستقرة لمصالح الأمن والحماية المدنية وفرق الإغاثة وبقية المتدخلين في الميدان، بما يسمح بضمان التنسيق الفوري بينهم ومواصلة عمليات التدخل والمساعدة في ظروف أفضل.

وفي إجراء مواز، أسدى وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية تعليمات إلى متعاملي الهاتف النقال لتوفير مجانية مؤقتة لخدمات الاتصالات والإنترنت لفائدة المواطنين المقيمين بالمناطق المتضررة، بهدف تسهيل تواصلهم مع عائلاتهم والمصالح المعنية خلال هذه الظروف الاستثنائية.

وتندرج هذه التدابير ضمن عملية إعادة الخدمات الأساسية تدريجيا إلى المناطق التي مستها الحرائق، بعد السيطرة على أغلب البؤر والسماح للفرق التقنية بالتدخل لإصلاح المنشآت المتضررة وإعادة الشبكات إلى الخدمة.

بالمناطق المتضررة من الحرائق

موبيليس تمنح أسبوعا مجانيا للمكالمات والإنترنت

أعلنت شركة موبيليس عن مجانية المكالمات والرسائل النصية القصيرة نحو جميع الشبكات الوطنية، إلى جانب إنترنت غير محدودة، لفائدة مشتركيها المتواجدين بالمناطق المتضررة من حرائق الغابات، وذلك لمدة أسبوع كامل.

وأوضحت الشركة، أمس السبت، أن الإجراء يندرج في إطار مسؤوليتها الاجتماعية ومرافقة المواطنين المتضررين، بما يسمح لهم بالبقاء على اتصال بعائلاتهم ومختلف المصالح خلال الفترة التي تلي الحرائق.

وتشمل المبادرة المكالمات الهاتفية والرسائل القصيرة الموجهة إلى جميع الشبكات الوطنية، فضلا عن الاستفادة من اتصال غير محدود بالإنترنت طوال مدة العرض، دون حاجة المشتركين المعنيين إلى الاشتراك في باقة إضافية.

وسيتم تفعيل المجانية تدريجيا حسب المناطق، فور استكمال الإجراءات التقنية اللازمة، على أن يتلقى المشتركون المعنيون رسائل نصية قصيرة من موبيليس لإبلاغهم بدخول الخدمة حيز التنفيذ في مناطقهم ابتداء من مساء السبت.

وتأتي المبادرة استجابة لتوجيهات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي دعت متعاملي الهاتف النقال إلى توفير مجانية مؤقتة لخدمات الاتصالات والإنترنت لفائدة سكان المناطق المتضررة من الحرائق. وكانت الوزارة قد أعلنت، في وقت سابق السبت، الشروع في تدعيم شبكات الاتصالات بالمناطق التي مستها الحرائق لضمان استمرارية الخدمة.

ويكتسي الإجراء أهمية خاصة بالنسبة إلى العائلات التي شهدت مناطقها اضطرابات في خدمات الاتصالات، إذ يسمح لها بالحفاظ على التواصل دون تحمل تكاليف إضافية خلال فترة التكفل بتداعيات الحرائق.

ولم تحدد موبيليس في إعلانها قائمة الولايات أو البلديات المشمولة بالخدمة، موضحة أن المشتركين المستفيدين سيتم إشعارهم مباشرة عن طريق رسالة نصية فور استكمال الترتيبات التقنية الخاصة بكل منطقة.

"غشت" يعود في 2026 عبر الجريدة الرسمية الجزائرية..

من قرر اعتماد التسمية المغربية؟

تحدثنا قبل نحو سنة عن مسألة بدت يومها غريبة ومثيرة للتساؤل، تتعلق باعتماد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تسمية «غشت» لشهر أوت، وهي التسمية المتداولة أساسا في المغرب، قبل أن نكتشف أن الأمر لم يكن خطأ عابرا ولا هفوة تحريرية في عدد واحد، إذ عادت التسمية نفسها في أعداد الجريدة الرسمية الصادرة خلال شهر أوت 2026، لتطرح من جديد السؤال البسيط والمباشر، من قرر أن يسمى شهر «أوت» في الجريدة الرسمية الجزائرية بـ«غشت»؟

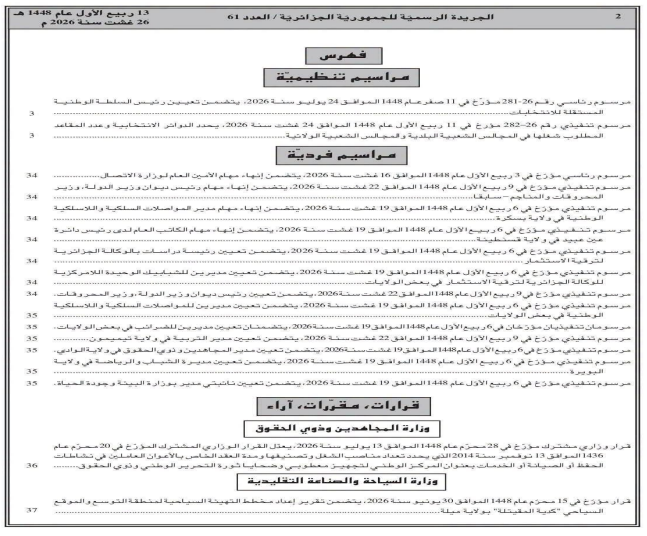

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 — 2 — 13 ربيع الأول عام 1448 هـ / 26 غشت سنة 2026 م

فهرس

مراسيم تنظيمية

مرسوم رئاسي رقم 26-281 مؤرخ في 11 صفر عام 1448 الموافق 24 يوليو سنة 2026، يتضمن تعيين رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 3

مرسوم تنفيذي رقم 26-282 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1448 الموافق 24 غشت سنة 2026، يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي 3

مراسيم فردية

مرسوم رئاسي مؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1448 الموافق 16 غشت سنة 2026، يتضمن إنهاء مهام الأمين العام لوزارة الاتصال 34

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1448 الموافق 22 غشت سنة 2026، يتضمن إنهاء مهام رئيس ديوان وزير الدولة، وزير المحروقات والمناجم - سابقا 34

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 6 ربيع الأول عام 1448 الموافق 19 غشت سنة 2026، يتضمن إنهاء مهام مدير المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية في ولاية بسكرة 34

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 6 ربيع الأول عام 1448 الموافق 19 غشت سنة 2026، يتضمن إنهاء مهام الكاتب العام لدى رئيس دائرة عين عبيد في ولاية قسنطينة 34

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 6 ربيع الأول عام 1448 الموافق 19 غشت سنة 2026، يتضمن تعيين رئيسة دراسات بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 34

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 6 ربيع الأول عام 1448 الموافق 19 غشت سنة 2026، يتضمن تعيين مديرين للشبابيك الوحيدة اللامركزية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في بعض الولايات 34

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1448 الموافق 22 غشت سنة 2026، يتضمن تعيين رئيس ديوان وزير الدولة، وزير المحروقات 34

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 6 ربيع الأول عام 1448 الموافق 19 غشت سنة 2026، يتضمن تعيين مديرين للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية في بعض الولايات 35

مرسومان تنفيذيان مؤرخان في 6 ربيع الأول عام 1448 الموافق 19 غشت سنة 2026، يتضمنان تعيين مديرين للضرائب في بعض الولايات 35

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1448 الموافق 22 غشت سنة 2026، يتضمن تعيين مدير التربية في ولاية تيميمون 35

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 6 ربيع الأول عام 1448 الموافق 19 غشت سنة 2026، يتضمن تعيين مدير المجاهدين وذوي الحقوق في ولاية الوادي 35

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 6 ربيع الأول عام 1448 الموافق 19 غشت سنة 2026، يتضمن تعيين مديرة الشباب والرياضة في ولاية الوادي 35

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 6 ربيع الأول عام 1448 الموافق 19 غشت سنة 2026، يتضمن تعيين مكلفين بمهمة بوزارة البيئة وجودة الحياة 35

قرارات، مقررات، آراء

وزارة المجاهدين وذوي الحقوق

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 محرم عام 1448 الموافق 13 يوليو سنة 2026، يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 محرم عام 1436 الموافق 13 نوفمبر سنة 2014 الذي يحدد كيفيات منح الطبل وتصليحها ومدة العهد الخاص بالأعوان العاملين في تشاطيات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بمتحف المركز الوطني لتجهيز معطوبي وضحايا ثورة التحرير الوطني وذوي الحقوق 36

وزارة السياحة والصناعة التقليدية

قرار مؤرخ في 15 محرم عام 1448 الموافق 30 يونيو سنة 2026، يتضمن تقرير إعداد مخطط التهيئة السياحية لمنطقة التوسع والموقع السياحي "كاف الغيلتة" بولاية ميلة 37

لخضر فراط*

السؤال يصبح أكثر مشروعية عندما نجد أن مؤسسات الدولة الجزائرية نفسها تعتمد تسمية «أوت»، من مصالح الوزير الأول إلى قطاعات ومؤسسات أخرى، فضلا عن الاستعمال الإداري الجاري في البلديات والولايات والدوائر. بل إن المفارقة تصل إلى الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة نفسه، الذي يعرض «دليل إعداد النصوص القانونية – الطبعة الثانية أوت 2024»، بينما يعرض في الصفحة ذاتها أعداد الجريدة الرسمية الصادرة في «غشت 2026». أي أننا أمام مؤسستين لغويتين داخل المؤسسة نفسها: «أوت» عندما يتعلق الأمر بدليل إعداد النصوص القانونية، و«غشت» عندما يتعلق الأمر بتاريخ صدور الجريدة الرسمية. وإذا كان المقصود توحيد أسماء الأشهر وفق نظام لغوي جديد، فمن حق القارئ أن يسأل لماذا اقتصر الأمر على شهر أوت تحديدا؟ لماذا لم تتحول سبتمبر إلى «شتنبر»، وديسمبر إلى «دجنبر»، وفق التسميات المعمول بها في المغرب؟ ولماذا بقيت بقية الأشهر في الجريدة الرسمية وفق التسميات المستخدمة في الجزائر، بينما انفرد شهر أوت بهذه المعاملة الخاصة؟ هذه ليست مسألة خصومة مع كلمة في حد ذاتها، فلكل بلد تقاليده اللغوية والإدارية، لكنها تصبح مسألة تستحق السؤال عندما يتعلق الأمر بالجريدة الرسمية لدولة لها تقويم إداري واستعمال لغوي مستقر في مؤسساتها. والأغرب أن استعمال «غشت» ليس جديدا في 2026 فقط. أرشيف الجريدة الرسمية يظهر التسمية نفسها في سنوات سابقة، بما فيها 2024 و2025، ما يعني أننا لسنا أمام خطأ مطبعي تسلل إلى عدد ثم تم تجاهله، وإنما أمام اختيار متكرر ومستمر. وهنا يصبح من المشروع السؤال عن الجهة التي أقرت هذا الاختيار، وعلى أي أساس لغوي أو إداري جرى اعتماده، ولماذا لم يتسحب على باقي مؤسسات الجمهورية إذا كان بالفعل خيارا رسميا للدولة الجزائرية؟

من الطبيعي أن يقرأ المسؤولون الجريدة الرسمية، فهي المرجع الذي تنشر فيه القوانين والمراسيم والقرارات والنصوص التنظيمية للدولة. ولهذا بالذات تبدو المفارقة أكثر غرابة: كيف يستمر لسنوات استعمال تسمية لا تعتمدها، في الغالب، بقية المؤسسات التي تصدر النصوص المنشورة في الجريدة نفسها؟ وكيف لم يثر هذا التناقض نقاشا داخل المصالح التي تعد وتراجع وتنشر هذه الوثيقة السيادية؟

ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أن القوانين المنشورة في شهر يحمل في نسخته العربية تسمية «غشت» تصبح باطلة أو غير نافذة، فهذه النتيجة لا تستند إلى أساس قانوني. النص القانوني لا يفقد قوته لمجرد اختلاف تسمية الشهر في صياغة تاريخ النشر. لكن عدم البطلان القانوني لا يلغي المشكلة التحريرية والمؤسساتية، ولا يمنع من السؤال عن احترام الانسجام في الوثائق الرسمية للدولة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالجريدة الرسمية التي يفترض أن تكون من أكثر منشورات الجمهورية دقة وانضباطا في المصطلحات والتواريخ والصياغة.

ولنا في بيان مصالح الوزير الأول الصادر يوم 8 أوت 2026 بشأن تعديل رزنامة الدخول المدرسي مثال واضح على هذا التناقض. البيان استعمل تسمية «أوت»، وهي التسمية المتداولة رسميا وإداريا في الجزائر، في حين أن الجريدة الرسمية تعرض أعداد الشهر نفسه تحت تسمية «غشت». فهل نتحدث عن «8 أوت» عندما يصدر البيان عن مصالح الوزير الأول، ثم عن «غشت» عندما تصدر الجريدة الرسمية عن الأمانة العامة للحكومة؟ وأي التسمية تمثل الخيار الرسمي للدولة الجزائرية؟

المفارقة تظهر حتى عند تصفح الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية. يدخل القارئ إلى الموقع الجزائري، فيجد أرشيف السنة موزعا حسب الأشهر، وما إن يصل إلى الشهر الثامن حتى تظهر أمامه كلمة «غشت»، بينما حياته الإدارية اليومية ووثائقه وتصريحات مؤسسات بلاده تستعمل «أوت». المسألة هنا ليست في قدرة الجزائري على فهم الكلمة؛ الجميع يستطيع معرفة المقصود منها، وإنما في السؤال عن سبب إدخال تسمية ذات استعمال مغربي واضح إلى واحدة من أكثر الوثائق الرسمية حساسية واستمرارية في الدولة الجزائرية. فالجريدة الرسمية ليست صحيفة يومية تختفي بعد أيام، وليست منشورا عابرا على مواقع التواصل الاجتماعي. إنها أرشيف تشريعي للدولة سيبقى لعقود وأجيال، وتعود إليه المحاكم والإدارات والباحثون والمحامون والمواطنون لمعرفة النصوص القانونية وتواريخ صدورها. ولهذا فإن كل كلمة فيها تستحق المراجعة، وكل تناقض في المصطلحات الرسمية يستحق التفسير، حتى ولو لم ينتج عنه أثر قانوني مباشر. كيف يمكن إذن أن تؤرخ الجريدة الرسمية الجزائرية شهر أوت بـ«غشت»، بينما تستعمل رئاسة الحكومة والوزارات والإدارات المحلية والبلديات والولايات تسمية «أوت»؟ وكيف يمكن أن يولد المواطن في «أوت» وفق وثائقه الإدارية، وأن يصدر بيان رسمي في «أوت»، ثم يجد النص التشريعي المنشور في الشهر نفسه مؤرخا بـ«غشت»؟ ليس المطلوب صناعة أزمة لغوية من اسم شهر، وإنما معرفة من اتخذ القرار ولماذا، وتوحيد الاستعمال داخل مؤسسات الجمهورية. فإذا كان «غشت» هو الاختيار الرسمي الجديد، فلتعلن الدولة ذلك وتوحد استعماله. وإذا كانت «أوت» هي التسمية المعتمدة في الجزائر، كما يظهر في الوثائق والبيانات الرسمية، فمن المنطقي أن تلتزم بها الجريدة الرسمية أيضا. القضية في النهاية أبسط وأعمق مما تبدو عليه. هي ليست معركة حول كلمة «غشت» في ذاتها، ولا اعتراضا على استعمال المغاربة لتسمياتهم التي تخصهم، وإنما سؤال يتعلق بالسيادة التحريرية والانسجام المؤسساتي: لماذا تتبنى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية تسمية مختلفة عن تلك التي تعتمدها مؤسسات الجمهورية نفسها؟ وبعد سنوات من استمرار الظاهرة، لم يعد السؤال: كيف تسللت كلمة «غشت» إلى الجريدة الرسمية؟ بل أصبح، من قرر الإبقاء عليها، ولماذا؟

*صحفي معتمد لدى الاتحاد الأوروبي
والحلف الأطلسي
مدير نشر جريدة المؤشر

مقال

ماذا تخفي شيطنة احتفال الجزائريين بالمولد النبوي الشريف؟

لخضر فراط*

كل سنة والجزائريات والجزائريون بألف خير بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، المناسبة التي ارتبطت منذ قرون بالذاكرة الدينية والاجتماعية للجزائريين، وتحولت إلى جزء من عاداتهم المتوارثة جيلا بعد جيل. ففي البيوت والمساجد والزوايا، ظل ميلاد الرسول محمد، صلى الله عليه وسلم، مناسبة لاستحضار سيرته والاجتماع حول القرآن والذكر والصدقات والتقاليد التي اكتسبت عبر الزمن طابعا جزائريا خاصا. والمفارقة أن النقاش الذي يعود كل سنة لم يعد يتعلق بكيفية الاحتفال أو بما يجب تصحيحه من بعض الممارسات، وإنما أصبح لدى تيارات معينة محاولة للطعن في المناسبة نفسها وتصوير من يحتفل بها وكأنه يرتكب مخالفة للدين.

والأمر يصبح أكثر غرابة عندما نعلم أن الدولة الجزائرية نفسها أحيت ليلة المولد النبوي الشريف رسميا هذا العام في جامع الجزائر، حيث أشرف الوزير الأول، بتكليف من رئيس الجمهورية، على مراسم إحياء المناسبة وتكريم الفائزين في مسابقة حفظ القرآن الكريم، كما صدر مرسوم رئاسي باستحداث «جائزة الجزائر في السيرة النبوية الخالدة». أي أن المولد ليس مجرد عادة شعبية متروكة للمواطنين، بل مناسبة تحضر رسميا في مؤسسات الدولة وفي النشاط الديني الوطني.

ومع ذلك، يظهر كل عام خطاب يسعى إلى شيطنة هذه المظاهر، ويقدم الجزائريين وكأنهم بحاجة إلى من يأتي من خارج تاريخهم الديني ليخبرهم كيف ينبغي لهم أن يتدينوا. وهنا يصبح السؤال مشروعا: هل نحن أمام اختلاف فقهي طبيعي عرفه المسلمون منذ قرون، أم أمام محاولة لفرض قراءة دينية واحدة على مجتمع تشكلت مرجعيته عبر تاريخ طويل من المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتجربة الروحية للزوايا والتصوف الجزائري؟

المشكلة ليست في أن يعتقد شخص أن الاحتفال بالمولد جائز أو غير جائز، فهذا اختلاف فقهي يمكن أن يناقش بالحجة والكتاب والدرس العلمي. المشكلة تبدأ عندما يتحول الرأي الفقهي إلى مشروع لمحو الذاكرة الدينية للمجتمع، وعندما يصبح المطلوب من الجزائري أن يتخلى عن كل ما ورثه عن أجداده لأن تيارا ظهر في بيئة تاريخية وجغرافية مختلفة قرر أن هذا التراث كله لا يمثل «الدين الصحيح». عندها لا نعود أمام اختلاف حول المولد فقط، وإنما أمام صراع على المرجعية ومن يملك حق تحديد هوية الإسلام في الجزائر.

والجزائر ليست بلا مرجعية حتى يتم استيراد واحدة جاهزة لها. فالمؤسسات الدينية الرسمية نفسها تتحدث باستمرار عن «المرجعية الدينية الوطنية»، ويحتل الفقه المالكي داخلها موقعا مركزيا. وقد أكد عميد جامع الجزائر، قبل أسابيع فقط، أهمية التراث الفقهي المالكي في ترسيخ هذه المرجعية وصون الذاكرة العلمية للبلاد. وبالتالي فإن الدفاع عن الخصوصية الدينية الجزائرية ليس اختراعا سياسيا حديثا، بل دفاع عن مسار تاريخي تشكل عبر قرون.

والزحف الذي شهدته المنطقة منذ عقود لخطابات سلفية ووهابية مختلفة لم يبدأ اليوم، كما أن الجدل حول علاقتها بمفهوم «أهل السنة والجماعة» ليس جديدا. ففي مؤتمر غروزني سنة 2016، الذي جمع علماء من عدة بلدان، جرى تعريف أهل السنة باعتبارهم الأشاعرة والماتريدية في الاعتقاد، وأتباع المذاهب الفقهية الأربعة، وأهل التصوف على طريقة الجنيد، ولم تدخل السلفية الوهابية ضمن ذلك التعريف. لكن المؤتمر نفسه أحدث جدلا واسعا، ورفضت مؤسسات فقهية أخرى حصر أهل السنة بهذه الصيغة، وهو ما يؤكد أن المسألة خلاف فكري داخل العالم الإسلامي وليست حكما دينيا نهائيا يستطيع طرف واحد فرضه على الجميع. ولهذا فإن استدعاء مؤتمر غروزني ينبغي ألا يستخدم لبناء تكفير مضاد؛ فلا معنى لمواجهة تيار بتيار بسبب نزعات الإقصاء بإقصاء جديد من الاتجاه الآخر. جوهر المشكلة بالنسبة إلى الجزائر هو شيء آخر: هل تسمح الدولة بتحويل الخلافات الفقهية إلى معركة تستهدف المرجعية الوطنية وتضع المالكية والأشعرية والتصوف والإباضية وكل مكونات التاريخ الديني الجزائري في موقع الاتهام الدائم؟ أم تضع حدا واضحا بين حرية الاجتهاد وبين محاولة إعادة هندسة هوية المجتمع؟ ومن الأخطاء أيضا اختزال القضية في القول إن السعودية وقطر «لا تحتفلان» بالمولد ومن ثم فهما تصدران موقفهما إلى الجزائر. الأدق أن المولد النبوي ليس عطلة رسمية في البلدين وفق أنظمة العطل الحالية، لكن عدم اعتماده عطلة رسمية لا يكفي وحده للحكم على كل أشكال التدين أو الممارسة الاجتماعية داخلهما. ففي قطر، مثلا، يحصر القرار الأميري الحالي العطل الرسمية في الأعياد واليوم الوطني واليوم الرياضي، بينما لا يظهر المولد ضمنها. وكذلك لا يظهر ضمن قائمة العطل الرسمية السعودية المنشورة. والاختلاف هنا يؤكد بالضبط لماذا لا ينبغي تحويل نموذج بلد معين إلى معيار ملزم لبلد آخر.

ما يجب رفضه هو محاولة تقديم التاريخ الديني الجزائري كله باعتباره سلسلة من «البدع» والانحرافات التي تحتاج إلى التطهير. فالزوايا التي حفظت القرآن ودرست الفقه، والمذهب المالكي الذي طبع القضاء والعبادات والمعاملات، والعلماء الذين أسسوا الحياة الدينية في المدن والقرى، ليسوا تفصيلا يمكن شطبه بجملة في مقطع على وسائل التواصل الاجتماعي. وإذا كانت هناك ممارسات شعبية تحتاج إلى تصحيح، فتصحح من داخل المرجعية العلمية نفسها، لا بهدم المرجعية بكاملها. والخطورة الأكبر تظهر عندما ينتقل هذا الخطاب من النقاش الفقهي إلى صناعة الانقسام داخل المجتمع. رأينا عبر وسائل التواصل كيف يمكن لقضية بسيطة مثل الاحتفال بالمولد أن تتحول إلى حرب كلامية بين الجزائريين، يتبادل فيها البعض الاتهامات في العقيدة والدين، وكأن البلاد لا تملك ما يكفيها من تحديات حتى يضاف إليها صراع حول من هو المسلم «الأصح». وهنا يتحول خلاف كان يمكن أن يبقى في كتب الفقه إلى عامل اضطراب اجتماعي وثقافي.

والجزائر تعرف خطورة الغلو الديني أكثر من كثير من البلدان. تجربة سنوات الإرهاب علمتها أن الانتقال من احتكار الحقيقة الدينية إلى تكفير المجتمع ثم استباحة المختلف ليس طريقا نظريا. ولهذا يجب أن تكون الحساسية شديدة تجاه كل خطاب يربي الأجيال على أن مجتمعها فاسد، وعلماءها ضالون، وموروثها الديني منحرف، وأن مجموعة صغيرة وحدها تحتكر الإسلام الصحيح. لا يعني ذلك تحميل كل سلفي أو كل صاحب موقف رافض للمولد مسؤولية الإرهاب، فهذا تعميم غير مقبول، وإنما يعني أن خطاب التكفير والإقصاء، أيا كان مصدره، يجب ألا يعامل باعتباره خلافا بسيطا عندما يبدأ في تهديد التعايش والسلم الاجتماعي. كما أن حماية المرجعية الدينية لا يمكن أن تترك للمجتمع وحده بينما تنفق الدولة الأموال على المؤسسات المكلفة بالشأن الديني والثقافي. إذا كانت هناك مرجعية وطنية تعلنها الدولة، فعليها أن تشرحها وتدرس تاريخها وتكوّن الأئمة عليها، وأن تمنح علماء الجزائر ومؤسساتها الدينية القدرة على الوصول إلى الشباب بالوسائل الحديثة نفسها التي تستخدمها التيارات العابرة للحدود. الفراغ لا يبقى فارغا، وإذا لم تقدم المؤسسة الدينية خطابا مقنعا وعلميا، ستملؤه آلاف المقاطع والفتاوى القادمة من كل اتجاه.

والمسألة لا تتعلق بالمولد وحده. المولد مجرد مثال يكشف معركة أوسع حول من يحدد ملامح التدين الجزائري في المستقبل. اليوم يقال للجزائري إن احتفاله بالمولد خطأ، وغدا يمكن أن يقال له إن زواياه خطأ، وإن طريقته في قراءة القرآن خطأ، وإن فقهه المالكي خطأ، وإن تراث علمائه خطأ. وفي نهاية هذا المسار قد يجد المجتمع نفسه غريبا عن تاريخه، يستهلك هوية دينية صنعت في مكان آخر ثم صدرت إليه باعتبارها النموذج الوحيد الممكن.

ومن هنا لا أفهم الصمت أمام تحويل فضاءات التواصل الاجتماعي إلى ساحات مفتوحة لإعادة كتابة التاريخ الديني للجزائر من الصفر. المطلوب ليس مصادرة رأي أحد أو منع النقاش الفقهي، بل حماية النقاش نفسه من أن يتحول إلى آلة للتكفير والتحريض والتفكيك الاجتماعي. يستطيع من لا يحتفل بالمولد ألا يحتفل، ويستطيع أن يقدم حجته الفقهية، لكن ليس من حقه تحويل ملايين الجزائريين الذين يحتفلون به إلى مجتمع متهم في دينه.

كما أن السلطة مطالبة بألا تقع في الفخ المقابل، فتتصور أن حماية المرجعية الوطنية تعني إغلاق باب التفكير أو فرض تدين إداري جامد. المرجعية التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها بالحجة والمعرفة لن يحميها القرار الإداري إلى الأبد. المطلوب تكوين ديني جاد، وتعليم تاريخ المذاهب، وتعريف الشباب بتاريخ الإسلام في الجزائر، وفتح النقاش العلمي حول القضايا الخلافية بعيدا عن التكفير والتخوين.

فالجزائر ليست في حاجة إلى «إسلام جديد» يأتي ليكتشف لها بعد أربعة عشر قرنا كيف تكون مسلمة، كما أنها ليست في حاجة إلى تحويل الخلاف حول المولد إلى حرب دينية داخلية. ما تحتاجه هو الثقة في تاريخها الديني والقدرة على تجديده من داخله، لا محوه واستبداله بمرجعية مستوردة.

وقد يكون السؤال الحقيقي بعد كل هذا ليس: هل الاحتفال بالمولد النبوي جائز أم غير جائز؟ فهذا سؤال ناقشه الفقهاء وسيواصلون مناقشته. السؤال الأخطر هو: ماذا يخفي الإصرار على تحويل مناسبة يحتفل بها الجزائريون منذ أجيال إلى ساحة اتهام سنوية لهويتهم الدينية؟ ومن يريد أن يناقش المولد فليناقشه، ومن يريد ألا يحتفل فذلك شأنه، لكن ذاكرة الجزائريين الدينية ليست أرضا بلا صاحب. فالبلاد التي صنعت عبر قرون علماءها وزواياها ومدارسها ومذهبها وطقوسها قادرة على حماية مرجعيتها من الغلو في الاتجاهين، والحفاظ على إسلامها الجزائري المعتدل دون أن تحتاج إلى «عصا» تفرض بها على الناس كيف يحبون رسولهم وكيف يستحضرون يوم مولده.

*صحفي معتمد لدى الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي
مدير نشر جريدة المؤشر

المؤشر
elmuashir.dz
■ الأحد 30 أوت 2026 ■ العدد 91 ■ السنة الثالثة
Mahali@elmuashir.dz

برنامج استعجالي جديد يرمي إلى تعزيز وسائل التدخل والصيانة ورفع جاهزية الفرق التقنية

200 مليار سنتيم لتدعيم شبكة المياه بالعاصمة

خصصت وزارة الري غلافا ماليا بقيمة 200 مليار سنتيم لفائدة ولاية الجزائر، ضمن برنامج استعجالي جديد يرمي إلى تعزيز وسائل التدخل والصيانة ورفع جاهزية الفرق التقنية، في وقت تراهن فيه السلطات على الانتقال إلى التموين اليومي المنتظم بالمياه لجميع سكان العاصمة في غضون سنة إلى سنة ونصف.

القسم المحلي

وأعلن وزير الري لوناس بوزقزة عن البرنامج خلال زيارة عمل وتفقد إلى ولاية الجزائر رفقة الوالي محمد عبد النور رابحي، حيث خصص الغلاف المالي أساسا لاقتناء العتاد والتجهيزات ووسائل التدخل والصيانة، بما يسمح بالتكفل السريع بالأعطاب والاختلالات وتقليص مدة انقطاع الخدمة عند تسجيل حوادث على الشبكة.

وتنتج ولاية الجزائر حاليا نحو 1.1 مليون متر مكعب من المياه يوميا لتلبية احتياجات أكثر من 4.6 مليون نسمة، فيما أصبحت محطات تحلية مياه البحر المصدر الرئيسي للتموين بنسبة 62 بالمائة، بطاقة إجمالية تقدر بنحو 690 ألف متر مكعب يوميا.

وتساهم أربعة سدود بنسبة 21 بالمائة من احتياجات العاصمة، بما يعادل نحو 227 ألف متر مكعب يوميا، فيما توفر المياه الجوفية 17 بالمائة، أي قرابة 192 ألف متر مكعب يوميا. وتبلغ قدرة التخزين الإجمالية نحو مليون متر مكعب موزعة على قرابة 180 خزانا، بينما تمتد شبكة توزيع المياه على أكثر من 8.809 كلم. وكشف بوزقزة أن نحو 75 بالمائة من سكان العاصمة يستفيدون حاليا من التموين اليومي بالمياه، بينما يحصل الـ25 بالمائة المتبقون على المياه وفق نظام يوم بيوم، مؤكدا أن المشاريع الجاري إنجازها، إلى جانب تحسين التسيير ومكافحة التسربات ورقمنة الشبكة، يفترض أن تسمح بالوصول إلى التوزيع اليومي المنتظم لكامل سكان الولاية خلال فترة تتراوح بين سنة و18 شهرا.

ويرتكز البرنامج الجديد كذلك على إعادة تأهيل أجزاء من الشبكة القديمة، خاصة المقاطع التي يتجاوز عمرها 50 سنة، للحد من التسربات والمياه الضائعة، بالتوازي مع توسيع استخدام العدادات الذكية وأنظمة التحكم عن بعد في المنشآت المائية ومعالجة الربط غير الشرعي بالشبكات. وفي مجال التطهير، تعالج ست محطات نحو 250 ألف متر مكعب من المياه المستعملة يوميا، مع إعادة استعمال قرابة مليون متر مكعب سنويا من المياه المصفاة، خاصة في السقي، فيما تسعى الوزارة إلى رفع هذه النسبة وتقليص الاعتماد على المياه التقليدية في الاستخدامات التي يمكن تغطيتها بالمياه المعالجة. وشهدت زيارة الوزير كذلك تدشين محطة لتصفية المياه المستعملة بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله بطاقة معالجة تبلغ 32 ألف متر مكعب يوميا، أي ما يعادل احتياجات نحو 200 ألف نسمة، إلى جانب معاينة مشروع خزان مائي بسعة 10 آلاف متر مكعب في زرالدة بلغت نسبة إنجازه 98 بالمائة.

كما أعطيت إشارة انطلاق إنجاز محطة لتصفية المياه المستعملة بالحميز في الدار البيضاء بطاقة تعادل 250 ألف نسمة، ستتكفل بمعالجة المياه القادمة من الدار البيضاء وأجزاء من الرويبة وبرج الكيفان وبرج البحري، إلى جانب متابعة مشروع مجمع لتصريف المياه بالرغاية يمتد على 21.5 كلم. وأكد وزير الري أن تحلية مياه البحر أصبحت خيارا استراتيجيا في السياسة المائية الوطنية، مع مواصلة المشاريع الرامية إلى رفع مساهمتها مستقبلا إلى نحو 80 بالمائة من تموين السكان على المستوى الوطني، بما يسمح بتخفيف الضغط على السدود والمياه الجوفية وتعزيز الأمن المائي في مواجهة التقلبات المناخية وارتفاع الطلب.

ويراهن البرنامج الموجه للعاصمة، إلى جانب رفع إنتاج المياه، على الانتقال إلى مرحلة تحسين نوعية التسيير، من خلال تقليص التسربات وتجديد الشبكات القديمة وزيادة قدرات التخزين ورقمنة المراقبة والتدخل، وصولا إلى ضمان تموين يومي ومستقر لجميع سكان ولاية الجزائر.

مركز الصيد بزرالدة تكفل بتوفير الطيور

إطلاق 400 طائر حجل بغابة تاقدمت لدعم التنوع البيولوجي

أطلقت محافظة الغابات بولاية تيارت 400 طائر من الحجل بغابة تاقدمت، في عملية تهدف إلى دعم الثروة الحيوانية البرية وتعزيز التنوع البيولوجي وإعادة تدعيم أعداد هذا النوع داخل الوسط الغابي.

وجرت العملية، بالتنسيق مع مركز الصيد بزرالدة، الذي تكفل بتوفير الطيور، وبمشاركة ممثلين عن المصالح الأمنية والفيدرالية الولائية للصيادين وعدد من الهيئات المعنية بحماية الثروة الغابية والحيوانية. واختيرت غابة تاقدمت لاحتضان عملية الإطلاق باعتبارها منطقة ممنوعة من الصيد، إلى جانب توفرها على الظروف الطبيعية الملائمة لتكاثر الحجل، خاصة من حيث مصادر المياه والغذاء والغطاء النباتي. وتندرج العملية ضمن برنامج محافظة الغابات الرامي إلى دعم الأنواع البرية والمحافظة على التوازن البيئي داخل المساحات الغابية، مع توفير الظروف الضرورية لتكاثر الطيور قبل انتشارها تدريجيا نحو المناطق المجاورة. وأوضح رئيس مصلحة حماية الثروة الحيوانية والنباتية بمحافظة الغابات، عبد القادر عابدي، أن حماية الطيور ومتابعتها من شأنهما المساهمة مستقبلا في تدعيم أعداد الحجل بالمناطق المجاورة، بما يسمح بإعادة تكوين مخزون طبيعي مستدام لهذا النوع. وتعول مصالح الغابات في هذا المجال على إشراك جمعيات وهياكل الصيادين في عمليات التوعية ومكافحة الصيد غير القانوني، باعتبار أن نجاح برامج إعادة الإطلاق يرتبط أساسا بحماية الطيور خلال فترة تأقلمها وتكاثرها. ويأتي إشراك الفيدرالية الولائية للصيادين ضمن مسعى لتشجيع الصيد المنظم واحترام فترات المنع وحماية الأنواع خلال مواسم التكاثر، إلى جانب الحد من الممارسات التي يمكن أن تؤثر في التوازن البيئي. كما تكتسي متابعة هذا النوع أهمية خاصة بالنظر إلى التقلبات المناخية التي تعرفها المنطقة، بين اضطرابات فصل الشتاء وارتفاع درجات الحرارة صيفا، وهي عوامل يمكن أن تؤثر في توفر المياه والغذاء وفي قدرة الطيور البرية على التكاثر والاستقرار. وتشكل عملية تاقدمت إحدى المبادرات المحلية لإعادة دعم الحياة البرية داخل الغابات، بالتوازي مع برامج الرصد والحماية التي تنفذها مصالح الغابات ومراكز الصيد للمحافظة على الأنواع الطبيعية والتنوع البيولوجي.

رفع قدرات التخزين إلى 1.2 مليون قنطار

غليزان تجمع 1.05 مليون قنطار من الحبوب

اختتمت ولاية غليزان حملة الحصاد والدرس للموسم الفلاحي 2025-2026 بجمع نحو 1.05 مليون قنطار من مختلف أنواع الحبوب، مسجلة ارتفاعا كبيرا مقارنة بالموسم السابق الذي لم تتجاوز فيه الكميات المجمعة نحو 300 ألف قنطار، بحسب معطيات مديرية المصالح الفلاحية. وشملت الحملة مساحة إجمالية قاربت 88 ألف هكتار مخصصة لزراعة القمح الصلب واللين والشعير وأنواع أخرى من الحبوب، فيما تم توجيه المحاصيل المجمعة إلى مراكز التخزين التابعة لتعاونيتي الحبوب والبقول الجافة بغليزان ووادي رهيو.

ويؤكد مستوى التجميع المسجل خلال الموسم الحالي التحسن الكبير مقارنة بالسنة الماضية، وإن كان ينبغي التمييز بين الكميات التي جرى تسليمها رسميا لمراكز التجميع وبين إجمالي الإنتاج المحقق على مستوى الولاية. وكانت مديرية المصالح الفلاحية قد توقعت، عند انطلاق حملة الحصاد في جوان الماضي، إنتاجا يتجاوز 1.3 مليون قنطار من الحبوب على مساحة تزيد على 88 ألف هكتار. وعزت المصالح الفلاحية التحسن المسجل أساسا إلى التساقطات المطرية التي عرفتها الولاية، خاصة خلال شهري جانفي وفيفري، والتي ساهمت في تحسين نمو الزراعات ورفع المردودية في عدد من المناطق. وبلغ متوسط المردود نحو 16 قنطارا في الهكتار، فيما سجلت بعض المستثمرات نتائج أعلى بكثير وصلت إلى نحو 60 قنطارا في الهكتار، لاسيما في منطقتي منداس وسيدي أحمد بن علي، ما يعكس تفاوت الإنتاجية بين المناطق تبعا للظروف المناخية ونوعية الأراضي ومستوى المتابعة التقنية. وتزامنت حملة هذا الموسم مع دخول ستة مراكز جوارية جديدة لتخزين الحبوب حيز الخدمة، بطاقة 50 ألف قنطار لكل مركز، لترتفع قدرات التخزين بالولاية من نحو 900 ألف إلى 1.2 مليون قنطار. وتوزعت منشآت التخزين الجديدة على عدد من البلديات، من بينها سيدي خطاب، بلعسل بوزقزة، حد الشكالة، أولاد عيش، سيدي أحمد بن علي ووادي السلام. وكانت الولاية قد استفادت إجمالا من ثمانية مراكز جوارية في إطار البرنامج الوطني لتعزيز قدرات تخزين الحبوب، دخل ستة منها الخدمة خلال حملة الموسم الحالي. وسمحت المنشآت الجديدة بتقريب نقاط استلام المحاصيل من المناطق المنتجة، وتقليص مسافات نقل الحبوب، فضلا عن تخفيف الضغط على المخازن التقليدية وتحسين ظروف حفظ المنتوج.

كما سخرت الولاية خلال الحملة 324 حاصدة و3346 جرارا و629 آلة لضغط التبن، إضافة إلى 1240 صهريجا وأكثر من 1700 مقطورة، لتأمين عمليات الحصاد والنقل والتجميع عبر مختلف المناطق المنتجة.

وتضع نتائج الموسم الحالي غليزان أمام تحدي تثبيت التحسن المسجل في إنتاج الحبوب ورفع المردودية بصورة أكثر انتظاما، بالتوازي مع استكمال منشآت التخزين المتبقية وتحسين تأطير المنتجين، بما يسمح باستيعاب كميات أكبر من المحاصيل خلال المواسم المقبلة.

ثاني مراحل البرنامج الذي تنفذه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل

برنامج تجديد حظيرة النقل يمتد إلى 16 ولاية جديدة

توسعت عملية تجديد وتدعيم حظيرة النقل الحضري وشبه الحضري لتشمل 16 ولاية جديدة، في ثاني مراحل البرنامج الذي تنفذه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل لتحديث أسطول الحافلات وتحسين خدمة النقل العمومي عبر مختلف مناطق الوطن. وتشمل المرحلة الجديدة ولايات الشلف، البويرة، تلمسان، تيزي وزو، سعيدة، سيدي بلعباس، المدية، معسكر، بومرداس، عين الدفلى، باتنة، بسكرة، الجلفة، سكيكدة، الطارف والوادي، حيث تقرر تدعيم مؤسسات النقل الحضري وشبه الحضري بحافلات جديدة وعصرية بمختلف السعات، تستجيب للمعايير المعتمدة.

وتأتي العملية ضمن تنفيذ البرنامج الوطني لتجديد حظيرة نقل المسافرين، الذي أقره رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ويشمل اقتناء 10 آلاف حافلة جديدة، تحت إشراف ومتابعة وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل السعيد سعيود. وكانت الحكومة قد وضعت خارطة طريق لتجديد الأسطول تقوم، في مرحلة أولى، على استبدال جميع الحافلات التي تجاوزت مدة استغلالها 30 سنة، إلى جانب نصف الحافلات التي يتراوح عمرها بين 25 و30 سنة، في إطار معالجة تقادم جزء من الحظيرة الوطنية وتحسين شروط السلامة ونوعية الخدمات المقدمة للمسافرين.

وبدأت الجزائر، منذ فيفري الماضي، الاستلام التدريجي للحافلات المستوردة ضمن برنامج الـ10 آلاف حافلة، مع الشروع في توزيعها على مؤسسات النقل العمومي، قبل أن تشمل العملية في مرحلة أولى ولايات الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة.

وكانت دفعات سابقة قد مكنت، خلال مارس، من تسليم 100 حافلة جديدة

بسعة 100 راكب للمؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لولاية الجزائر «ايتوزا»، إلى جانب 50 حافلة بسعة 70 راكبا لكل من مؤسستي النقل الحضري بعنابة ووهران، ضمن التوزيع التدريجي للمركبات الجديدة.

ويهدف توسيع العملية إلى الولايات الـ16 إلى تدعيم الخطوط التي تعرف ضغطا في حركة المسافرين وتعويض جزء من الحافلات القديمة، مع تحسين ظروف التنقل ونوعية الخدمة المقدمة في شبكات النقل الحضري وشبه الحضري. وكان وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل قد شدد، مطلع أوت الجاري، على ضرورة تسريع استكمال الإجراءات المتعلقة بتجسيد برنامج اقتناء الحافلات العشرة آلاف، بما يسمح بتحسين خدمات النقل والاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات المواطنين. وتعتزم السلطات تعميم عملية التجديد تدريجيا على مختلف ولايات الوطن، ضمن مسار يستهدف تحديث الحظيرة الوطنية وتقليص الاعتماد على المركبات التي استنفدت عمرها التشغيلي، وتحسين السلامة والراحة وانتظام خدمات النقل العمومي. ولم تكشف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، في إعلانها الخاص بالمرحلة الثانية، عن العدد الإجمالي للحافلات التي ستوزع على الولايات الـ16، ولا عن حصة كل ولاية، مكتفية بالتأكيد أن المركبات ستكون بمختلف السعات وأن توسيع البرنامج سيتواصل تدريجيا ليشمل بقية الولايات.

بن عكنون بالعاصمة

حملة مجانية لتلقيح الكلاب والقطط ضد داء الكلب

نظمت المؤسسة العمومية الولائية لتسيير حديقة الحيوانات والتسلية «الوئام المدني» ببن عكنون، بالتعاون مع جمعيتين تنشطان في مجال رعاية الحيوانات، حملة مجانية لتلقيح الكلاب والقطط ضد داء الكلب، في إطار الجهود الرامية إلى الوقاية من هذا المرض وتعزيز الوعي بأهمية حماية الحيوانات والصحة العمومية. وأقيمت الحملة، على مستوى موقف السيارات بالقرية الإفريقية عند مدخل بن عكنون، حيث خصصت جرعات مجانية لفائدة الكلاب والقطط، مع استمرار عملية التلقيح إلى غاية نفاد الكمية المتوفرة. وتضمن البرنامج، إلى جانب التلقيح، أجنحة توعوية موجهة لأصحاب الحيوانات، قصد التعريف بأهمية الوقاية من داء الكلب وضرورة المتابعة البيطرية المنتظمة، إضافة إلى فضاء تفاعلي للأطفال للتعرف على مهنة الطبيب البيطري ودوره في حماية صحة الحيوان والإنسان. وجاءت المبادرة ضمن الأنشطة التي تشرف عليها مؤسسة حديقة الحيوانات والتسلية ببن عكنون بالتعاون مع جمعيات مختصة، في سياق توجه ولاية الجزائر نحو تعزيز التكفل بالحيوانات داخل الوسط الحضري واعتماد مقاربة أكثر تنظيما في التعامل مع الحيوانات الضالة والمتشردة. وكانت الولاية قد شرعت منذ بداية السنة في تنفيذ برنامج مخصص لهذا الملف بمشاركة مؤسسات عمومية مختصة.

لضمان التموين واستقرار الأسعار

تشديد الرقابة على الأسواق قبيل الدخول الاجتماعي

كثفت وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية تحضيراتها لمرافقة الدخول الاجتماعي المقبل، من خلال تشديد الرقابة على الأسواق ومتابعة تموين مختلف ولايات الوطن بالمواد الأساسية، مع التركيز على تتبع سلاسل التوزيع والحد من الممارسات التي يمكن أن تؤثر في وفرة المنتجات أو أسعارها.

القسم الإقتصادي

وفي هذا الإطار، أسدت وزيرة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، آمال عبد اللطيف، تعليمات إلى مسؤولي القطاع على المستوى الجهوي بضرورة ضمان المتابعة اليومية لوضعية التموين وتكثيف عمليات الرقابة الميدانية، خاصة مع اقتراب فترة تعرف عادة ارتفاعا في الطلب على عدد من السلع والمنتجات. وجاءت التعليمات خلال اجتماع عمل مع مديري التجارة الجهويين، عقد عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد بحضور إطارات الإدارة المركزية، وخصص لتقييم وضعية السوق الوطنية واستعراض الإجراءات المتخذة تحسبا للدخول الاجتماعي. وشددت الوزيرة على ضرورة متابعة مسار السلع عبر مختلف حلقات التوزيع، بداية من الإنتاج والاستيراد وصولا إلى تجار الجملة والتجزئة، بهدف الكشف المبكر عن أي اضطراب في التموين والتدخل لمعالجته قبل انعكاسه على السوق. ويأتي التركيز على تتبع سلاسل التوزيع في إطار مسعى السلطات لضمان وفرة المواد الأساسية والتحكم في مستويات الأسعار، خصوصا خلال الفترات التي تعرف ارتفاعا ظرفيا في الاستهلاك، مع التأكيد على حماية المستهلك والمحافظة على القدرة الشرائية. كما وجهت الوزارة مسؤولي التجارة عبر الولايات إلى استكمال التحضيرات المتعلقة بالتظاهرات والفضاءات التجارية المخصصة لبيع المستلزمات المدرسية، بهدف تمكين العائلات من اقتناء الأدوات واللوازم بأسعار تنافسية قبيل الدخول المدرسي. وتندرج هذه المبادرات ضمن سلسلة من التظاهرات التجارية الموجهة لموسم العودة إلى المدارس، من بينها الطبعة الرابعة لمعرض الدخول المدرسي «لمسيد»، المقرر تنظيمها من 17 إلى 27 سبتمبر بقصر المعارض بالصنوبر البحري في الجزائر العاصمة. وتسعى مصالح التجارة، بالتوازي مع فتح هذه الفضاءات، إلى تكثيف الرقابة على الأسعار ونوعية المنتجات ومدى احترام التجار للقواعد المتعلقة بالإشهار عن الأسعار والفوترة والممارسات التجارية، خاصة في سوق الأدوات والملابس والمستلزمات المرتبطة بالدخول المدرسي.

ولا يقتصر ملف ضبط السوق على الرقابة الميدانية، إذ تعمل وزارة التجارة الداخلية على تطوير أدوات رقمية لمتابعة التموين، من بينها مشروع نظام معلوماتي موحد يهدف إلى تحسين تتبع تدفق المنتجات والمواد الأساسية وتوفير معطيات تساعد السلطات على التدخل بصورة أسرع عند تسجيل اختلالات في السوق.

وتضع الإجراءات المعلنة ملف وفرة المواد واستقرار الأسعار في صدارة أولويات القطاع خلال الأسابيع المقبلة، في وقت يمثل فيه الدخول الاجتماعي اختبارا دوريا لقدرة منظومة التموين والتوزيع على الاستجابة للطلب دون تسجيل ندرة أو زيادات غير مبررة في الأسعار.

لتعزيز أمن الطاقة

كبار مستهلكي الغاز في صلب اجتماع تنسيقي بين وزارتي المحروقات والطاقة

تتجه الجزائر إلى تعزيز إدارة الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي، من خلال التركيز على استهلاك كبار الزبائن، في خطوة تستهدف رفع كفاءة استخدام الموارد الطاقوية وضمان التوازن بين تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني والحفاظ على أمن الطاقة على المديين المتوسط والبعيد. ويأتي هذا التوجه عقب اجتماع تنسيقي جمع وزير الدولة، وزير المحروقات محمد عرقاب، ووزير الطاقة والطاقات المتجددة مراد عجال، خُصص لدراسة ملف إدارة طلب كبار مستهلكي الطاقة الغازية على المستوى الوطني، بحضور إطارات من القطاعين. ويكتسي الملف أهمية استراتيجية بالنظر إلى حجم استهلاك القطاعات الصناعية والمنشآت الكبرى للغاز، في وقت تعمل فيه السلطات على تحسين كفاءة استخدام الطاقة ومواكبة توسع النشاط الاقتصادي والصناعي دون إحداث ضغوط غير محسوبة على الموارد الوطنية. وناقش الاجتماع السبل الكفيلة بتحسين مؤشرات كفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك، مع التركيز على الاستخدام الأمثل للغاز الطبيعي، بما يسمح بتوجيه الموارد بصورة أكثر فعالية وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والمحافظة على القدرات الطاقوية للبلاد. ويأتي فتح ملف كبار المستهلكين في سياق يعرف فيه الطلب الوطني على

الطاقة مستويات مرتفعة، إذ سجل الطلب على الكهرباء خلال شهر أوت ذروة تاريخية بلغت 21.828 ميغاواط، بالتزامن مع موجة الحر وارتفاع استخدام أجهزة التبريد، وهو ما يعكس تزايد الضغط الموسمي على منظومة الطاقة الوطنية. وتطرح إدارة الطلب على الغاز رهانا يتجاوز مجرد تقليص الاستهلاك، إذ يتعلق أساسا بتحسين مردودية استخدام الطاقة داخل الوحدات الصناعية والمنشآت الكبرى، وتشجيع اعتماد تجهيزات وتقنيات أقل استهلاكا، إلى جانب تحسين عمليات القياس والمتابعة والتنبؤ بالطلب. كما يسمح التحكم في الاستهلاك الداخلي بالحفاظ على هامش أكبر من الموارد الطاقوية المتاحة، سواء لتغطية الاحتياجات المستقبلية للسوق الوطنية أو الوفاء بالالتزامات المرتبطة بصادرات الغاز، خصوصا في ظل المكانة التي يحتلها هذا المورد ضمن الاقتصاد الوطني. وبالتوازي مع ذلك، تعمل وزارة الطاقة والطاقات المتجددة على متابعة ملفات التسيير على مستوى مجمع سونلغاز والتحضيرات المرتبطة بالدخول الاجتماعي 2026-2027، مع التشديد على تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات والهياكل التابعة للقطاع وضمان استمرارية التموين بالطاقة. ولا يعني بحث إدارة طلب كبار المستهلكين، في المرحلة الحالية، الإعلان عن تقليصات أو حصص إلزامية للغاز، إذ لم تعلن السلطات إلى حد الآن عن إجراءات تنفيذية من هذا النوع، وإنما يتعلق الأمر بوضع تصور أكثر فعالية لإدارة الاستهلاك وتحسين كفاءة الطاقة. ويضع هذا التوجه ملف الاقتصاد في استهلاك الغاز في صلب السياسة الطاقوية خلال المرحلة المقبلة، مع محاولة التوفيق بين نمو الطلب المحلي، وتوسع القاعدة الصناعية، واستمرار الاستثمار في الإنتاج، والحفاظ على قدرة الجزائر على تأمين احتياجاتها الداخلية وتعزيز موقعها كمورد للغاز في الأسواق الخارجية.

النفط يتراجع وبرنت يستقر عند 89.31 دولارا للبرميل

أنهت أسعار النفط تعاملات الأسبوع على تراجع طفيف، بعدما فقد خام برنت جزءا من المكاسب التي سجلها في الجلسة السابقة، وسط ترقب حركة الأسواق لتطورات الإمدادات عبر مضيق هرمز ومسار السياسة النقدية الأمريكية. وأغلقت العقود الآجلة لخام برنت، في جلسة الجمعة، عند 89.31 دولارا للبرميل، بانخفاض قدره 39 سنتا، أي بنسبة 0.43 بالمائة، بعدما كانت قد بلغت 89.70 دولارا عند تسوية جلسة الخميس. كما أنهت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي التعاملات عند 83.40 دولارا للبرميل، متراجعة بـ13 سنتا، ما يعادل 0.16 بالمائة. ورغم الارتفاع الذي سجلته أسعار الخام يوم الخميس، فإن ذلك لم يكن كافيا لتعويض الخسائر المسجلة خلال بقية جلسات الأسبوع، حيث تراجع خام برنت بأكثر من 5 بالمائة على أساس أسبوعي، فيما خسر خام غرب تكساس أكثر من 4 بالمائة. وتعرضت الأسعار لضغوط مع متابعة المستثمرين لتصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كيفن وارش، بشأن توجهات السياسة النقدية ومواجهة التضخم، في وقت تواصل فيه الأسواق تقييم انعكاسات أسعار الفائدة على النشاط الاقتصادي والطلب العالمي على الطاقة. كما أثرت على السوق مؤشرات عن إمكانية إحراز تقدم بشأن حركة الملاحة ونقل النفط عبر مضيق هرمز، بعد تداول معلومات حول جهود دبلوماسية لإعادة الحركة بصورة أكثر انتظاما في أحد أهم الممرات البحرية للطاقة في العالم. ويكتسي مضيق هرمز أهمية استراتيجية لسوق النفط الدولية، إذ كانت تمر عبره قبل اندلاع الحرب مع إيران كميات تعادل نحو 20 بالمائة من إمدادات النفط العالمية، ما يجعل أي تغير في حركة السفن عبره عاملا مباشرا في أسعار الخام. وشهدت تدفقات النفط عبر المضيق خلال الفترة الأخيرة تعافيا متقطعا، مع استمرار حركة النقل دون العودة إلى مستوياتها الطبيعية السابقة، وهو ما أبقى علاوة المخاطر الجيوسياسية حاضرة في الأسعار، وإن بدرجة أقل مقارنة بالمراحل السابقة من الأزمة. وتبقى سوق النفط خلال الفترة المقبلة رهينة عاملين رئيسيين، أولهما تطورات الوضع الجيوسياسي في منطقة الخليج وحركة الإمدادات عبر الممرات البحرية، والثاني توجهات السياسة النقدية الأمريكية وانعكاسها على النمو والطلب على الخام. وبذلك أنهى خام برنت الأسبوع دون مستوى 90 دولارا للبرميل، بعدما شهدت الأسعار تقلبات ملحوظة خلال الأيام الماضية بين مخاوف اضطراب الإمدادات ومؤشرات على تحسن حركة الصادرات النفطية.

سطيف

أكثر من 60 شركة جزائرية في الطبعة الثالثة لمعرض صناعة مواد التجميل

يستعد قصر المعارض بالمعبودة في ولاية سطيف لاحتضان الطبعة الثالثة للمعرض الوطني لصناعة مواد التجميل، خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 12 سبتمبر المقبل، بمشاركة أكثر من 60 شركة وعلامة تجارية جزائرية تنشط في مختلف فروع صناعة مستحضرات التجميل والعناية والجمال. وتنظم التظاهرة شركة «SOGEX Exposition»، في موعد مهني واقتصادي يجمع المصنعين والموزعين والمتعاملين الناشطين في مجالات مستحضرات التجميل والصناعات الصيدلانية وشبه الصيدلانية، إلى جانب خبراء ومراكز التجميل والمستثمرين ورواد الأعمال والمؤسسات الناشئة المهتمة بالقطاع. وتشهد الطبعة الثالثة حضور مخابر GPh المتخصصة في صناعة العطور بصفتها الراعي الرسمي للمعرض، فيما ينتظر المنظمون مشاركة واسعة لمختلف الفاعلين في سوق مستحضرات التجميل الجزائرية. ويرتقب أن يستقطب المعرض نحو 15 ألف زائر من المهنيين والموزعين والمستثمرين وأصحاب المحلات ومراكز التجميل، ما يجعله فضاء للقاء المباشر بين المنتجين ومختلف حلقات التوزيع، وعرض المنتجات الجديدة وبحث فرص التعاون والشراكة. ويراهن القائمون على المعرض على دعم الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار والابتكار في صناعة مستحضرات التجميل، إلى جانب توفير فرصة للمؤسسات الجزائرية لعرض منتجاتها والتعريف بقدراتها الإنتاجية أمام الموزعين والمهنيين. كما يشكل الموعد فرصة أمام المؤسسات الناشئة وأصحاب المشاريع الجديدة للاحتكاك بالمتعاملين الموجودين في السوق، والتعرف على تطورات الصناعة واحتياجات شبكات التوزيع، فضلا عن بناء علاقات مهنية يمكن أن تفتح المجال أمام شراكات تجارية جديدة. وتأتي الطبعة الثالثة في وقت يشهد فيه قطاع مستحضرات التجميل في الجزائر توسعا في عدد العلامات والمنتجات المصنعة محليا، ما يضع قضايا الجودة والتغليف والابتكار ومطابقة المنتجات للمعايير ضمن أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الراغبة في تعزيز موقعها داخل السوق.

ويسعى المعرض، إلى جانب جانبه التجاري، إلى تعزيز حضور العلامات الجزائرية لدى المستهلك وتوسيع شبكة العلاقات بين مختلف المتدخلين في الصناعة، من المصنع والمخبر إلى الموزع ونقاط البيع ومهنيي العناية والتجميل. وبمشاركة أكثر من 60 شركة وعلامة وطنية، تمثل طبعة سبتمبر الجديدة فرصة لقياس التطور الذي بلغته صناعة مستحضرات التجميل محليا، ومدى قدرة المؤسسات الجزائرية على توسيع حصتها في السوق وبناء علامات قادرة على المنافسة من حيث الجودة والتنوع والتسويق.

معرض «أغرا 2026» بسلوفينيا

19 متعاملا جزائريا يبحثون فرص التصدير والشراكة

اختتمت الجزائر مشاركتها كضيف شرف ودولة شريكة في الطبعة الـ64 للمعرض الدولي للفلاحة والصناعات الغذائية «أغرا 2026» بمدينة غورنيا رادغونا السلوفينية، بعد خمسة أيام من اللقاءات المهنية والترويج للمنتجات الوطنية وبحث فرص إقامة شراكات تجارية مع متعاملين من عدة دول. وشاركت الجزائر في التظاهرة، التي جرت من 22 إلى 26 أوت، بوفد يضم 19 متعاملا اقتصاديا جزائريا تحت إشراف وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، يمثلون قطاعات مرتبطة بالفلاحة والصناعات الغذائية والمنتجات ذات الصلة. وشكل الجناح الجزائري فضاء لعرض مجموعة من المنتجات الوطنية والتعريف بقدرات المؤسسات المشاركة، في إطار مسعى لفتح منافذ جديدة أمام الصادرات خارج المحروقات وتعزيز حضور العلامات والمنتجات الجزائرية في الأسواق الأوروبية والدولية. وشهدت المشاركة الجزائرية تنظيم سلسلة من اللقاءات الثنائية بين المتعاملين الوطنيين ونظرائهم الأجانب، خصصت لبحث فرص التعاون التجاري والاستثمار والشراكات الممكنة، إلى جانب التعرف على متطلبات الأسواق الخارجية وقنوات توزيع المنتجات الزراعية والغذائية. كما احتضن المعرض منتدى الأعمال الجزائري-السلوفيني، الذي أشرف على افتتاحه وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري ووزير الزراعة السلوفيني يانيز زيغلر كرالي، بحضور ممثلين عن المؤسسات الاقتصادية من البلدين. وركز المنتدى على فرص التعاون في مجالات الفلاحة والصناعات الغذائية والابتكار والبحث العلمي، مع بحث إمكانات إقامة علاقات مباشرة بين المؤسسات الجزائرية والسلوفينية وتحويل الاتصالات المهنية إلى مشاريع وشراكات قابلة للتجسيد. ودعا الجانب الجزائري، خلال اللقاء، إلى تعزيز الآليات المؤسساتية المرافقة للتعاون الاقتصادي، بما يسمح بتسهيل التواصل بين رجال الأعمال والمؤسسات في البلدين ودعم المشاريع الاستثمارية المشتركة. كما سجل الجناح الجزائري، بحسب وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، إقبالا من الزوار والمهنيين خلال أيام المعرض، مع اهتمام بالمنتجات المعروضة من حيث التنوع والجودة وإمكانات تسويقها خارج السوق الوطنية. واكتست المشاركة الجزائرية أهمية إضافية بالنظر إلى حجم معرض «أغرا»، الذي يعد من أبرز التظاهرات الزراعية والغذائية في سلوفينيا والمنطقة، حيث جمعت طبعة 2026 نحو 1690 عارضا ومشاركا من 36 دولة، واستقطبت أكثر من 90 ألف زائر. ولا تقتصر أهمية المشاركة في مثل هذه التظاهرات على عرض المنتجات، إذ تشكل اللقاءات المهنية المباشرة مرحلة أولى لاختبار قابلية السلع الجزائرية لدخول أسواق جديدة، والتعرف على المعايير التجارية والتقنية وشروط التعبئة والتوزيع التي تفرضها الأسواق الأوروبية. وبانتهاء فعاليات «أغرا 2026»، يبقى الرهان متعلقا بمدى قدرة المؤسسات المشاركة على تحويل الاتصالات واللقاءات التي أجريت في سلوفينيا إلى عقود تصدير وشراكات تجارية فعلية، خصوصا أنه لم يعلن، إلى غاية الآن، عن حصيلة رسمية تتضمن قيمة عقود أو اتفاقات تجارية نهائية أبرمت خلال المعرض. وتندرج المشاركة الجزائرية في سلوفينيا ضمن سياسة توسيع قاعدة الصادرات خارج المحروقات والبحث عن أسواق جديدة للمنتجات الوطنية، لاسيما في قطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية التي تراهن عليها السلطات والمؤسسات الاقتصادية لرفع حضور المنتوج الجزائري في التجارة الخارجية.

sport@elmuashir.dz

دورة الألعاب المتوسطية

الجزائر تبلغ النهائي وتواجه تونس على ذهبية كرة القدم

بلغ المنتخب الجزائري لكرة القدم لأقل من 21 سنة نهائي دورة الألعاب المتوسطية «تارانتو 2026»، عقب إقصائه المنتخب المغربي بركلات الترجيح بنتيجة 4 مقابل 3، بعد انتهاء الوقت القانوني لمباراة نصف النهائي بالتعادل بهدف لمثله، ليضرب موعدا مغاربيا مع المنتخب التونسي على الميدالية الذهبية.

القسم الرياضي

ودخل أشبال المدرب إبراهيم حمداني مواجهة المغرب بقوة، وتمكنوا من افتتاح باب التسجيل في الدقيقة 24 عن طريق بن أحمد كوحيلي، الذي استغل كرة داخل منطقة العمليات وسددها بقوة ودقة في شباك المنافس. وحافظ المنتخب الجزائري على تقدمه إلى غاية بداية الشوط الثاني، قبل أن ينجح المنتخب المغربي في تعديل النتيجة في الدقيقة 51، لتدخل المواجهة مرحلة أكثر حذرا من الجانبين دون أن يتمكن أي منهما من حسم التأهل خلال الوقت القانوني. وفي المواجهة بنتيجة 4 مقابل 3، ليواصل المنتخب الجزائري مشواره المميز في دورة تارانتو ويضمن المنافسة على الميدالية الذهبية. ويأتي بلوغ النهائي بعد مسار لافت للمنتخب الجزائري منذ بداية المنافسة، حيث استهل دور المجموعات بالفوز على كوسوفو بنتيجة 2-1، قبل أن يتفوق على منتخب البلد المضيف إيطاليا بنتيجة 3-1، ثم ينهي الدور الأول بانتصار ثالث أمام ألبانيا بهدفين دون رد. وأظهر المنتخب الجزائري خلال هذه المباريات فعالية هجومية وقدرة على إدارة مختلف سيناريوهات المواجهات، قبل أن يجتاز اختبار نصف النهائي أمام المغرب ويحجز مكانه في المباراة التي ستحدد بطل الدورة المتوسطية. وسيواجه «الخضر» في النهائي المنتخب التونسي، الذي ضمن بدوره بطاقة العبور عقب فوزه على المنتخب الإيطالي، صاحب الأرض والجمهور، بنتيجة 3-1 في نصف النهائي الآخر. وكان المنتخب الإيطالي سباقا إلى التسجيل، قبل أن يقلب التونسيون النتيجة بثلاثة أهداف خلال الشوط الثاني. وتقام المباراة النهائية، غدا الأحد 30 أوت، على أرضية ملعب إبراسمو ياكوفوني بمدينة تارانتو، بداية من الساعة السابعة مساء بالتوقيت المحلي الإيطالي، السادسة مساء بتوقيت الجزائر. وتضع المواجهة النهائية منتخبين من شمال إفريقيا وجها لوجه على ذهبية كرة القدم في الألعاب المتوسطية، بعدما نجحت الجزائر وتونس في تجاوز منتخبي المغرب وإيطاليا في الدور نصف النهائي. ويسعى المنتخب الجزائري، بقيادة الدولي السابق إبراهيم حمداني، إلى إنهاء مشواره في تارانتو بالتتويج بالذهب، في مباراة ستكون الاختبار الأخير لجيل شاب نجح في فرض حضوره منذ انطلاق المنافسة والوصول إلى المحطة النهائية.

بعد الحداد الوطني

انطلاق الرابطة الأولى مؤجل إلى سبتمبر

أرجأت الاتحادية الجزائرية لكرة القدم انطلاق بطولة الرابطة المحترفة الأولى «موبيليس» للموسم الجديد إلى أيام 3 و4 و5 سبتمبر المقبل، بعد تأجيل مباريات الجولة الافتتاحية التي كانت مبرمجة في نهاية الأسبوع الجاري، تزامنا مع الحداد الوطني المعلن إثر الحرائق التي مست عددا من ولايات الوطن. وكان من المقرر أن تدشن أندية الرابطة الأولى موسمها الجديد أيام 27 و28 و29 أوت، قبل أن تقرر الاتحادية الجزائرية لكرة القدم تأجيل الجولة كاملة إلى الأسبوع المقبل، في خطوة جاءت تضامنا مع عائلات ضحايا الحرائق والمصابين والمتضررين.

ويمدد القرار بذلك فترة انتظار الأندية والجماهير قبل إعطاء إشارة انطلاق الموسم الكروي الجديد، بعدما أنهت الفرق تحضيراتها الصيفية وضبطت تشكيلاتها وبرامجها على أساس خوض الجولة الأولى خلال الأسبوع الأخير من شهر أوت.

وشمل قرار الاتحادية أيضا إلغاء جميع المباريات الودية التي كانت مبرمجة خلال فترة الحداد الوطني، بما يعني توقف مختلف النشاطات الكروية ذات الطابع التنافسي أو الاستعراضي خلال هذه الفترة.

وأوضحت الهيئة الفدرالية أن القرار اتخذ مراعاة للظرف الوطني وتضامنا مع أسر الضحايا والمتضررين من الحرائق، مجددة تعازي الأسرة الكروية الجزائرية لعائلات الضحايا وتمنياتها بالشفاء للمصابين.

وبموجب البرمجة الجديدة، ستعطى إشارة انطلاق الرابطة الأولى «موبيليس» خلال الفترة الممتدة من الخميس 3 إلى السبت 5 سبتمبر، ما لم يطرأ تعديل جديد على الرزنامة خلال الأيام المقبلة.

وسيكون أمام أندية النخبة بضعة أيام إضافية قبل دخول المنافسة الرسمية، وهي فترة قد تستغلها الطواقم الفنية لاستكمال التحضيرات وتصحيح النقائص المسجلة خلال المرحلة الإعدادية، مع ضرورة إعادة ضبط البرامج التدريبية التي كانت مبنية على انطلاق البطولة في 27 أوت.

ويأتي تأجيل انطلاق البطولة ضمن سلسلة من القرارات التي رافقت إعلان الحداد الوطني، وشملت تعليق عدد من التظاهرات والأنشطة الاحتفالية والثقافية والرياضية، تضامنا مع ضحايا البلاد.

وبذلك ينتظر أن يبدأ الموسم الجديد للرابطة المحترفة الأولى «موبيليس» مطلع سبتمبر، وسط ترقب لمنافسة جديدة بين أندية النخبة التي تدخل البطولة بطموحات متفاوتة بين المنافسة على اللقب والمراكز القارية وضمان البقاء.

في ألعاب المتوسط بتارانتو

خمس ميداليات للملاكمة الجزائرية

أنهى المنتخب الجزائري للملاكمة مشاركته في دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط «تارانتو 2026» بحصيلة خمس ميداليات، منها ثلاث فضيات وبرونزيتان، بعد وصول ثلاثة ملاكمين جزائريين إلى النهائيات واكتفاء عنصرين آخرين بالمركز الثالث.

وجاءت الميداليات الفضية عن طريق فتيحة منصوري في وزن أقل من 51 كلغ، ومصطفى عبدو في وزن أقل من 80 كلغ، وإسماعيل بخسيس في فئة أقل من 65 كلغ، فيما أحرز أمين زناز وجوهر بنان ميداليتين برونزيتين.

وكانت فتيحة منصوري قد حجزت مكانها في نهائي وزن أقل من 51 كلغ بعد فوزها على الإيطالية مارتينا فاسالو بنتيجة 5-0 في نصف النهائي، قبل أن تخسر مواجهة اللقب أمام الإسبانية لورا فويرتيس فرنانديز بنتيجة 4-1، لتكتفي بالميدالية الفضية.

وفي وزن أقل من 80 كلغ، بلغ مصطفى عبدو النهائي عقب تجاوزه اليوناني ميخائيل تسامالي ديس في الدور نصف النهائي، قبل أن يخسر أمام الإسباني بابلو كوي برنال بنتيجة 4-1 في مواجهة حسمت الميدالية الذهبية لصالح الملاكم الإسباني.

من جهته، أحرز إسماعيل بخسيس فضية وزن أقل من 65 كلغ، بعدما أنهت مواجهته النهائية أمام المغربي سليمان السمغولي بفوز الأخير بقرار منقسم للحكام بنتيجة 3-2، في نزال متقارب حسم بفارق ضئيل.

وكان بخسيس قد تجاوز خلال مشواره الإيطالي دافيدي فيوري، قبل أن يواصل طريقه نحو النهائي، بعدما تأهل في نصف النهائي من انسحاب منافسه الفرنسي هوغو غراو.

أما أمين زناز، فقد أنهى منافسات وزن أقل من 55 كلغ بميدالية برونزية عقب خسارته في نصف النهائي أمام الإسباني رافائيل لوزانو سيرانو بنتيجة 4-1، فيما أحرزت جوهر بنان برونزية فئة أقل من 65 كلغ بعد توقف مشوارها في نصف النهائي أمام الكرواتية سارا بيرام بنتيجة 5-0. وبهذه النتائج، تمكن خمسة من أصل عشرة ملاكمين وملاكمات مثلوا الجزائر في التتويج، في حصيلة تؤكد قدرة المنتخب الوطني على الوصول إلى الأدوار المتقدمة، لكنها أتت دون التتويج بأي لقب ذهبي.

وشاركت الجزائر في منافسات الملاكمة بخمسة رجال وخمس سيدات، هم أمين زناز، محمد أمين علاوي، إسماعيل بخسيس، يوسف إسلام يعيش ومصطفى عبدو لدى الرجال، إلى جانب فتيحة منصوري، دعاء رواز، مليسة حمادة، إشراق شايب وجوهر بنان لدى السيدات. وتضع الحصيلة المحققة في تارانتو أمام الطاقم الفني للمنتخب الوطني مجموعة من المؤشرات قبل الاستحقاقات المقبلة، خصوصا أن ثلاثة ملاكمين بلغوا النهائي دون التمكن من تحويل هذا الحضور إلى ألقاب، وهو ما يجعل العمل على إدارة المباريات الحاسمة ورفع مستوى الفعالية في الأدوار النهائية من بين الملفات التي ستفرض نفسها خلال المرحلة المقبلة. وتبقى دورة تارانتو محطة ضمن مسار إعداد الملاكمة الجزائرية للاستحقاقات الدولية القادمة، وفي مقدمتها المنافسات التي ستقود إلى دورة الألعاب الأولمبية «لوس أنجلوس 2028»، حيث تراهن الجزائر على الحفاظ على حضورها ضمن الرياضات القادرة على المنافسة على الميداليات.

بعدما أحرز مسعود رضوان دريس الميدالية الذهبية لوزن أقل من 73 كلغ

مسعود دريس يمنح الجزائر ثاني ذهبية في ألعاب المتوسط بتارانتو

واصل الجيدو الجزائري حضوره على منصات التتويج في ألعاب البحر الأبيض المتوسط «تارانتو 2026»، بعدما أحرز مسعود رضوان دريس الميدالية الذهبية لوزن أقل من 73 كلغ، مانحا الجزائر ثاني ميدالية من المعدن النفيس منذ انطلاق المنافسات.

وجاء تتويج دريس، مساء الجمعة، خلال اليوم الأول من منافسات الجيدو، ليؤكد مكانته ضمن أبرز الأسماء الجزائرية في هذا الاختصاص، ويمنح الوفد الوطني دفعة جديدة في السباق على الميداليات خلال الأيام الأخيرة من الدورة.

وعقب فوزه بالذهب، عبر دريس عن اعتزازه برفع الراية الوطنية فوق منصة التتويج، مؤكدا أن الإنجاز يمثل بالنسبة إليه محطة جديدة في مسيرته الرياضية وليس نقطة نهاية، في ظل الأهداف التي وضعها للاستحقاقات الدولية المقبلة.

ويضع المصارع الجزائري دورة الألعاب الأولمبية «لوس أنجلوس 2028» ضمن أبرز أهدافه المقبلة، معتبرا أن مواصلة العمل على أعلى مستوى ستكون ضرورية لترجمة النتائج المحققة إقليميا وقاريا إلى إنجازات في أكبر المنافسات العالمية.

وتعد ذهبية دريس الثانية للجزائر في دورة تارانتو، بعد اللقب الذي أحرزه عبد الكريم فرقات في المصارعة الإغريقية-الرومانية لوزن أقل من 60 كلغ، إثر فوزه في النهائي على المصري محمود فرج محمود سعد بنتيجة 10 مقابل 1.

وساهم تتويج دريس في رفع حصيلة الجزائر، عقب منافسات الجمعة، إلى 17 ميدالية، منها 3 ذهبيات و5 فضيات و10 برونزيات، في وقت لا تزال فيه عدة منافسات مفتوحة أمام الرياضيين الجزائريين لإضافة ميداليات جديدة قبل إسدال الستار على الألعاب.

ويشارك الجيدو الجزائري في دورة تارانتو بوفد يضم 14 رياضيا، بواقع سبعة مصارعين وسبع مصارعات، وسط آمال في تعزيز الحصيلة خلال بقية الأوزان المبرمجة في المنافسة.

ويحمل تتويج دريس أهمية إضافية بالنسبة للجيدو الجزائري، بالنظر إلى المسار الذي قطعه المصارع خلال السنوات الأخيرة ورهاناته على المرحلة المقبلة، خصوصا مع اقتراب دورة الألعاب الأولمبية التي ستحدد جزءا كبيرا من ملامح المشاركين في أولمبياد لوس أنجلوس.

وتتواصل منافسات الجيدو في تارانتو وسط ترقب لنتائج بقية عناصر المنتخب الوطني، في وقت تسعى فيه الجزائر إلى تحسين ترتيبها العام ورفع حصيلتها من الميداليات خلال الأيام المتبقية من الطبعة العشرين للألعاب البحر الأبيض المتوسط.

من صفقات المئات إلى مقاعد الانتظار.. نجوم فقدوا بريقهم وأصبحوا بلا أندية

قبل سنوات قليلة فقط، كانت أسماؤهم كافية لتحريك سوق الانتقالات، وكانت الأندية الكبرى مستعدة لدفع عشرات الملايين من اليوروهات للحصول على خدماتهم. اليوم، ومع اقتراب سوق الانتقالات الصيفية من نهايتها، يجد فيليب كوتينيو وجادون سانشو ورحيم ستيرلينغ وديلي ألي وانتوني مارسيال أنفسهم خارج قوائم الأندية، في صورة تختصر سرعة التحولات التي يمكن أن تعرفها مسيرة لاعب كرة القدم مهما بلغت قيمته أو شهرته.

القسم الرياضي

القاسم المشترك بين هؤلاء ليس فقط أنهم أصبحوا لاعبين أحرارا، بل الفارق الهائل بين قيمتهم في سنوات الذروة ووضعهم الحالي. وتشير أحدث تقديرات موقع «ترانسفير ماركت» إلى قيمة تبلغ نحو 18 مليون يورو لسانشو، و3 ملايين لستيرلينغ، و3.5 ملايين لمارسيال، و2.5 مليون لكوتينيو، ومليون يورو فقط لديلي ألي. وهي أرقام تبدو متواضعة للغاية مقارنة بما بلغته قيمتهم في أفضل مراحل مسيرتهم.

ويظل فيليب كوتينيو أحد أكثر الأمثلة دلالة. البرازيلي الذي انتقل من ليفربول إلى برشلونة في جانفي 2018 ضمن صفقة تعد من الأغلى في تاريخ كرة القدم، لم ينجح في تكرار مستواه الإنجليزي داخل «كامب نو»، ودخل بعدها في سلسلة من التنقلات بين بايرن ميونيخ وأستون فيلا والدحيل وفاسكو دا غاما. وفي فيفري الماضي، أنهى اللاعب تجربته مع فاسكو بالتراضي، بعدما تحدث علنا عن الإرهاق النفسي وحاجته إلى إعطاء الأولوية لصحته النفسية. ومنذ 20 فيفري، بقي اللاعب البالغ 34 عاما من دون ناد، بقيمة سوقية مقدرة حاليا بـ2.5 مليون يورو.

أما جادون سانشو، فيقدم ربما الصورة الأكثر إثارة للانتباه في سوق صيف 2026. الجناح الإنجليزي الذي بلغت قيمته السوقية في ذروة تألقه مع بوروسيا دورتموند نحو 130 مليون يورو، وانتقل إلى مانشستر يونايتد بمقابل 73 مليون جنيه إسترليني، أصبح لاعبا حرا بعد انتهاء عقده مع النادي الإنجليزي في نهاية جوان. وفي انتظار تحديد وجهته الجديدة، يتدرب سانشو حاليا في منشآت نادي فليكستون، الذي ينشط في المستوى العاشر لكرة القدم الإنجليزية، للحفاظ على جاهزيته البدنية. وقد اضطر النادي نفسه إلى توضيح أن اللاعب لا يخضع لاختبار ولا يتفاوض للانضمام إليه، وإنما يستخدم مرافقه للتدريب فقط.

ولا تختلف صورة رحيم ستيرلينغ كثيرا، رغم أن مسيرته كانت أكثر ثراء بالألقاب. اللاعب الإنجليزي كان أحد العناصر الأساسية في مانشستر سيتي خلال حقبة بيب غوارديولا، وسجل 131 هدفا مع النادي، ووصلت قيمته السوقية في ذروتها إلى نحو 160 مليون يورو. انتقل لاحقا إلى تشيلسي مقابل حوالي 56 مليون يورو، ثم لعب مع أرسنال على سبيل الإعارة، قبل أن يفسخ عقده مع تشيلسي وينضم إلى فينورد الهولندي في فيفري الماضي بعقد قصير حتى نهاية موسم 2025-2026. انتهت تلك التجربة في جوان، حتى الآن عن أي اتفاق رسمي، لتظل قيمته السوقية عند حدود مليون يورو فقط بعد سنوات قليلة من بلوغها 100 مليون. ويكمل الفرنسي أنتوني مارسيال قائمة اللاعبين الذين انتقلوا من موقع النجومية إلى البحث عن فرصة جديدة. وصل إلى مانشستر يونايتد سنة 2015 باعتباره واحدا من أكبر المواهب الفرنسية، وقضى تسعة مواسم في «أولد ترافورد» لعب خلالها 317 مباراة وسجل 90 هدفا، قبل أن يغادر النادي الإنجليزي وتتراجع مسيرته تدريجيا.

وبعد تجربة مع أيك أثينا، انتقل مارسيال إلى مونتيري المكسيكي في سبتمبر 2025 بعقد كان يفترض أن يمتد حتى 2027. غير أن تجربته لم تسر وفق التوقعات، إذ عانى من إصابات وضعف المردود، قبل أن يتعرض لعقوبة انضباطية في مارس بعد خلاف متعلق بتصرفه خلال مباراة أمام تشيفاس، حيث أجبر على التدريب بعيدا عن المجموعة لفترة. وانتهت علاقته بالنادي في الصيف، ليصبح بلا فريق منذ 6 جويلية، وتبلغ قيمته السوقية الحالية نحو 3.5 ملايين يورو.

ولا تعني هذه الحالات بالضرورة أن مسيرة اللاعبين الخمسة انتهت، خصوصا أن اللاعب الحر يستطيع التفاوض على انتقاله خارج إطار الصفقات التقليدية، مع اختلاف قواعد التسجيل من بطولة إلى أخرى. لكن بقاء أسماء بهذا الحجم من دون عقود مع اقتراب نهاية سوق الصيف يكشف تغيرا واضحا في طريقة تقييم الأندية للاعبين.

فالسوق لم تعد تنظر إلى الاسم أو السيرة الذاتية وحدهما. العمر، وتاريخ الإصابات، والراتب المطلوب، والاستمرارية البدنية، والقدرة على الانسجام مع المشروع التكتيكي، كلها عوامل أصبحت تحدد القرار الاستثماري للأندية. وفي حالات مثل سانشو وديلي ألي، لا تكمن المشكلة في العمر، فالأول يبلغ 26 عاما والثاني 30 عاما، بقدر ما ترتبط باستعادة الاستقرار الفني والبدني وإقناع الأندية بأن ما تبقى من مسيرتهما يستحق المخاطرة. وتكشف الحالات الخمس أيضا محدودية مفهوم «القيمة السوقية» في كرة القدم. فاللاعب الذي قدرت قيمته يوما بـ100 أو 150 مليون يورو لا يحمل هذه القيمة معه بصورة دائمة، لأن الرقم يعكس لحظة محددة مرتبطة بالعمر والأداء والعقد والطلب في السوق. وعندما تتغير هذه العناصر، يمكن أن تتراجع القيمة بسرعة كبيرة، مهما كان تاريخ اللاعب أو حجم المبالغ التي دفعت فيه سابقا.

وهكذا، يجد خمسة لاعبين كانت قيمتهم السوقية القصوى مجتمعة تتجاوز نصف مليار يورو أنفسهم اليوم أمام التحدي نفسه: العثور على ناد يمنحهم فرصة جديدة. وبين كوتينيو الذي يحاول استعادة توازنه، وسانشو الذي يتدرب بعيدا عن أضواء الدوري الممتاز، وستيرلينغ الباحث عن محطة جديدة، وديلي ألي الذي يحاول العودة بعد غياب طويل، ومارسيال الذي غادر المكسيك، تقدم سوق صيف 2026 تذكيرا قاسيا بأن النجومية في كرة القدم لا تمنح صاحبها ضمانا دائما، وأن المسافة بين أغلى الصفقات والبحث عن عقد جديد قد تكون أقصر مما تبدو عليه.

كوبارسي يدخل على خط أزمة مشجع برشلونة والشرطة: "ما حدث لا يمكن أن يتكرر"

اتسعت تداعيات الحادثة التي شهدها محيط ملعب «مارتينيز فاليرو» قبل مباراة التشي وبرشلونة في الدوري الإسباني، بعدما خرج مدافع النادي الكتالوني باو كوبارسي علنا للتنديد بما وصفه بالاستخدام المفرط للقوة المبرمجة في المنافسة.

ويحمل تتويج دريس أهمية إضافية بالنسبة للجيدو الجزائري، بالنظر إلى المسار الذي قطعه المصارع خلال السنوات الأخيرة ورهاناته على المرحلة المقبلة، خصوصا مع اقتراب دورة الألعاب الأولمبية التي ستحدد جزءا كبيرا من ملامح المشاركين في أولمبياد لوس أنجلوس.

وتتواصل منافسات الجيدو في تارانتو وسط ترقب لنتائج بقية عناصر المنتخب الوطني، في وقت تسعى فيه الجزائر إلى تحسين ترتيبها العام ورفع حصيلتها من الميداليات خلال الأيام المتبقية من الطبعة العشرين للألعاب البحر الأبيض المتوسط.

وبعد المباراة، دخل باو كوبارسي على خط القضية، معلنا تأييده للقرار الذي اتخذته إدارة برشلونة. وقال المدافع الشاب في تصريحات لقناة «TV3» إن ما حدث في التشي «لا يمكن أن يتكرر»، مضيفا أنه لا يمكن السماح بمثل هذا «الاستخدام المفرط للقوة».

ولم يكن كوبارسي أول لاعب في الفريق يعبر عن تضامنه مع المشجع، إذ سبقه لاعب الوسط غافي، الذي تفاعل عبر حساب جمعية لمشجعي برشلونة في سانت أنتوني برسالة دعم رمزية تضمنت أشارات للقوة وقلبين بألوان النادي، فيما تواصل رئيس برشلونة خوان لابورتا مع عائلة المشجع وأبدى استعداد النادي لمساندتها في حال اتخاذ إجراءات قانونية.

القضية لم تبق محصورة داخل برشلونة. فقد أعلن وزير الداخلية الإسباني فرناندو غرانديه مارلاسكا فتح تحقيق داخلي لتحديد ظروف التدخل، وأقر بإمكانية أن يكون قد وقع «استخدام غير متناسب للقوة»، بينما أعضائه ومشجعيه، ومعتبرا أن طريقة توقيف المشجع افتقرت إلى التناسب الضروري. كما أعلن وضع مكاناته تحت تصرف المشجع وعائلته لتقديم الدعم الذي قد يحتاجانه.

وشدد النادي في بيانه على أن علم «الإستيلادا» رمز مسموح به قانونا في إسبانيا، وأن حمله يدخل، في حد ذاته، ضمن ممارسة حرية التعبير ولا يمثل تحريضا على الكراهية أو العنف، مطالبا بتقديم توضيحات حول ملابسات ما جرى، ومحتفظا بحقه في اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة للدفاع عن حقوق جماهيره.

وتطور موقف برشلونة لاحقا إلى إلغاء التكريم الذي كان مقررا للاعبيه المتوجين بكأس العالم مع المنتخب الإسباني، خلال مباراة أتلتيك بلباو، في خطوة ربطها النادي بالظرف الذي أعقب أحداث التشي. وشهدت مدرجات «كامب نو» خلال اللقاء حضورا لافتا لأعلام «الإستيلادا» تعبيرا عن الاحتجاج على الواقعة.

كانت الوزارة تدرس إمكانية فتح مسطرة تأديبية بحق أحد عناصر شرطة مكافحة الشغب المشاركين في العملية.

وفي المقابل، قدمت مصادر شرطية ونقابة الشرطة الموحدة رواية مختلفة للحادث، وفقا لهذه الرواية، فإن تدخل الشرطة جاء بعد توجيه إهانات وعبارات استفزازية إلى عناصر الأمن، كما اتهم المشجع الموقوف بمقاومة عملية التعرف على هويته ومحاولة الاعتداء على أحد العناصر. ودافعت النقابة عن تصرف رجال الشرطة، معتبرة أن مقاطع الفيديو المتداولة لا تظهر كامل الأحداث التي سبقت التوقيف. وأفادت مصادر حكومية في كتالونيا بأنه لم تكن هناك تعليمات مسبقة للشرطة بمصادرة أعلام «الإستيلادا»، مشددة على أن الرموز التي يمكن منعها هي تلك التي تحرض على الكراهية أو العنف، وهو ما لا ينطبق تلقائيا على العلم الانفصالي الكتالوني.

وبين رواية النادي والشرطة، أصبح التحقيق الذي فتحته وزارة الداخلية العنصر الحاسم في تحديد ما إذا كان التدخل احترم قواعد استخدام القوة أثناء عمليات التوقيف، فيما تحولت الحادثة إلى قضية تتجاوز مباراة في كرة القدم لتعيد إلى الواجهة النقاش القديم في إسبانيا حول حرية التعبير والرموز السياسية داخل الملاعب وحدود التدخل الأمني.

أما برشلونة، فقد اختار تحويل الواقعة إلى موقف علني للدفاع عن جماهيره، بينما أظهر دخول لاعبين مثل كوبارسي وغافي على الخط أن القضية لم تعد محتصرة على إدارة النادي، في انتظار ما ستسفر عنه التحقيقات الرسمية بشأن مسؤولية العناصر الأمنية وظروف توقيف المشجع.

المؤشر elmuashir.dz
■ الأحد 30 أوت 2026 ■ العدد 91 ■ السنة الثالثة
international@elmuashir.dz

التهديد باستهداف مصانع الأسلحة

روسيا تحذر بريطانيا.. وخطر المواجهة المباشرة مع الغرب يتصاعد

دخلت المواجهة بين روسيا والدول الغربية منعطفا أكثر خطورة بعد رفع موسكو مستوى تهديداتها لبريطانيا على خلفية استمرار الدعم العسكري لكييف واستخدام أسلحة بريطانية بعيدة المدى في ضرب أهداف داخل الأراضي الروسية، في وقت تتزايد فيه الهجمات الأوكرانية بالطائرات المسيرة والصواريخ على المنشآت الاقتصادية والطاقة الروسية.

لخضر فراط *

والتطور الأخطر لم يعد مرتبطا فقط بما يحدث فوق الأراضي الأوكرانية، بل باحتمال انتقال الرد الروسي إلى أهداف مرتبطة مباشرة بالدول التي تزود كييف بالأسلحة، وهو سيناريو من شأنه، إذا تحقق، نقل الحرب من مواجهة روسية أوكرانية مدعومة غربيا إلى احتكاك مباشر بين موسكو ودول أعضاء في حلف شمال الأطلسي.

وجاء التصعيد بالتزامن مع زيارة نادرة وغير معلنة مسبقا قام بها مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية جون راتكليف إلى موسكو في 25 أوت، وهي أول زيارة معروفة له إلى روسيا منذ توليه إدارة الـCIA. لكن المعطيات التي رشحت عن الزيارة تختلف عن الرواية التي ربطتها بإنذار روسي إلى بريطانيا؛ فبحسب تقارير أمريكية ومصادر مطلعة، حمل راتكليف إلى المسؤولين الروس تحذيرا أمريكيا من أي عمل عسكري ضد إحدى دول حلف شمال الأطلسي، خاصة دول البلطيق، كما تناولت المحادثات ملفات أخرى مرتبطة بالتصعيد الإقليمي والدعم الروسي لإيران.

ولم يلتق راتكليف الرئيس فلاديمير بوتين مباشرة، لكن الأخير أحيط بنتائج المحادثات.

وفي الجهة المقابلة، رفعت موسكو بالفعل سقف خطابها تجاه لندن إلى مستوى غير مسبوق. فقد حذرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا من أن روسيا قد تضرب أهدافا عسكرية بريطانية داخل أوكرانيا وخارجها ردا على استخدام كييف صواريخ بريطانية الصنع لضرب الأراضي الروسية، معتبرة أن استمرار هذا الدعم يقترب، من وجهة النظر الروسية، من المشاركة المباشرة في الحرب. وجاء التحذير بعد سماح بريطانيا لأوكرانيا بالوصول إلى تكنولوجيا مرتبطة بإنتاج صواريخ «ستورم شادو» بعيدة المدى، وهو تطور اعتبرته موسكو تصعيدا جديدا في الانخراط البريطاني إلى جانب كييف.

كما جاء التصعيد بعد انتهاء مهمة السفير الروسي أندريه كيلين في لندن ومغادرته بريطانيا، في وقت وصلت فيه العلاقات بين البلدين إلى مستوى شديد التوتر.

ولم يكن إنهاء مهمة السفير في حد ذاته قطعا للعلاقات الدبلوماسية، لكنه تزامن مع سلسلة من التحذيرات الروسية بشأن الدعم البريطاني لأوكرانيا، ما أعطى الخطوة دلالة سياسية أكبر في ظل التدهور المتواصل للعلاقات بين موسكو ولندن.

أما التهديد باستهداف مصانع الأسلحة داخل بريطانيا، فيحتاج إلى قدر من الدقة. فالموقف الرسمي الروسي المعلن تحدث عن إمكانية استهداف منشآت عسكرية بريطانية داخل أوكرانيا وخارجها، فيما ذهب أندريه فيودوروف، نائب وزير الخارجية الروسي السابق والمستشار المرتبط بالكرملين، أبعد من ذلك عندما قال إن المصانع البريطانية التي تنتج طائرات مسيرة لصالح أوكرانيا قد تتعرض مستقبلا لهجمات من «مصادر مجهولة»، متحدثا عن احتمال عمليات شبه عسكرية أو سيبرانية. وبالتالي نحن أمام تصعيد حقيقي وخطير في اللغة الروسية، لكن ليس أمام إعلان رسمي روسي بأن موسكو قررت بالفعل قصف المصانع البريطانية.

وفي أوكرانيا، عادت جبهة الجنوب والبحر الأسود إلى واجهة الصراع بقوة، مع تكثيف روسيا ضرباتها على الموانئ والبنية التحتية للنقل في منطقة أوديسا، في محاولة واضحة لخنق جزء أساسي من الاقتصاد الأوكراني وتعطيل خطوط التصدير والاستيراد. وتواجه موانئ أوديسا وتشورنومورسك وبيفديني منذ جويلية ضغوطا وضربات متواصلة أدت إلى تراجع كبير في حركة الشحن، خصوصا صادرات الحبوب، فيما استهدفت القوات الروسية كذلك طرقا وجسورا ومعابر تربط جنوب أوكرانيا بمولدوفا وأوروبا.

لكن الحديث عن أن كييف أصبحت على وشك فقدان «آخر منفذ بحري» لها يحتاج هو الآخر إلى تصحيح. أوديسا لم تسقط في يد القوات الروسية، ولا تزال أوكرانيا تملك موانئها على البحر الأسود ومنافذ نهر الدانوب، إضافة إلى طرق برية وسككية باتجاه أوروبا، وإن كانت كلها تتعرض لضغوط عسكرية ولوجستية متزايدة. المشكلة الحقيقية أن استمرار الضربات الروسية يمكن أن يجعل استخدام الموانئ أكثر خطورة وكلفة، ويؤدي إلى تراجع صادرات الحبوب والحديد والعملات الصعبة التي تحتاج إليها الخزينة الأوكرانية، لكن الحديث عن عزل كييف نهائيا عن العالم في الوقت الراهن يسبق التطورات الميدانية.

وفي خلفية هذه التطورات يعود السلاح النووي الروسي إلى المشهد، لكن ليس بالصورة التي توحي بأن موسكو أجرت خلال الأيام الأخيرة «تجربة ثالثة» مؤكدة لصاروخ جديد يعمل بمحرك نووي.

المعطيات المتاحة تشير إلى أن روسيا تقوم حاليا بتحركات في منطقة نوفايا زيملیا قد تكون استعدادا لاختبار جديد لصاروخ «بوريفيستنيك» 9M730، وهو صاروخ كروز يعمل بمحرك نووي وقادر نظريا على حمل رأس نووي والتحليق لمسافات بعيدة جدا. وقد رصد محللون طائرات ومعدات مخصصة للقياس وجمع بيانات التجارب في المنطقة، ما دفعهم إلى ترجيح استعداد موسكو لاختبار جديد، لكن لم يعلن حتى الآن عن تنفيذ هذا الاختبار بالفعل. أما الاختبار المؤكد الأبرز للصاروخ فجرى في أكتوبر 2025، حين أعلنت موسكو أن «بوريفيستنيك» قطع نحو 14 ألف كيلومتر خلال قرابة 15 ساعة، مؤكدة أن مداه العملي ليس محدودا بهذه المسافة. ويمنح المحرك النووي للصاروخ، بحسب الرواية الروسية، قدرة على البقاء في الجو لفترات طويلة والتحليق في مسارات تجعل اعتراضه أكثر تعقيدا، لكن ذلك لا يعني أن الصاروخ قادر حرفيا على البقاء أسابيع في الجو، فهذه النقطة لم تثبتها تجربة معلنة حتى الآن. إن الخطورة الحقيقية في الوضع الحالي لا تكمن في اختبار صاروخ بعينه، وإنما في تقلص المسافة السياسية والعسكرية بين روسيا ودول الناتو. فكلما استعملت أوكرانيا أسلحة غربية لضرب العمق الروسي، ارتفع الضغط داخل موسكو للرد على الأطراف التي تعتبرها روسيا مسؤولة عن توفير التكنولوجيا والسلاح والمعلومات الاستخباراتية. وفي المقابل، ترى بريطانيا وفرنسا وحلفاؤهما أن دعم أوكرانيا حق مشروع في مواجهة الحرب الروسية، وهو اختلاف جوهري في تعريف حدود المشاركة يجعل أي خطأ في الحسابات قابلا للتحول إلى أزمة أكبر بكثير.

وتزداد حساسية الوضع مع تصاعد الهجمات الأوكرانية على البنية الاقتصادية الروسية. ففي أواخر أوت، تسببت الضربات بالطائرات المسيرة في تعطيل عدد من المصافي الروسية وأدت إلى تراجع إنتاج البنزين إلى مستويات تغطي نحو 70 بالمائة فقط من الطلب المحلي المباشر قبل اللجوء إلى الواردات والإجراءات التعويضية. ويعني ذلك أن الحرب انتقلت بدرجة أكبر إلى استهداف العمق الاقتصادي لكل طرف، في محاولة لإضعاف قدرته على الاستمرار وليس فقط تحقيق مكاسب على الجبهة العسكرية.

وتجد بريطانيا نفسها اليوم في مقدمة الدول الأوروبية التي تواجه الخطاب الروسي الأكثر حدة، بينما تبقى فرنسا بدورها طرفا أساسيا في دعم كييف، خاصة في ملف الصواريخ بعيدة المدى. غير أن وصف بريطانيا وفرنسا والمانيا بأنها دخلت الحرب رسميا ضد روسيا لا يعكس الوضع القانوني القائم؛ فهي دول داعمة لأوكرانيا بالسلاح والتكنولوجيا والمال، بينما تعتبر موسكو أن هذا الدعم تجاوز الحدود وأصبح مشاركة فعلية في الحرب.

وهذه الفجوة بين القراءة الروسية والقراءة الغربية هي بالذات ما يجعل الوضع بالغ الخطورة، لأن موسكو قد تعتبر عملا ما هجوما غربيا مباشرا في الوقت الذي تعتبره لندن أو باريس مجرد مساعدة عسكرية لأوكرانيا.

أما الولايات المتحدة، فلا توجد حتى الآن مؤشرات كافية تسمح بالقول إنها انسحبت من ساحة المواجهة مع موسكو. بل إن زيارة مدير الـCIA إلى العاصمة الروسية، واستمرار تبادل المعلومات مع كييف، يؤكدان أن واشنطن لا تزال حاضرة مباشرة في إدارة الأزمة ومحاولة ضبط حدود التصعيد. لكن إدارة الرئيس دونالد ترامب تبدو أكثر حذرا تجاه الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، خاصة مع انشغال الولايات المتحدة في الوقت نفسه بأزمة إيران وتداعيات الحرب في الشرق الأوسط. وقد أطلقت واشنطن حملة اقتصادية جديدة واسعة ضد طهران، بينما أعلنت بريطانيا بدورها استمرار العمل مع الولايات المتحدة في الضغط الاقتصادي على إيران، ما يعني أن الحديث عن رفض لندن معاقبة طهران لا يتطابق مع الموقف البريطاني المعلن حاليا.

المواجهة بين روسيا والغرب إذن لم تبدأ اليوم، لكنها تدخل مرحلة يصبح فيها هامش المناورة أضيق. فتهديد دولة نووية كروسيا بإمكانية ضرب أهداف مرتبطة بدولة نووية أخرى وعضو في حلف الناتو ليس مجرد سجال إعلامي عابر، كما أن منح كييف قدرات تمكنها من ضرب العمق الروسي يرفع بدوره كلفة استمرار الحرب على موسكو ويزيد الضغوط على الكرملين للرد. وما يزال استخدام السلاح النووي التكتيكي سيناريو افتراضيا لا توجد مؤشرات مؤكدة على قرار روسي باللجوء إليه، لكن مجرد عودة الحديث عنه كلما ارتفع مستوى التصعيد يكشف إلى أي درجة أصبحت الحرب الأوكرانية مرتبطة مباشرة بمسألة الردع النووي الأوروبي.

المشكلة لم تعد فقط في قدرة موسكو أو كييف على تحقيق تقدم ميداني، بل في معرفة أين يضع كل طرف الخط الأحمر الذي إذا تم تجاوزه سينتقل الصراع إلى مستوى آخر. بريطانيا تريد توسيع قدرة أوكرانيا على ضرب روسيا، وموسكو تقول إن استمرار ذلك قد يجعل الأهداف البريطانية نفسها مشروعة، بينما تحاول واشنطن منع روسيا من اختبار حدود الناتو وفي الوقت نفسه تجنب الانجرار إلى حرب مباشرة معها. وبين هذه الحسابات المتناقضة، يصبح الخطأ أو سوء التقدير أخطر من القرار المتعمد نفسه.

شرق أوروبا يدخل بذلك مرحلة دقيقة للغاية. لا توجد حتى الآن مواجهة عسكرية مباشرة بين روسيا والناتو، ولا دليل على أن موسكو اتخذت قرارا باستخدام السلاح النووي، ولا أن أوديسا أصبحت على وشك السقوط، لكن هناك ما يكفي من المؤشرات للقول إن مستوى المخاطر ارتفع بصورة واضحة:

هجمات أوكرانية أعمق داخل روسيا، تهديدات روسية أكثر مباشرة لبريطانيا، ضرب متواصل للموانئ الأوكرانية، نقل تكنولوجيا صاروخية غربية إلى كييف، وتحركات عسكرية روسية مرتبطة بقدراتها الاستراتيجية.

وهنا تكمن الخطورة الحقيقية؛ فكل طرف يحاول رفع كلفة الحرب على الآخر دون عبور الخط الذي يؤدي إلى مواجهة شاملة، لكن المساحة الفاصلة بين الاثنين تضيق باستمرار. وفي حرب تدور فيها الحسابات بين قوى نووية، قد لا تحتاج الكارثة إلى قرار مسبق بتدمير ما بنته البشرية، بل قد تبدأ بخطأ في تقدير الرد الذي يستطيع الطرف الآخر تحمله.

بعد استمرار سقوط الشهداء في غزة

باكستان تشكك في احترام الكيان الصهيوني لوقف إطلاق النار

أعادت باكستان طرح مسألة الالتزام بوقف إطلاق النار في قطاع غزة أمام مجلس الأمن الدولي، في ظل استمرار سقوط الشهداء والجرحى الفلسطينيين جراء اعتداءات قوات الاحتلال الصهيوني، معتبرة أن تواصل الضربات بعد أشهر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يطرح تساؤلات جدية حول مدى احترامه على أرض الواقع. وقال مندوب باكستان الدائم لدى الأمم المتحدة عاصم افتخار أحمد، خلال جلسة لمجلس الأمن خصصت للوضع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، إن وقف إطلاق النار يمثل الخطوة الأولى والأساسية في أي مسار يهدف إلى إنهاء العدوان، مؤكدا أن استمرار سقوط المدنيين الفلسطينيين يتعارض مع الحديث عن اتفاق صامد وفعال.

وجاء الموقف الباكستاني في وقت كانت فيه حصيلة الشهداء منذ وقف إطلاق النار قد تجاوزت 1200 فلسطيني، قبل أن ترتفع، وفق أحدث حصيلة للسلطات الصحية الفلسطينية الصادرة السبت 29 أوت، إلى 1313 شهيدا و4361 جريحا، إلى جانب انتشال جثامين 815 شهيدا من تحت الأنقاض منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ في أكتوبر الماضي. وتكشف هذه الأرقام استمرار سقوط الضحايا رغم وقف إطلاق النار، في وقت تؤكد فيه الأمم المتحدة أن الاتفاق ما يزال هشا، وأن الضربات التي تنفذها قوات الاحتلال على قطاع غزة لم تتوقف بصورة كاملة، بالتوازي مع استمرار التحديات الإنسانية والأمنية التي يعيشها القطاع. وتواصل الحصيلة الإجمالية للعدوان الصهيوني على غزة ارتفاعها، إذ بلغت إلى غاية 29 أوت 73 ألفا و449 شهيدا و174 ألفا و472 جريحا منذ 7 أكتوبر 2023، غالبيتهم من النساء والأطفال، فيما لا يزال عدد من الضحايا تحت الأنقاض وفي الطرقات في ظل صعوبة وصول فرق الإسعاف والإنقاذ إليهم. وخلال الساعات الـ48 الأخيرة وحدها، استقبلت مستشفيات القطاع جثامين عشرة شهداء و18 جريحا.

وشدد المندوب الباكستاني على ضرورة التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار، باعتباره نقطة الانطلاق لأي ترتيبات سياسية أو إنسانية لاحقة، محذرا من أن استمرار استهداف المدنيين يقوض مصداقية الاتفاق ويطرح علامات استفهام حول قدرة المجتمع الدولي على ضمان احترامه.

ولم تقتصر انتقادات باكستان على قطاع غزة، إذ تناول عاصم افتخار أحمد أيضا التطورات المتسارعة في الضفة الغربية المحتلة، مؤكدا رفض أي خطوات تهدف إلى ضم الأراضي الفلسطينية أو فرض وقائع جديدة من شأنها تقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية.

وجاء الموقف في ظل تدهور متسارع للوضع في الضفة الغربية، حيث حذرت الأمم المتحدة من استمرار التوسع الاستيطاني وارتفاع مستويات عنف المستوطنين، إلى جانب عمليات الاقتحام والاعتقال التي تنفذها قوات الاحتلال في عدد من المناطق. وأكد القائم بأعمال المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشهد ارتفاعا في التوتر وعدم اليقين، وأن الضفة الغربية تتجه نحو مزيد من التدهور. وانتقد السفير الباكستاني، في هذا السياق، اقتحام قوات الاحتلال مركز قلنديا للتدريب التابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في القدس الشرقية المحتلة، وهو الإجراء الذي أثار بدوره تنديدا أمميا واسعا. وكانت قوات الاحتلال قد اقتحمت المركز في 25 أوت بمشاركة أكثر من 50 عنصرا أمنيا وأربع مركبات مدرعة، في وقت كان يوجد فيه نحو 20 موظفا تابعا للأونروا داخل المنشأة. وأكدت الوكالة أن المركز منشأة تابعة للأمم المتحدة ويحظى بالحصانة بموجب القانون الدولي، فيما دان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الاقتحام واعتبره تدخلا غير مشروع في منشأة أممية. كما أثار المندوب الباكستاني مسألة استمرار احتجاز سلطات الاحتلال أكثر من أربعة مليارات دولار من عائدات الضرائب الفلسطينية، محذرا من أن استمرار حجب هذه الأموال يضعف قدرة السلطة الفلسطينية على تمويل الخدمات الأساسية وتسيير مؤسساتها، وداعيا إلى الإفراج عنها دون تأخير.

ويربط الموقف الباكستاني بين ما يجري في غزة والتطورات في الضفة الغربية، معتبرا أن استمرار سقوط الشهداء في القطاع، إلى جانب التوسع الاستيطاني والضغوط المالية والاقتحامات التي تستهدف المؤسسات الفلسطينية والأممية، يهدد بإفراغ أي مسار سياسي من مضمونه. ويأتي ذلك في وقت تتزايد فيه التحذيرات الدولية من هشاشة وقف إطلاق النار. فبعد أكثر من عشرة أشهر على دخوله حيز التنفيذ، لا تزال الضربات تسجل في غزة، فيما تجاوز عدد الشهداء خلال هذه الفترة 1300 فلسطيني، وهو ما يعزز التساؤل الذي طرحته باكستان أمام مجلس الأمن: كيف يمكن الحديث عن وقف لإطلاق النار بينما يستمر سقوط المدنيين؟ وتضع هذه المعطيات مجلس الأمن مجددا أمام مسألة تنفيذ القرارات والاتفاقات على الأرض، وليس الاكتفاء بإعلانها، في ظل مطالبة متزايدة بضمان احترام وقف إطلاق النار وحماية المدنيين الفلسطينيين ووقف الإجراءات التي تدفع باتجاه ضم الأراضي وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية.

وبين استمرار سقوط الضحايا في غزة واتساع الضغوط على الضفة الغربية، ترى باكستان أن الحفاظ على وقف إطلاق النار بصورة كاملة ليس مجرد إجراء إنساني مؤقت، بل شرط أساسي للانتقال إلى أي مرحلة سياسية يمكن أن تضع حدا للعدوان وتفتح الطريق أمام معالجة القضية الفلسطينية على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

فلسطين تحت التصعيد..

73 ألف شهيد في غزة واعتداءات استيطانية متصاعدة في الضفة الغربية

يتواصل التصعيد الصهيوني ضد الفلسطينيين على أكثر من جبهة، بين استمرار تداعيات العدوان على قطاع غزة وارتفاع حصيلة الشهداء والجرحى، وبين اعتداءات المستوطنين واقتحامات قوات الاحتلال والتوسع الاستيطاني المتسارع في الضفة الغربية، في مشهد يعكس استمرار الضغط على الفلسطينيين ومحاولات فرض وقائع جديدة على الأرض.

القسم الدولي

وفي قطاع غزة، ارتفعت حصيلة ضحايا العدوان الصهيوني إلى 73 ألفا و449 شهيدا و174 ألفا و472 جريحا، غالبيتهم من النساء والأطفال، منذ السابع من أكتوبر 2023، بحسب السلطات الصحية الفلسطينية.

وخلال الساعات الـ48 الأخيرة، نقلت جثامين عشرة شهداء و18 جريحا إلى مستشفيات قطاع غزة، فيما لا يزال عدد من الضحايا تحت الأنقاض، في ظل استمرار تداعيات العدوان والدمار الواسع الذي أصاب مختلف مناطق القطاع.

ومنذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في العاشر من أكتوبر الماضي، استشهد 1313 فلسطينيا وأصيب 4361 آخرون، فيما تم انتشال جثامين 815 شهيدا، بحسب الحصيلة الفلسطينية، ما يعكس استمرار سقوط الضحايا رغم الاتفاق وعدم انتهاء آثار العدوان الذي دخل عامه الثالث.

وتأتي هذه الحصيلة الثقيلة في غزة بالتزامن مع تصاعد الأوضاع في الضفة الغربية المحتلة، حيث تتداخل اعتداءات المستوطنين مع اقتحامات قوات الاحتلال الصهيوني وتسارع المشاريع الاستيطانية، وسط مؤشرات على اتساع بؤر المواجهة والاحتكاك في عدد من المناطق.

وفي الأغوار، تحدثت وسائل إعلام تابعة للكيان الصهيوني عن محاولة دهس قرب قاعدة عسكرية مخصصة للتدريب، من دون تسجيل إصابات، حيث أغلقت قوات الاحتلال الموقع عقب الحادث. وأفادت مصادر بأن الشخص الذي يجري التحقيق معه بشأن الواقعة عربي يحمل جنسية الكيان الصهيوني، فيما لم تتضح بعد الملابسات الكاملة للحادث.

وفي محافظة نابلس، اندلعت مواجهات عقب هجوم نفذه مستوطنون على منازل عائلات فلسطينية محاصرة ومنازل مجاورة لها في منطقة جبل رأس العين بقرية قصرة جنوب المدينة، ما أدى إلى تسجيل أربع إصابات بالاختناق بالغاز. واقتحمت قوات الاحتلال القرية عقب الهجوم، بينما تحركت مركبات الإسعاف لمتابعة المصابين.

وتزامن ذلك مع اندلاع النيران في مناطق حرجية بجبل رأس العين بالتزامن مع إطلاق قنابل الغاز، من دون الجزم بأن هذه القنابل كانت السبب المباشر في نشوب الحرائق.

ويستمر حصار ثلاثة منازل في جبل رأس العين لليوم الحادي والعشرين، بعد إقامة بؤرة استيطانية بالقرب منها منذ نحو ثمانية أشهر، فيما أعلنت قوات الاحتلال محيطها منطقة عسكرية مغلقة، مع إبقاء جنود بصورة دائمة في الموقع. وعلى الرغم من الإغلاق العسكري، يواصل المستوطنون تنفيذ جولات واقتحامات متكررة قرب المنازل المحاصرة، في سياق توتر متواصل منذ إنشاء البؤرة الاستيطانية وتحول المنطقة إلى نقطة احتكاك دائم.

ولم تقتصر اعتداءات المستوطنين على قصرة، إذ حاولت مجموعات منهم اقتحام مساكن فلسطينيين في تجمع عرب الكعابنة بمنطقة الطيبة شرق رام الله، كما اعتدت على نشطاء أجانب، واعتدت على فلسطيني بين بلدتي المغير وأبو فلاح وصادرت مركبته.

وجاءت هذه الاعتداءات بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من هجوم للمستوطنين في بلدة المغير شمال شرق رام الله أسفر عن إصابة ثلاثة فلسطينيين بالرصاص، بالتزامن مع اقتحام مخيم الأمعري في البيرة، حيث أصيب فلسطينيان بالرصاص الحي، أحدهما طفل أصيب في الظهر، بحسب الهلال الأحمر الفلسطيني.

ويثير تصاعد اعتداءات المستوطنين قلقا متزايدا حتى داخل المؤسسات الأمنية التابعة للكيان الصهيوني، إذ تحدثت وسائل إعلام عبرية عن تحذيرات من احتمال اندلاع مواجهات أوسع في الضفة بعد تسجيل عشرات حوادث العنف والاحتكاك المرتبطة بالمستوطنين.

ونقلت القناة 13 التابعة للكيان الصهيوني عن مسؤولين عسكريين تحذيرهم من تصاعد ما وصفوه بـ«الإرهاب اليهودي»، إلى جانب مخاوف من محاولات جهات سياسية جر القوات إلى مواجهات في الضفة قبيل الانتخابات، بما قد يؤدي إلى توسيع دائرة العنف وتحويل قوات الاحتلال إلى طرف مباشر في مواجهات تتجاوز الحسابات الأمنية التقليدية. وتتزامن هذه التطورات مع استمرار قوات الاحتلال في تنفيذ حملات المداهمة والاعتقال في مناطق مختلفة من الضفة، وما يرافقها من تخريب لمحتويات المنازل وفرض قيود إضافية على حركة الفلسطينيين، ما أدى إلى توسيع بؤر التوتر والاحتكاك في أكثر من محافظة.

وفي محافظة الخليل، يتخذ التوسع الاستيطاني منحى متسارعا، خصوصا في المناطق الغربية، حيث بدأ نقل عائلات استيطانية إلى مستوطنة «كرميه يهودا»، في خطوة تعزز وجودا استيطانيا جديدا داخل منطقة شهدت خلال السنوات الأخيرة توسعا مستمرا في المستوطنات والبؤر الاستيطانية.

ودخل الموقع فعليا مرحلة الإسكان، بعد نقل كرفانات إلى المنطقة ثم إدخال أولى العائلات الاستيطانية، عقب إقرار المستوطنة ضمن مجموعة من المشاريع الاستيطانية الجديدة.

وتكمن خطورة هذا التوسع في موقعه الجغرافي، إذ يعمل على ربط عدد من المستوطنات القائمة والجديدة ضمن كتلة استيطانية متصلة، بما يؤدي إلى ردم المساحات التي كانت تفصل بينها وتعزيز التواصل الجغرافي بين التجمعات الاستيطانية غرب وجنوب غرب الخليل.

ويمتد هذا الربط بين مستوطنات «كرميه يهودا» و«تيلم» و«أدورا» وصولا إلى «نجوهوت» و«دوران» و«ميجد» ثم «إشكيلوت» في أقصى جنوب غرب المحافظة، في مسار يشير إلى محاولة فرض حزام استيطاني يطوق غرب الخليل ويزيد الضغط على التجمعات الفلسطينية المحيطة.

ويعكس هذا التوسع انتقال الاستيطان من مجرد توسيع مستوطنات قائمة بصورة منفردة إلى محاولة ربط عدة مواقع استيطانية ضمن كتلة جغرافية واحدة، بما يؤدي إلى تقطيع الأراضي الفلسطينية وإضعاف التواصل الجغرافي بين القرى والتجمعات السكانية وفرض وقائع جديدة على الأرض.

وفي سياق متصل، تواصل سلطات الاحتلال إجراءاتها ضد مؤسسات فلسطينية، حيث تعرض معهد قلنديا التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» شمال القدس للإغلاق والسيطرة، بعد أن أغلقت قوات الاحتلال الأبواب المؤدية إليه ونصبت كاميرات مراقبة داخله.

ويمثل المعهد مؤسسة تعليمية وتدريبية عريقة يعود تاريخها إلى سنة 1952، وقد تخرج فيه عشرات الآلاف من الفلسطينيين على مدى أكثر من سبعة عقود، وكان يستقبل سنويا مئات الطلبة ويوفر لهم التدريب المهني مجانا إلى جانب خدمات السكن والكتب والتأهيل.

وتثير السيطرة على المعهد مخاوف بشأن مستقبله، خاصة في ظل الحديث عن طرد العاملين والحراس وإدخال عمال إلى الموقع ووجود مخططات لاستخدام منشآته في مشاريع تابعة لبلدية الاحتلال، بما يوسع الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الفلسطينية ووكالة الأونروا في القدس ومحيطها.

وتكشف التطورات في غزة والضفة الغربية معا عن استمرار التصعيد الصهيوني ضد الفلسطينيين بأشكال متعددة؛ ففي القطاع تتواصل تداعيات حرب خلفت عشرات الآلاف من الشهداء ومئات الآلاف من الجرحى، بينما تواجه الضفة الغربية توسعا استيطانيا متسارعا واعتداءات متكررة للمستوطنين واقتحامات عسكرية وضغوطا متواصلة على الأرض والمؤسسات والسكان.

وبين حصيلة بشرية تجاوزت 73 ألف شهيد في قطاع غزة، وتصاعد الاعتداءات والاستيطان في الضفة الغربية، يظل المشهد الفلسطيني مفتوحا على مزيد من التصعيد، في ظل استمرار الاحتلال في فرض وقائع ميدانية جديدة واتساع حجم الخسائر البشرية والمادية التي يتحملها الفلسطينيون.

أمام محكمة العدل الدولية

جنوب أفريقيا تفتح ملف خروقات الكيان الصهيوني

قدمت جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية ملفا جديدا يوثق ما تعتبره عدم امتثال الكيان الصهيوني للتدابير المؤقتة الملزمة التي أصدرتها المحكمة لحماية الفلسطينيين في قطاع غزة، في تطور جديد ضمن الدعوى التي رفعتها بريتوريا أواخر عام 2023 استنادا إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وكشفت وزارة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا أن الملف قدم رسميا إلى المحكمة في 25 أوت 2026، ويتضمن معطيات ووثائق تهدف إلى مساعدة لجنة القضاة المكلفة بمتابعة تنفيذ التدابير المؤقتة وتقييم مدى التزام دولة الاحتلال بالأوامر الصادرة عن أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة. وجاء الإيداع بموجب المادة 11 من القواعد المتعلقة بالممارسة القضائية الداخلية للمحكمة، التي تسمح للجنة المختصة بدراسة المعلومات التي تقدمها أطراف القضية بشأن تنفيذ التدابير المؤقتة.

وأكدت جنوب أفريقيا أن التدابير التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ملزمة قانونا، وأن الغرض منها حماية حقوق الفلسطينيين في قطاع غزة بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية إلى غاية الفصل النهائي في القضية، معتبرة أن الكيان الصهيوني لم يمتثل لهذه الأوامر، ومتعهدة بمواصلة استخدام مختلف الوسائل القانونية المتاحة لإجباره على التنفيذ الكامل والفوري لقرارات المحكمة.

وتعود القضية إلى 29 ديسمبر 2023، عندما لجأت جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية واتهمت دولة الاحتلال بانتهاك التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948، مطالبة باتخاذ إجراءات عاجلة بالنظر إلى حجم الكارثة الإنسانية التي كان يعيشها قطاع غزة. وأصدرت المحكمة بعد ذلك ثلاثة أوامر رئيسية للتدابير المؤقتة في 26 جانفي و28 مارس و24 ماي 2024، تضمنت إلزام دولة الاحتلال باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الأفعال التي تدخل ضمن نطاق اتفاقية الإبادة وضمان حماية الفلسطينيين في القطاع.

ويأتي الملف الجنوب أفريقي الجديد بعد أكثر من عامين ونصف من بدء العدوان الصهيوني على غزة، وفي وقت ارتفعت فيه الحصيلة البشرية إلى 73 ألفا و449 شهيدا و174 ألفا و472 جريحا منذ 7 أكتوبر 2023، بحسب أحدث معطيات السلطات الصحية الفلسطينية الصادرة السبت 29 أوت، فيما لا يزال عدد من الضحايا تحت الأنقاض وفي مناطق يتعذر الوصول إليها. وخلال الساعات الثماني والأربعين الأخيرة وحدها، استقبلت مستشفيات القطاع جثامين عشرة شهداء و18 جريحا.

ومنذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في أكتوبر 2025، لم يتوقف سقوط الضحايا الفلسطينيين، إذ ارتفعت الحصيلة إلى 1313 شهيدا و4361 جريحا، إلى جانب انتشال جثامين 815 شهيدا من تحت الأنقاض، بحسب المصادر الطبية الفلسطينية، ما يعكس استمرار التداعيات البشرية للعدوان رغم الاتفاق.

وترى بريتوريا أن الفلسطينيين الذين نجوا من الحرب ما زالوا يعيشون أوضاعا بالغة القسوة، في ظل تقلص المساحات المتاحة لهم واستمرار آثار النزوح والدمار والنقص في المياه والعلاج والأدوية والمواد الأساسية، وهي معطيات أدرجتها الحكومة الجنوب أفريقية ضمن مبررات استمرار تحركها أمام القضاء الدولي. كما أشارت إلى أن عشرات الآلاف من الأجنين يعانون إصابات خطيرة مرتبطة بالحرب، من بينها حالات بتر وإصابات في الدماغ والحبل الشوكي.

وتتمسك جنوب أفريقيا بأن أوامر محكمة العدل الدولية لا تقتصر آثارها على طرفي القضية، بل تضع أيضا المجتمع الدولي أمام مسؤولياته المتعلقة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، مؤكدة أنها ستواصل تحركاتها القانونية والدبلوماسية لضمان تنفيذ التدابير التي أمرت بها المحكمة.

ولم يكن الملف الجديد أول تحرك من هذا النوع، إذ سبق لبريتوريا أن قدمت ملفات ورسائل تتضمن أدلة ومعطيات إلى مجلس الأمن الدولي خلال 2024 و2025، كما رفعت وثائق تتعلق باستخدام التجويع والظروف الإنسانية في القطاع إلى مؤسسات أممية أخرى، في إطار مسار قانوني ودبلوماسي متواصل يهدف إلى إبقاء قضية غزة حاضرة أمام الهيئات الدولية.

ويكتسب التحرك الجديد أهمية خاصة لأنه لا يتعلق بطلب فتح قضية جديدة، وإنما بتوثيق ما تعتبره جنوب أفريقيا خرقا لأوامر سبق أن أصدرتها المحكمة داخل القضية القائمة، بما ينقل النقاش من مرحلة إصدار التدابير إلى مسألة مراقبة تنفيذها وتحديد الخيارات التي يمكن أن تتخذها المحكمة في ضوء المعلومات المقدمة إليها.

وبينما لم تصدر محكمة العدل الدولية بعد حكمها النهائي في دعوى الإبادة، تستمر جنوب أفريقيا في بناء ملفها القانوني وتقديم الأدلة المتعلقة بما يجري في غزة، في وقت تتجاوز فيه حصيلة العدوان 73 ألف شهيد و174 ألف جريح، وسط دمار واسع طال القطاع ومؤسساته وبنيته التحتية.

وبذلك تدخل المواجهة القانونية التي تقودها جنوب أفريقيا ضد الكيان الصهيوني مرحلة جديدة، عنوانها هذه المرة ليس فقط اتهامه بانتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وإنما توثيق عدم امتثاله، بحسب بريتوريا، للتدابير الملزمة التي سبق أن أمرت بها محكمة العدل الدولية لحماية الفلسطينيين في غزة، في انتظار ما ستخلص إليه المحكمة بشأن الملف الجديد والقضية الأصلية.

المؤشر elmuashir.dz
■ الأحد 30 أوت 2026 ■ العدد 91 ■ السنة الثالثة
Maraya@elmuashir.dz

سوريا أمام خطر التفكك

لخضر فراط *

يبدو أن وصول أحمد الشرع، المعروف سابقا باسم أبو محمد الجولاني، إلى السلطة في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد لم يكن كافيا لإغلاق ملفات الحرب والانقسام التي راكمتها البلاد طوال أكثر من عقد، بل أدخل سوريا في مرحلة جديدة شديدة الحساسية، عنوانها قدرة السلطة الجديدة على إعادة بناء دولة واحدة من مجتمع أنهكته الحرب والانقسامات الطائفية والقومية والتدخلات الخارجية.

فالساحل ذو الثقل العلوي، ومحافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية، والمناطق الكردية في الشمال والشمال الشرقي، بقيت خلال المرحلة الانتقالية ساحات لاختبار قدرة دمشق على إعادة توحيد البلاد، في وقت تتقاطع فوق الأرض السورية مصالح تركيا والكيان الصهيوني والولايات المتحدة وقوى إقليمية أخرى.

والحديث عن خطر التفكك ليس مجرد استنتاج نظري، فقد شهدت سوريا بعد سقوط الأسد موجات خطيرة من العنف الطائفي، كان أبرزها ما وقع في الساحل خلال مارس 2025، ثم أحداث السويداء في جويلية من السنة نفسها. ووثقت منظمات دولية عمليات قتل وانتهاكات استهدفت مدنيين علويين، كما خلص تحقيق أممي بشأن أحداث السويداء إلى مقتل أكثر من 1700 شخص خلال أسبوع واحد، مع تسجيل انتهاكات خطيرة ارتكبتها قوات حكومية ومقاتلون قبليون ومجموعات درزية مسلحة، بعضها قد يرقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ومن هنا يصبح اختزال ما جرى في رواية طائفية أحادية أمرا لا يعكس كامل الصورة، حتى وإن بقيت مسؤولية السلطة المركزية أساسية في حماية جميع مكونات المجتمع ومنع القوات التابعة لها أو المتحالفة معها من ارتكاب الانتهاكات.

الدروز كانوا من أكثر المكونات التي دفعتها أحداث السويداء إلى التشدد في المطالبة بضمانات أمنية وسياسية، وظهرت داخل بيئتهم دعوات إلى الحكم الذاتي أو تقرير المصير، كما طالبت بعض الأطراف بتدخل خارجي لحمايتهم، بما في ذلك طلبات بالحماية من الكيان الصهيوني. لكن من الخطأ تقديم هذا الموقف على أنه يمثل كل الدروز، إذ رفضت شخصيات وفئات درزية أخرى التدخل الصهيوني واعتبرت نفسها جزءا من سوريا. بعد مجازر السويداء، اتسع الشعور بانعدام الثقة تجاه دمشق، وهو ما منح الكيان الصهيوني فرصة لتقديم نفسه باعتباره «حاميا للدروز» والتدخل عسكريا داخل الأراضي السورية تحت هذه الذريعة.

والمشكلة الأساسية هنا لا تتعلق فقط بموقف الدروز، وإنما بالسؤال الذي يجب أن تطرحه السلطة الجديدة على نفسها: كيف يمكن إقناع مواطن سوري بالبقاء تحت سلطة الدولة إذا اعتقد أن هذه الدولة غير قادرة على حمايته من القتل على أساس طائفته أو هويته؟ عندما يصل جزء من السكان إلى البحث عن الحماية لدى قوة تحتل أرضا سورية، مهما كانت خطورة هذا الخيار، فإن ذلك يكشف قبل كل شيء حجم الانهيار الذي أصاب الثقة بين المركز والأطراف. والعلويون بدورهم عاشوا واحدة من أخطر مراحلهم بعد سقوط الأسد، خصوصا خلال أحداث الساحل في مارس 2025، عندما وثقت تقارير دولية عمليات قتل جماعي وانتهاكات واسعة بحق مدنيين من الطائفة العلوية. وفر مئات منهم نحو لبنان، فيما طالب بعض الناجين بحماية دولية خوفا من عمليات انتقام طائفية. وظهرت كذلك أصوات فردية طالبت حتى بتدخل الكيان الصهيوني، لكن لا يمكن تحويل هذه الأصوات إلى موقف عام للعلويين السوريين أو القول إن الطائفة ككل طلبت الحماية منه.

كما لا يصح اعتبار العلويين في سوريا «سريانا وليسوا عربا» كحقيقة جامعة، لأن الهوية القومية والدينية لهذه الجماعة أكثر تعقيدا من هذا الاختزال، ولا يوجد أساس يسمح بتعميم هذا الوصف على الملايين. والخطأ نفسه يقع عند الحديث عن «20 مليون علوي» في تركيا؛ فالمقصود في معظم التقديرات هو الألويون Alevis في تركيا، الذين تقدر أعدادهم بين 15 و20 مليونا أو أكثر بحسب المصادر، وهم جماعة دينية واجتماعية لها تاريخها وتركيبتها المختلفة، ولا يمكن اعتبارها ببساطة امتدادا للعلويين السوريين.

وإذا كان ملف الساحل والسويداء يكشف هشاشة العلاقة بين المركز والمكونات المحلية، فإن المسألة الكردية كانت حتى أيام قليلة مضت أكبر دليل على إمكانية تحول سوريا إلى كيانات فعلية منفصلة. فقد سيطرت قوات سوريا الديمقراطية لسنوات على مساحات واسعة من الشمال والشمال الشرقي وأقامت فيها مؤسساتها العسكرية والإدارية، ما جعل المنطقة أقرب إلى حكم شبه ذاتي. لكن التطورات الأخيرة غيرت المعادلة بصورة مهمة، إذ أعلنت «قسد» في 25 أوت 2026 حل نفسها والاندماج في القوات والمؤسسات السورية، قبل أن يعين الرئيس أحمد الشرع قائدها السابق مظلوم عبدي مستشارا رئاسيا في 28 أوت. وهو تطور لا يمكن تجاهله عند الحديث عن «حتمية» التقسيم، لأنه يمثل، على العكس، محاولة فعلية لإعادة جزء واسع من البلاد إلى هيكل الدولة المركزية.

لكن نجاح هذا المسار لا يزال رهنا بطريقة تطبيقه. فحل التشكيلات العسكرية لا يعني تلقائيا إنهاء المسألة الكردية، لأن مطالب الأكراد المتعلقة بالحقوق السياسية والثقافية واللامركزية والتمثيل في مؤسسات الدولة ستبقى مطروحة. ولذلك فإن قدرة دمشق على تحويل الاتفاق العسكري إلى عقد سياسي دائم ستحدد ما إذا كان الاندماج خطوة نحو وحدة سوريا حقيقية أم مجرد هدنة تؤجل الخلاف إلى مرحلة لاحقة. وتحضر تركيا بقوة داخل هذه المعادلة. فقد كانت أنقرة أحد أبرز داعمي القوى التي أطاحت بنظام الأسد، وتحولت بعد وصول الشرع إلى واحدة من أهم حلفاء دمشق، وهي تملك إلى اليوم آلاف الجنود داخل الأراضي السورية وتقول إن انسحابهم سيبقى مرتبطا بزوال التهديدات التي تراها على حدودها. ورحبت تركيا بحل «قسد» واندماجها في مؤسسات الدولة السورية باعتباره خطوة لتعزيز وحدة سوريا، لكنها في الوقت نفسه تواصل الاحتفاظ بوجود عسكري مباشر في الشمال، ما يجعل الحديث عن السيادة السورية الكاملة مرتبطا أيضا بمستقبل هذا الوجود.

أما القول إن اضطراب سوريا سيؤدي حتما إلى تقسيم تركيا نفسها فيحتاج إلى قدر أكبر من الحذر. تركيا بالفعل دولة متعددة المكونات، وتعيش منذ عقود القضية الكردية، كما تضم ملايين الألويين، لكنها دخلت خلال الفترة الأخيرة مسارا جديدا لمعالجة الصراع مع حزب العمال الكردستاني، بالتزامن مع عملية نزع سلاح وتفكيك للحزب وإطار قانوني لإعادة دمج بعض عناصره. ولذلك فإن انتقال عدوى التفكك من سوريا إلى تركيا احتمال سياسي يمكن مناقشته، لكنه ليس نتيجة حتمية يمكن إعلانها مسبقا.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الأرض السورية ساحة تنافس مباشر بين تركيا والكيان الصهيوني. فقد قصف الاحتلال الصهيوني مؤخرا قاعدة أبو الظهور الجوية في شمال غرب سوريا بدعوى أنها كانت تستعد لاستقبال قوات تركية، وهو ما نفته دمشق وأنقرة، فيما تصاعدت التحذيرات المتبادلة بين الطرفين إلى حد دفع واشنطن للعمل على إنشاء آلية لمنع الاحتكاك بين تركيا وسوريا والكيان الصهيوني. وهذا وحده يكشف أن مستقبل سوريا لم يعد شأنا داخليا فقط، بل جزءا من توازن إقليمي يمكن لأي خطأ فيه أن يحول الأراضي السورية إلى ساحة مواجهة بين قوى أكبر منها.

وتحاول حكومة أحمد الشرع، في مقابل ذلك، الخروج من سنوات العزلة والحصول على اعتراف دولي وإعادة بناء الاقتصاد والدولة. وقد حققت في هذا الجانب اختراقا مهما في 24 أوت عندما شطبت الولايات المتحدة سوريا رسميا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، بعد رفع جزء كبير من العقوبات سابقا، بما يفتح الباب أمام الاستثمار والعودة التدريجية إلى النظام المالي الدولي. وهذا التطور أيضا يناقض فكرة أن البلاد تسير في اتجاه واحد لا رجعة فيه نحو الانهيار؛ فإلى جانب قوى التفكك توجد عملية مقابلة تسعى إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وتطبيع علاقاتها الخارجية.

كما أن محاكمة رموز النظام السابق أصبحت جزءا من محاولة السلطة الجديدة تثبيت شرعيتها. وقد أصدرت محكمة سورية في 11 أوت 2026 حكما بالإعدام غيابيا على الرئيس السابق بشار الأسد، الموجود في روسيا، بعد إدانته في قضايا قتل وتعذيب واعتقالات تعسفية وجرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى أحكام مماثلة بحق شخصيات أخرى من النظام السابق. وبالتالي فإن هذه المعلومة صحيحة، لكن السؤال يبقى حول ما إذا كانت العدالة الانتقالية ستشمل جميع مرتكبي الانتهاكات، بمن فيهم من ارتكبوا جرائم بعد سقوط الأسد، أم ستقتصر على محاسبة النظام السابق وحده.

وهنا تكمن واحدة من أخطر نقاط الضعف في سوريا الجديدة. لا يمكن بناء دولة تعددية إذا أصبحت الطائفة أو القومية معيارا للثقة أو الاتهام، ولا يمكن مطالبة الدروز أو العلويين أو المسيحيين أو الأكراد بالاندماج في الدولة بينما يخشون أن يتحول اختلافهم المذهبي أو القومي إلى سبب للقتل أو الإقصاء. وفي المقابل، لا يمكن تحميل كل السنة أو كل الإسلاميين مسؤولية الجرائم التي ترتكبها جماعات متطرفة أو عناصر منفلتة. المطلوب دولة قانون تقيس المواطنين على أساس المواطنة، وتحاسب المجرم بصفته مجرما لا بصفته ممثلا لطائفة.

والمخاوف من الخطاب السلفي المتشدد موجودة بالفعل داخل المجتمع السوري. وقد ظهر ذلك مجددا خلال الجدل الذي سبق المولد النبوي الشريف في أوت 2026، عندما انتشرت ملصقات ومقاطع تحذر من الاحتفال وتصفه بالبدعة، مقابل تمسك قطاعات سورية واسعة بهذه المناسبة.

لكن من المهم أيضا تسجيل أن الدولة السورية أعلنت يوم المولد عطلة رسمية، وأن مسؤولين حكوميين دافعوا عن حق السوريين في الاحتفال، وهو ما يجعل القول إن النظام نفسه منع المولد أو أن إماما ثبت مقتله فقط لأنه احتفل به ادعاء لا تدعمه المصادر الموثوقة المتاحة حتى الآن.

وهذا التفصيل ليس بسيطا، لأنه يكشف أن سوريا الجديدة ليست كتلة أيديولوجية واحدة، وأن الصراع داخلها يدور أيضا حول أي نموذج ديني واجتماعي ستتبناه الدولة. الخطر الحقيقي هو أن تترك السلطة المجال لخطاب التكفير لينمو داخل المجتمع أو داخل أجهزة الدولة، لأن تجارب المنطقة، ومنها التجربة الجزائرية خلال سنوات الإرهاب، أثبتت أن تحويل الخلاف الديني إلى تصنيف للناس بين مؤمن وكافر يمكن أن يصبح مدخلا للعنف العائلي والاجتماعي ثم للعنف السياسي المنظم.

وفي هذا السياق تعود تصريحات المبعوث الأمريكي توم باراك إلى الواجهة. فقد تحدث باراك بالفعل عن إرث اتفاق سايكس-بيكو، وقال إن الدولة القومية في المنطقة تشكلت عبر حدود رسمها البريطانيون والفرنسيون فوق مجتمعات تقوم هوياتها على الفرد والعائلة والقرية والقبيلة والطائفة، وذهب في تصريح آخر إلى القول إن التفكير في عشرات الدول والمجموعات الإثنية باعتبارها منسجمة بالضرورة حول مفهوم سياسي واحد قد يكون «وهما». لكنه لم يعلن رسميا خطة أمريكية لتقسيم سوريا أو الشرق الأوسط إلى دول طائفية جديدة. الفرق كبير بين تحليل باراك لطبيعة الحدود التي رسمت بعد سقوط الدولة العثمانية وبين تحويل تصريحاته إلى إعلان أمريكي بانتهاء سايكس-بيكو وبدء تقسيم جديد.

لكن تلك التصريحات تبقى مثيرة للقلق لأنها تلامس نقطة الضعف الأساسية في المنطقة: عندما تفشل الدولة في بناء مواطنة حقيقية، تعود القبيلة والطائفة والقومية لتصبح الملاذ الأول للناس. وعندها تصبح الحدود القائمة قابلة للاهتزاز، ليس لأن قوة خارجية تستطيع رسم خريطة جديدة بقلم فقط، وإنما لأن المجتمع نفسه يكون قد فقد ثقته في الدولة التي يفترض أن تجمعه. وما يحدث في سوريا ليس بعيدا عن الجزائر من حيث الدرس، وإن كانت الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية مختلفة جذريا. فالدولة التي تهمل تنظيم مجتمعها، وتترك الفضاء الديني والإعلامي والاجتماعي لشبكات التطرف والاستقطاب، تمنح الآخرين فرصة استخدام تناقضاتها الداخلية ضدها. حماية الدولة لا تبدأ عند الحدود فقط، بل تبدأ عندما يشعر المواطن، مهما كان مذهبه أو لغته أو منطقته، أن الدولة تمثله وتحميه ولا تسمح لأحد بإخراجه من الجماعة الوطنية.

سوريا اليوم ليست محكومة حتما بالتفكك، لكنها لم تخرج من خطره. هناك قوى تدفع نحو التقسيم: جروح طائفية عميقة، مطالب بالحكم الذاتي، تدخلات خارجية، وجود عسكري تركي، احتلال صهيوني لأراض سورية وتدخل عسكري متكرر، وانعدام ثقة بين بعض الأقليات ودمشق. وفي الجهة المقابلة توجد مؤشرات في الاتجاه المعاكس: حل «قسد» ودمجها في الدولة، إدخال قيادات كردية إلى مؤسسات الحكم، الانفتاح الأمريكي على دمشق، ومحاولات الحكومة إعادة بناء الجيش والمؤسسات واستعادة الاعتراف الدولي.

ومن هنا فإن السؤال الحقيقي ليس ما إذا كان تقسيم سوريا «حتميا»، بل ما إذا كانت السلطة الجديدة ستنجح في بناء دولة تجعل التقسيم غير ضروري في نظر السوريين أنفسهم. فإذا تحولت الدولة إلى ملك تيار أو طائفة أو عقيدة واحدة، سيزداد طلب الآخرين للحماية والانفصال.

أما إذا استطاعت دمشق بناء نظام يعترف بتعدد السوريين ويضمن الأمن والمواطنة والمحاسبة للجميع، فقد تتحول المرحلة الحالية، رغم خطورتها، من مقدمة للتقسيم إلى آخر فرصة لمنعه.

المؤشر elmuashir.dz
تصدر عن: المرسم «بزنس»
www.elmuashir.info|www.elmuashir.dz

إتصل بنا :
contact@elmuashir.dz
المراسلات:
صندوق بريد رقم 223
القبة الجزائر

المدير العام :
مراد سيد

مسؤول النشر :
لخضر فراط

المستشار الإعلامي :
أ.الدكتور جمال بلعربي

مدير العلاقات العامة:
جلول قيبو
المدير التقني :
عزالدين بويد
الإخراج :
ملاح أحسن

الطبع
مؤسسة الطباعة للوسط

التوزيع
الوسط : موزعون خواص

للإشهار اتصلوا بـ :
المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار وكالة Anep 01 نهج باستور
الهاتف الثابت : 42 10 05 020 / 91 20 05 020
الفاكس : 48 11 05 020 / 45 13 05 020
البريد الإلكتروني : agence.regie@anep.come dz
programmation.regie@anep.come dz

ملاحظة :
المقالات والوثائق التي تصل الجريدة لا تعاد لي أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر

المؤشر
■ الأحد 30 أوت 2026 ■ العدد 91 ■ السنة الثالثة
annas@elmuashir.dz

موسم الكرز يعيد الحيوية إلى مليانة..

«حبّ الملوك» ينعش البساتين والأسواق

تعيش مدينة مليانة بولاية عين الدفلى هذه الأيام على وقع موسم جني الكرز، أو «حبّ الملوك» كما يحلو لسكان المنطقة تسميته، في موعد موسمي يعيد الحركة إلى بساتين جبل زكار وينعش الأسواق المحلية، بالتزامن مع نضج التين والصبار اللذين يميزان بدورهما الموسم الفلاحي بالمنطقة.

قسم مجتمع

وفي المدينة الواقعة على بعد نحو 110 كيلومترات غرب الجزائر العاصمة، لا يمثل الكرز مجرد فاكهة موسمية تعرض على طاولات الباعة، بل يرتبط بعلاقة قديمة بين سكان مليانة وبساتينها المنتشرة على سفوح جبل زكار، حتى أصبحت المدينة تعرف محليا بلقب «عاصمة حبّ الملوك».

ومع حلول فترة الجني، تتحول العديد من البساتين إلى فضاءات للعمل العائلي، حيث يشارك الشباب وكبار السن، نساء ورجالا، في جمع الثمار التي تبشر، بحسب أبناء المنطقة، بمحصول معتبر هذا الموسم.

وتجد الكميات التي يتم جنيها طريقها سريعا نحو أسواق مليانة ومختلف مدن ولاية عين الدفلى، حيث يحظى الكرز بإقبال كبير من المستهلكين، سواء لاستهلاكه طازجا أو لاستعماله في تحضير أنواع مختلفة من الحلويات والمربى، وهي استعمالات ساهمت في المحافظة على مكانة هذه الفاكهة داخل العادات الغذائية المحلية ومنحتها سوقا تتجاوز فترة الجني المباشر.

ولا تقتصر الحركة التي يصنعها موسم الكرز على المزارعين والباعة، إذ تشهد مليانة خلال هذه الفترة توافد زوار من ولايات مختلفة، في ظاهرة تربط بين البحث عن الفاكهة الموسمية واكتشاف المدينة ومحيطها الطبيعي. وتؤكد رئيسة جمعية أصدقاء مليانة، بهية رضواني، أن المنطقة تستقبل خلال الموسم أعدادا من الجزائريين القادمين من مناطق بعيدة، ما يجعل موسم «حبّ الملوك» مناسبة تتجاوز النشاط الفلاحي إلى حركة تجارية وسياحية محلية.

وتنعكس هذه الديناميكية بصورة مباشرة على التجارة الموسمية بالمدينة، حيث تتحرك عمليات الجني والنقل والبيع بالتوازي، ويجد عدد من السكان في الموسم موردا إضافيا للدخل. ويؤكد ممارسون لهذا النشاط أن تجارة الكرز تحقق عائدات معتبرة خلال فترة الإنتاج، خاصة مع الطلب الذي تعرفه الفاكهة داخل الولاية وخارجها.

وتكمن خصوصية الكرز في مليانة في ارتباطه بصورة المدينة نفسها، إذ تحول مع مرور السنوات إلى أحد المنتجات التي تستحضر عند الحديث عن المنطقة، إلى جانب موقعها الجغرافي وتراثها المعماري والتاريخي. ولذلك فإن موسم الجني لا يحمل فقط قيمة اقتصادية، بل يحافظ أيضا على تقليد محلي يرتبط بالبساتين والزراعة الجبلية ونمط حياة تناقلته أجيال من سكان المنطقة.

وتستمد مليانة جزءا مهما من مكانتها من عمقها التاريخي، فقد ارتبط اسمها بمحطات بارزة من تاريخ المقاومة الجزائرية، واتخذها الأمير عبد القادر مركزا مهما خلال مقاومته للاحتلال الفرنسي بين سنتي 1832 و1847، وهو ما أضاف إلى المدينة بعدا تاريخيا يتجاور اليوم مع طبيعتها الجبلية وبساتينها ومنتجاتها المحلية.

وتعزز هذا الرصيد بعد إدراج مدينة مليانة القديمة، في 24 أوت 2025، ضمن سجل التراث المعماري والعمراني في البلدان العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو»، خلال الاجتماع الإقليمي العاشر لمرصد التراث المعماري والعمراني المنعقد بالعاصمة اللبنانية بيروت.

وجاء هذا الإدراج ليضيف بعدا جديدا إلى جهود صون تراث المدينة وتثمينه، في وقت تراهن فيه مليانة على الجمع بين رصيدها التاريخي والمعماري وخصوصياتها الطبيعية والفلاحية. وفي هذا السياق، يمكن لموسم الكرز أن يتحول إلى عنصر إضافي في الترويج للمدينة، خاصة مع تزايد أعداد الزوار الذين يقصدون المنطقة خلال فترة نضج الفاكهة.

وبين بساتين جبل زكار والأسواق التي تمتلئ بثمار «حبّ الملوك»، يظل موسم الكرز واحدا من أكثر المواعيد التي تعيد الحيوية إلى مليانة، حيث تتقاطع الفلاحة بالتجارة، ويختلط المنتج المحلي بجاذبية المدينة التاريخية. وهكذا تحافظ الفاكهة الصغيرة على مكانتها في ذاكرة المنطقة واقتصادها الموسمي، لتصبح جزءا من صورة مدينة تجمع بين البساتين والتاريخ والتراث.

تمنع استغلالهما

جيجل تضع جزيرتي كفالو الكبرى وأندرو تحت الحماية

قسم مجتمع

شرعت السلطات المحلية ببلدية العوانة في ولاية جيجل في تنفيذ قرار ولائي يقضي بوضع جزيرتي كفالو الكبرى وأندرو تحت الحماية، في خطوة تهدف إلى الحفاظ على طابعهما الطبيعي والحد من مختلف أشكال الاستغلال التي قد تمس بتوازنهما البيئي.

وبموجب القرار، تقرر الإخلاء الفوري للجزيرتين من المظلات والكراسي ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستغلال، بما يسمح بإعادة الفضاءين إلى طبيعتهما الأصلية ومنع تحويلهما إلى مواقع تستغل خارج الإطار المخصص لحمايتهما.

وتأتي هذه الإجراءات ضمن مسعى محلي للحفاظ على الموقعين باعتبارهما من الفضاءات الطبيعية التي تزخر بها الواجهة الساحلية لولاية جيجل، والتي تتطلب حماية خاصة من الأنشطة البشرية التي قد تؤثر في محيطها أو تشوه طبيعتها.

ويهدف القرار أيضا إلى وضع حد لأي استغلال غير منظم للجزيرتين، وضمان إخضاعهما لقواعد الحماية التي تتيح المحافظة على مكوناتهما الطبيعية وتفادي تعرضهما للتعدي أو الاستغلال المفرط.

وتراهن السلطات المحلية من خلال هذا الإجراء على إبقاء جزيرتي كفالو الكبرى وأندرو فضاءين طبيعيين محفوظين، بما يضمن استمرارهما كجزء من الرصيد البيئي والساحلي للمنطقة وحمايتهما لفائدة الأجيال القادمة. ويعكس القرار توجها نحو تشديد حماية المواقع الطبيعية الحساسة على مستوى الساحل الجيجلي، خاصة تلك التي يمكن أن تتعرض لضغط متزايد خلال موسم الاصطياف نتيجة الإقبال الكبير عليها أو استغلالها بطرق قد تتعارض مع متطلبات المحافظة على البيئة.

المدية

أكثر من 1.37 مليون قنطار من الحبوب وتواصل استلام باقي المحصول

سجلت ولاية المدية حصيلة قياسية في جمع الحبوب خلال حملة الحصاد والدرس للموسم الفلاحي 2025-2026، بعدما تجاوزت الكميات المجمعة من القمح الصلب والقمح اللين والشعير 1.37 مليون قنطار، في وقت تتواصل فيه عمليات استلام وتخزين باقي المحصول عبر تعاونية الحبوب والبقول الجافة ومراكز التجميع المنتشرة في الولاية. وبلغت الكمية المجمعة، بحسب آخر حصيلة معلنة إلى غاية 16 أوت، نحو 1.378.483,59 قنطارا من مختلف أصناف الحبوب، وهي نتيجة وصفتها المصالح الفلاحية بالقياسية بالنظر إلى مستوى الجمع المسجل خلال الموسم الجاري والوسائل التي سخرت لإنجاح حملة الحصاد والدرس. وجرى عرض هذه النتائج خلال اجتماع تنسيقي ترأسه والي المدية جيلالي دومي، خصص لتقييم حملة الحصاد والدرس والوقوف على مستوى إنتاج وجمع الحبوب، حيث أكد مدير المصالح الفلاحية محي الدين بلحيمر أن العملية جرت في ظروف تنظيمية وميدانية ملائمة، بمشاركة مختلف الهيئات والمتدخلين في القطاع وانخراط الفلاحين ومهنيي الشعبة. ولا تزال عملية الجمع مفتوحة، إذ قدرت الكمية المتبقية من المحصول التي يتعين جمعها وتخزينها بنحو 723.919,82 قنطارا، وهو ما دفع مصالح الولاية إلى تجديد دعوتها للفلاحين إلى تسليم إنتاجهم وعدم الاحتفاظ بالكميات خارج شبكة التجميع المخصصة لذلك. ووضعت لهذا الغرض تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية و12 مركزا للتجميع تحت تصرف المنتجين عبر مختلف مناطق الولاية، بهدف تسهيل استلام الحبوب وتقريب نقاط التسليم من المستثمرات الفلاحية، بالتوازي مع التكفل بالانشغالات المرتبطة بعملية الجمع والتخزين. وتأتي النتائج المسجلة بعد موسم فلاحي خصصت فيه أكثر من 77 ألف هكتار لزراعة الحبوب، ما يعكس الوزن الذي تمثله هذه الشعبة ضمن النشاط الفلاحي في المدية، خاصة بالنسبة إلى القمح بنوعيه والشعير.

كما سخرت تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية نحو 94 ألف قنطار من البذور لتلبية احتياجات حملة الحرث والبذر، ضمن التحضيرات التي سبقت الموسم وأسهمت، إلى جانب تعبئة الوسائل البشرية والمادية، في توفير الظروف اللازمة لإنجاز البرنامج المسطر.

وتضع الحصيلة المسجلة المدية ضمن الولايات التي حققت نتائج معتبرة في شعبة الحبوب خلال الموسم 2025-2026، غير أن الرقم النهائي سيظل مرتبطا باستكمال جمع وتخزين الكميات المتبقية، وهو ما يجعل حصيلة 1.378 مليون قنطار رقما مرحليا يخص ما تم جمعه إلى غاية 16 أوت وليس نهاية عملية الاستلام. وتكتسي مرحلة الجمع أهمية موازية لعملية الحصاد نفسها، باعتبار أن توجيه المحصول نحو مراكز التخزين يسمح بإدماجه ضمن الشبكة الرسمية للحبوب والحفاظ عليه في ظروف ملائمة، إلى جانب توفير رؤية أدق حول الحصيلة النهائية للموسم بعد غلق مختلف مراكز الاستلام. ومع استمرار استقبال المحاصيل عبر المراكز الـ12 وتعاونية البرواقية، تنتظر المدية استكمال عملية الجمع لإعلان الحصيلة النهائية للموسم، بعد أن تجاوزت الكميات المستلمة بالفعل عتبة 1.37 مليون قنطار، في واحدة من أبرز النتائج المسجلة محليا في شعبة الحبوب.

خلايا الإصغاء ترافق المدمنين نحو العلاج

أمن الجزائر يكثف التوعية بمخاطر المخدرات

كثفت مصالح أمن ولاية الجزائر نشاطاتها الوقائية والتحسيسية الموجهة إلى الشباب والعائلات لمواجهة مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية، من خلال تنظيم أبواب مفتوحة تجمع بين التوعية والتعريف بآليات التكفل بالمدمنين، بالتوازي مع الجهود الأمنية المتواصلة لملاحقة شبكات الاتجار بهذه المواد.

وشهدت المحطة التي نظمت بالشاطئ الاصطناعي لميناء «الجميلة» بعين البنيان، التابعة للمقاطعة الإدارية للشراقة، إقبالا من العائلات والشباب، حيث خصصت فضاءات لتقديم شروحات حول أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية المتداولة ومخاطر الإدمان وانعكاساته الصحية والنفسية والاجتماعية. وركزت الحملة بشكل خاص على الوقاية لدى الأطفال والمراهقين، مع تنبيه الأولياء إلى ضرورة مراقبة السلوكيات التي قد تعرض أبناءهم للخطر، وحث الأطفال على عدم قبول المأكولات أو المشروبات من أشخاص غرباء، خاصة في ظل تعدد الأشكال التي يمكن أن تظهر بها بعض المواد الخطرة.

وشارك في النشاط الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، إلى جانب أخصائيين نفسانيين ورؤساء خلايا الإصغاء التابعة لأمن المقاطعات الإدارية بالشراقة والدرارية وزرالدة وبوزريعة، في إطار برنامج يسعى إلى الجمع بين الوقاية الأمنية والمرافقة النفسية والصحية.

وتشكل خلايا الإصغاء إحدى أبرز الآليات التي تعتمد عليها مصالح الأمن في التعامل مع حالات الإدمان، إذ تعمل الخلايا الموجودة عبر المقاطعات الإدارية الـ13 للعاصمة على استقبال الأشخاص الراغبين في التخلص من التعاطي، والاستماع إليهم وتوجيههم نحو المصالح الصحية والمراكز المتخصصة في العلاج، مع متابعة مراحل التكفل في إطار من السرية.

وتبدأ العملية بفتح ملف للشخص المعني والاستماع إليه من طرف المختصين، قبل توجيهه إلى الأخصائي النفسي على مستوى الخلية لمحاولة تحديد العوامل والظروف التي قادته إلى الإدمان، ليتم بعد ذلك إرشاده ومرافقته نحو المؤسسات الصحية المختصة لمواصلة العلاج.

ويعكس هذا المسار توجها يقوم على عدم حصر مواجهة المخدرات في الجانب الأمني والعقابي وحده، إذ يصبح المدمن الراغب في العلاج حالة تحتاج إلى مرافقة صحية ونفسية واجتماعية، بالتوازي مع استمرار العمل الأمني ضد المروجين والشبكات المنظمة التي تقف وراء إدخال هذه المواد وتوزيعها.

كما تضمن النشاط معرضا للشرطة العلمية، عرضت خلاله تجهيزات تستعمل في المعاينات الميدانية ورفع القرائن والبصمات، إلى جانب وسائل الكشف عن المخدرات وأنواعها والكواشف الضوئية، ما أتاح للجمهور الاطلاع على جانب من الوسائل التقنية المستخدمة في التحقيقات المرتبطة بالجريمة والمخدرات.

وسلط مختصون في الأمراض العقلية الضوء على الأضرار التي يسببها الإدمان وضرورة التدخل المبكر قبل وصول المتعاطي إلى مراحل يصعب فيها العلاج، مع التأكيد على أهمية التنسيق بين مصالح الأمن والمؤسسات الصحية لمرافقة المدمن منذ أول اتصال بخلايا الإصغاء إلى غاية التكفل به في المراكز المتخصصة.

وتكتسب حملات التوعية أهمية إضافية في ظل اتساع حجم التحدي الذي تطرحه المخدرات والمؤثرات العقلية، خاصة مع الكشف خلال الفترة الأخيرة عن شبكات منظمة تتعامل بكميات ضخمة من هذه المواد، وهو ما يجعل الوقاية في أوساط الشباب مكملا أساسيا للعمليات الأمنية التي تستهدف شبكات التهريب والترويج.

وقد أكدت عملية أمنية نفذت بعد أيام من فعالية عين البنيان حجم هذا التحدي، بعدما تمكنت المصلحة المركزية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، في 20 أوت، من تفكيك شبكة إجرامية دولية منظمة وضبط أكثر من عشرة ملايين كبسولة من المؤثرات العقلية وأزيد من 33 كلغ من الكوكايين، في واحدة من أبرز العمليات المسجلة خلال الفترة الأخيرة.

وتأتي هذه التحركات الوقائية والأمنية ضمن توجه وطني أوسع لمواجهة المخدرات، يقوم على الجمع بين مكافحة شبكات الاتجار والتهريب، وتوعية الفئات الأكثر عرضة للإدمان، وتوفير مسار للعلاج والمرافقة للأشخاص الذين يرغبون في التخلص من التعاطي، في إطار الاستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية 2025-2029.

وبذلك لا تقتصر أهمية الأبواب المفتوحة على تقديم معلومات للجمهور، بل تتعداها إلى تعريف العائلات والشباب بوجود هياكل يمكن التوجه إليها عند ظهور حالات الإدمان، وبأن المواجهة تبدأ بالوقاية والكشف المبكر، بينما تتكفل خلايا الإصغاء والمصالح الصحية بمرافقة من دخلوا بالفعل دائرة التعاطي نحو العلاج.

تضامنا مع ضحايا الحرائق

وزارة الثقافة تعلق النشاطات الاحتفالية

أعلنت وزارة الثقافة والفنون عن تعليق جميع النشاطات ذات الطابع الاحتفالي، بما في ذلك المهرجانات والمواعيد الفنية، عبر كامل التراب الوطني، تضامنا مع أسر ضحايا الحرائق والمصابين والمتضررين من الحرائق التي شهدتها عدة ولايات بوسط وشرق البلاد.

القسم الثقافي / واج

وأوضحت الوزارة، في بيان لها، أن قرار التعليق يشمل مختلف التظاهرات والأنشطة التي تكتسي طابعا احتفاليا، مراعاة للظرف الذي تمر به المناطق المتضررة، وتعبيرا عن التضامن مع العائلات التي فقدت أفرادا منها أو تضررت جراء الحرائق. وفي المقابل، استثنى القرار النشاطات الثقافية غير الاحتفالية، لاسيما البرامج التي تندرج ضمن الأطر الثقافية أو التربوية أو التوعوية، شريطة ألا تتخذ طابعا احتفاليا، مع ضرورة مراعاة طبيعة الظرف العام والخصوصيات المحلية للمناطق المعنية.

وأكدت وزارة الثقافة والفنون أن المهرجانات والتظاهرات التي تقرر تأجيلها ستتم إعادة برمجتها في تواريخ لاحقة، بالتنسيق مع المصالح والهيئات المعنية، ووفقا للإجراءات والأحكام التنظيمية المعمول بها.

الجزائر العاصمة

ورشة تكوينية حول أسواق الفنون الدولية

تنظم الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي، خلال الفترة الممتدة من 31 أوت إلى 4 سبتمبر المقبل، ورشة تكوينية حول "أسواق الفنون الدولية وكيفية المشاركة فيها"، وذلك بدار عبد اللطيف بالجزائر العاصمة. وتندرج هذه المبادرة في إطار دعم الفنانين والمهنيين الناشطين في الساحة الثقافية الجزائرية، من خلال تمكينهم من التعرف على طبيعة أسواق الفنون الدولية وآليات الولوج إليها، فضلا عن الشروط والأساليب المعتمدة للمشاركة في مختلف التظاهرات والتفضاءات الفنية خارج الوطن.

وتهدف الورشة إلى تعزيز القدرات المهنية للمشاركين، وتطوير مهاراتهم في التعامل مع المحيط الفني الدولي، إلى جانب مساعدتهم على فهم آليات الترويج للأعمال الفنية وبناء حضور مهني قادر على التفاعل مع الشبكات والمؤسسات الثقافية الدولية.

كما تسعى هذه الدورة التكوينية إلى توسيع شبكة علاقات الفنانين والمهنيين الجزائريين على المستوى الدولي، وفتح المجال أمامهم للاستفادة من فرص العرض والتبادل والتعاون الفني، بما يساهم في تعزيز حضور الإبداع الجزائري في الأسواق والتظاهرات الثقافية خارج البلاد. وتأتي الورشة ضمن الجهود الرامية إلى مرافقة الفاعلين في القطاع الثقافي وتمكينهم من الأدوات والمعارف الضرورية للتعامل مع التحولات التي تشهدها سوق الفنون، خصوصا ما يتعلق بطرق تقديم المشاريع الفنية، وبناء العلاقات المهنية، والبحث عن فرص المشاركة والترويج على المستوى الدولي.

من 31 أغسطس إلى 3 سبتمبر المقبل

سيدي بلعباس تحتضن الطبعة الـ15 للمهرجان الوطني لأغنية الراي

القسم الثقافي / واج

تستعد مدينة سيدي بلعباس لاحتضان فعاليات الطبعة الخامسة عشرة للمهرجان الوطني لأغنية الراي، المقرر تنظيمها خلال الفترة الممتدة من 31 أغسطس إلى 3 سبتمبر المقبل، بمشاركة عدد من الفنانين ونجوم هذا اللون الموسيقي، إلى جانب برمجة لقاءات وندوات حول تاريخ الراي وتطوره.

وستتميز هذه الطبعة بتكريم خاص لإحدى أبرز أيقونات أغنية الراي، الراحلة سعدية باضيف، المعروفة فنيا باسم "الشيخة الريميتي"، ابنة ولاية سيدي بلعباس، تقديرا لمسيرتها الفنية الطويلة وإسهامها البارز في التعريف بهذا اللون الموسيقي الشعبي ونقله من فضائه المحلي إلى جمهور واسع داخل الجزائر وخارجها. وتكتسي الدورة الجديدة بعدا رمزيا بالنظر إلى المكانة التي تحتلها أغنية الراي ضمن الذاكرة الموسيقية الجزائرية، فضلا عن ارتباطها بتاريخ اجتماعي وثقافي عميق في غرب البلاد، قبل أن تتحول مع مرور العقود إلى أحد أكثر الأنماط الموسيقية الجزائرية انتشارا على المستوى الدولي.

ويأتي تنظيم المهرجان أيضا في سياق الاهتمام المتزايد بالموروث الموسيقي المرتبط بالراي، لاسيما بعد إدراجه ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي للإنسانية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، بما عزز مكانته باعتباره جزءا من التراث الثقافي الجزائري. ويراهن منظمو هذه الطبعة على جعل المهرجان فضاء للاحتفاء برواد أغنية الراي واستعادة مختلف المراحل التي مرت بها، مع فتح المجال أمام الأجيال الجديدة من الفنانين الذين يواصلون تقديم هذا اللون الموسيقي بصيغ وأساليب مختلفة.

ويتضمن البرنامج المسطر تنظيم عدد من السهرات الفنية التي يحييها فنانون من مختلف أجيال أغنية الراي، إلى جانب ندوات ولقاءات تتناول المسار التاريخي لهذا اللون الموسيقي، وتحولاته الفنية والاجتماعية، ودور أبرز الأسماء التي ساهمت في ترسيخ حضوره داخل المشهد الثقافي الجزائري وخارجه.

ومن المنتظر أن تشكل الطبعة الخامسة عشرة للمهرجان مناسبة لإعادة تسليط الضوء على سيدي بلعباس باعتبارها إحدى الحواضن التاريخية لأغنية الراي، ومجالا ارتبط بمسيرة عدد من كبار شيوخ وشيخات هذا الفن الذين أسهموا في تشكيل ملامحه الأولى قبل انتقاله لاحقا إلى فضاءات أوسع.

قسنطينة

الحرائق توقف فعاليات المهرجان الوطني للعيساوة

القسم الثقافي

توقفت فعاليات الطبعة الخامسة عشرة للمهرجان الثقافي الوطني للعيساوة بقسنطينة، بعد انطلاقها هذا الأسبوع بالمسرح الجهوي محمد الطاهر الفرقاني، وذلك على خلفية الحرائق التي شهدتها عدة ولايات من وسط وشرق البلاد وما خلفته من ضحايا وخسائر.

وكان المهرجان قد افتتح فعالياته تحت شعار "العيساوة تراث يجمعنا وثقافة توحدنا"، ضمن برنامج كان مقررا أن يمتد من 26 إلى 30 أوت، ويجمع بين السهرات الفنية والأنشطة الفكرية والروحية، بمشاركة فرق ومشايخ من مختلف مناطق الوطن. وشهد حفل الافتتاح عودة التظاهرة إلى قسنطينة، من خلال عروض عيساوية احتضنها مسرح محمد الطاهر الفرقاني، في إطار مسعى لإبراز هذا الموروث الفني والروحي والمحافظة عليه ونقله إلى الأجيال الجديدة.

غير أن التطورات التي أعقبت اندلاع الحرائق في عدد من ولايات الوطن أدت إلى وقف بقية النشاطات ذات الطابع الاحتفالي، بالتزامن مع إعلان الحداد الوطني وتعليق المهرجانات والمواعيد الفنية تضامنا مع أسر الضحايا والمصابين والمتضررين.

وكان البرنامج المسطر للطبعة الخامسة عشرة يتضمن سهرات فنية وجلسات للذكر ونشاطات فكرية وجوارية، إلى جانب محاضرات حول التصوف والذاكرة الشعبية، فضلا عن مشاركة فرق شبانية في إطار تشجيع الأجيال الجديدة على المحافظة على المدائح والوصلات العيساوية الأصيلة.

وتشكل العيساوة أحد مكونات التراث الموسيقي والروحي الذي ارتبط تاريخيا بمدينة قسنطينة وعدد من مناطق الجزائر، فيما جاءت عودة المهرجان إلى مدينة الجسور المعلقة بعد سنوات من احتضان دوراته في ولايات أخرى، بهدف إعادة ربط التظاهرة بفضائها الثقافي والروحي.

وكان من المقرر أن تتواصل فعاليات المهرجان إلى غاية 30 أوت الجاري، قبل أن يفرض الظرف الوطني المستجد وقف بقية برنامجه، في إطار الإجراءات المتخذة عقب الحرائق وتضامنا مع عائلات الضحايا.

بمشاركة أكثر من 200 شاب

تلمسان تحتضن أول مهرجان وطني لصناع المحتوى

القسم الثقافي

تستعد ولاية تلمسان لاحتضان الطبعة الأولى للمهرجان الوطني لصناع المحتوى، خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 16 سبتمبر المقبل، بمشاركة أكثر من 200 شاب وشابة من مختلف ولايات الوطن، في تظاهرة تهدف إلى إبراز الطاقات الشابة الناشطة في مجال الإعلام الرقمي وصناعة المحتوى.

وتنظم هذه الطبعة بمبادرة من مديرية الشباب والرياضة لولاية تلمسان، بالتنسيق مع الجمعية الولائية لنشاطات الشباب والرياضات، تحت شعار "شباب يبدع... وهوية وطنية تصنع".

وأوضح رئيس مصلحة تنشيط الشباب بمديرية الشباب والرياضة، فنتروسي إبراهيم، أن المشاركة مفتوحة أمام صناع المحتوى المحترفين والهواة الذين يملكون قنوات أو صفحات نشطة على مختلف المنصات الرقمية، إلى جانب الشباب المنخرطين في نوادي صناع المحتوى التابعة للمؤسسات الشبانية.

ويتضمن برنامج المهرجان تنظيم مسابقة لإنجاز محتوى فردي يمتد على مدار أيام التظاهرة، ويتناول عددا من المحاور، من بينها مكافحة آفة المخدرات في أوساط الشباب، والترويج للسياحة الوطنية، إضافة إلى مواضيع مرتبطة بتاريخ الجزائر وهويتها.

وستخضع الأعمال المشاركة لتقييم لجنة متخصصة تضم أساتذة جامعيين وخبراء في الإعلام الرقمي والسمعي البصري والتسويق الإلكتروني، على أن يتم اختيار أفضل الإنتاجات وفقا لمعايير تتعلق بجودة المحتوى والإبداع ومدى الالتزام بالموضوعات المطروحة.

كما برمج المنظمون سلسلة من الورشات والدورات التكوينية لفائدة المشاركين، تتناول تقنيات صناعة الفيديو القصير، وكتابة السيناريو للمحتوى الرقمي، وأخلاقيات النشر والمسؤولية الرقمية، فضلا عن استعراض تجارب ناجحة لعدد من صناع المحتوى.

وسيستفيد المشاركون أيضا من خرجات سياحية لاكتشاف المعالم التاريخية والثقافية التي تزخر بها ولاية تلمسان، إلى جانب لقاءات مباشرة مع خبراء ومؤسسات داعمة للمشاريع الرقمية، بهدف تبادل الخبرات وفتح آفاق أمام الشباب الراغبين في تطوير مشاريع مهنية في مجال صناعة المحتوى.

ويراهن القائمون على التظاهرة على جعل هذه الطبعة الأولى فضاء وطنيا يجمع مختلف الفاعلين في مجال المحتوى الرقمي، ويساهم في توجيه استخدام المنصات الرقمية نحو إنتاج محتوى أكثر مهنية ومسؤولية، مع تشجيع الشباب على توظيف أدوات الإعلام الجديد في التعريف بالهوية الوطنية والتاريخ والسياحة الجزائرية.

ضمن برنامج التبادل بين الولايات

المنيعة تعرض ثراء موروثها الثقافي بالطارف

احتضنت ولاية الطارف، خلال الأسبوع الجاري، فعاليات الأسبوع الثقافي لولاية المنيعة، في إطار برنامج التبادل الثقافي والفني بين ولايات الوطن، الذي يهدف إلى التعريف بالتنوع الذي يميز الموروث الثقافي الجزائري وإتاحة المجال أمام مختلف المناطق لعرض خصوصياتها الفنية والحرفية والتراثية أمام جمهور ولايات أخرى.

القسم الثقافي

وجرت التظاهرة تحت شعار «لكل ولاية حكاية، فن وإبداع»، حيث استضافت مدينة القالة جانبا مهما من فعالياتها، وفي مقدمتها العروض الفلكلورية والمعارض المخصصة للصناعات التقليدية والتراث المادي واللامادي لولاية المنيعة. وكانت الفترة المعلنة للبرنامج تمتد إلى غاية الخميس 27 أوت.

وشكلت ساحة متحف المرجان للتراث الثقافي بالقالة إحدى أبرز فضاءات التظاهرة، حيث قدم أعضاء جمعية «الشروق لفن البارود» من المنيعة لوحات فلكلورية استعرضت جانبا من الفنون الشعبية الصحراوية، وسط حضور للجمهور وزوار المدينة. وسعى الوفد الثقافي لولاية المنيعة إلى تقديم صورة متكاملة عن الموروث المحلي للمنطقة، بداية من القصر القديم الذي يمثل أحد أبرز معالمها التاريخية، مرورا بالفنون الشعبية والموسيقى الصحراوية و«رقصة الدندون»، وصولا إلى الألبسة والأكلات والصناعات التقليدية التي حافظت عليها المنطقة عبر أجيال.

وحظيت الصناعات الحرفية بحيز مهم من البرنامج، خصوصا الصناعات المعتمدة على الصوف والجلود، وفي مقدمتها «زربية القصر القديم»، إلى جانب عرض أدوات تقليدية على غرار «القربة» و«الشكوة»، فضلا عن نماذج من اللباس الصحراوي التقليدي مثل الملحفة والبرنوس والشاش، بما يعكس تنوع الموروث الثقافي والاجتماعي للمنيعة.

كما احتضن متحف المرجان معرضا للصناعات التقليدية والحرفية، إلى جانب نشاطات شعرية وفكرية وأدبية وفنية، خصصت للتعريف بمختلف مكونات التراث المحلي، فيما أدرجت ضمن البرنامج خرجات لاكتشاف عدد من المواقع السياحية والأثرية بولاية الطارف، لاسيما بمنطقة القالة. وتكتسي هذه المبادلات الثقافية أهمية خاصة في التعريف بالموروث الجزائري خارج حدوده المحلية، إذ تتيح لسكان كل ولاية التعرف مباشرة على الفنون والعادات والتقاليد والحرف التي تميز مناطق أخرى من البلاد، وتحول التظاهرات الثقافية من مجرد عروض فنية إلى فضاءات للتواصل بين مختلف مكونات المشهد الثقافي الوطني.

وقد عكس أسبوع المنيعة بالطارف هذا التوجه من خلال الجمع بين الثقافة الصحراوية للجنوب والخصوصيات الطبيعية والتاريخية للشرق الجزائري، في تجربة جسدت أحد أهداف برنامج التبادل الثقافي بين الولايات، القائم على إبراز التنوع المحلي ضمن فضاء ثقافي وطني مشترك.

بمشاركة 123 عارضا

مهرجان البرنوس بآيت حجة يبرز ثراء الحرف التقليدية

احتضنت قرية آيت حجة ببلدية عسي يوسف، جنوب غرب ولاية تيزي وزو، فعاليات الطبعة السابعة لمهرجان البرنوس، التي جمعت 123 عارضا قدموا من خمس ولايات، في موعد ثقافي وتراثي خصص للتعريف بالبرنوس التقليدي والمحافظة على الحرف المرتبطة بصناعته.

ونظمت التظاهرة من طرف جمعية "أملولين"، تحت رعاية المحافظة السامية للأمازيغية، تخليدا لروح الفنان الراحل هالي علي، ابن المنطقة وصاحب الأغنية الشهيرة "إدجاييد جدي أفرنوس"، أي "ورثت عن جدي برنوسا"، في استحضار للعلاقة التي تربط هذا اللباس التقليدي بالذاكرة الثقافية والاجتماعية للمنطقة.

وشكل المهرجان، الذي امتد برنامجه من 22 إلى 25 أوت، فضاء لعرض مختلف الحرف التقليدية المرتبطة بمعالجة الصوف ونسج البرنوس، إلى جانب معارض للحرفيين ومحاضرات ومسابقات وأنشطة ثقافية وتفاعلية، ساهمت في إبراز جانب من التراث المادي واللامادي لمنطقة جرجرة.

وخصص جانب من البرنامج لتقديم عروض عملية حول مراحل معالجة الصوف وتقنيات صناعة البرنوس، فضلا عن محاضرات تناولت تاريخ هذا اللباس التقليدي والطقوس والعادات المرتبطة بعملية النسج، باعتبارها ممارسات توارثتها العائلات والحرفيات عبر أجيال.

ويتميز برنوس المنطقة بزخارف ورسومات تنجز باستعمال الحرير، إلى جانب تقنيات نسج دقيقة تمنحه خصوصيته، وهي مهارات يسعى المنظمون إلى المحافظة عليها من خلال تشجيع التكوين ونقل الخبرة إلى الأجيال الجديدة من النساجات والحرفيات.

كما أدرج المهرجان البعد البيئي والسياحي ضمن برنامجه، من خلال تنظيم نشاطات مرتبطة بالمحيط الطبيعي للمنطقة، من بينها خرجة نحو المحطة المناخية لتالة غيلاف، إلى جانب تناول موضوع الحظيرة الوطنية لجرجرة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

ولم يقتصر المهرجان على البرنوس باعتباره لباسا تقليديا، بل سلط الضوء أيضا على الحرف والذاكرة المحلية والبيئة، بما جعل التظاهرة فضاء يجمع بين المحافظة على التراث ودعم النشاط الحرفي والتعريف بالمؤهلات السياحية للمنطقة.

وتكتسي مثل هذه التظاهرات أهمية خاصة بالنسبة للحرفيين، إذ توفر لهم مجالا لعرض منتجاتهم والتعريف بمهاراتهم أمام الجمهور، كما تساهم في إعادة الاعتبار للحرف التقليدية التي تواجه تحديات مرتبطة بتراجع عدد الممارسين وصعوبة نقل بعض تقنيات الصناعة اليدوية إلى الأجيال الجديدة.

وتسعى جمعية "أملولين"، من خلال استمرار مهرجان البرنوس في طبعاته المتعاقبة، إلى جعل قرية آيت حجة موعدا سنويا للاحتفاء بهذا اللباس التقليدي، وربط المحافظة على التراث بتنشيط الحركة الثقافية والسياحية والحرفية في المنطقة.

يخصص للاحتفاء بكبار الأسماء التي صنعت تاريخ الأغنية الجزائرية

"ذاكرة النغم الجزائري".. مشروع لاستعادة مسارات كبار الفنانين

تستعد وزارة الثقافة والفنون لإطلاق مشروع فني وطني جديد بعنوان «ذاكرة النغم الجزائري»، يخصص للاحتفاء بكبار الأسماء التي صنعت تاريخ الأغنية الجزائرية وأسهمت في تشكيل الذاكرة الموسيقية الوطنية، من خلال سلسلة من الأمسيات التكريمية تمتد، وفق البرنامج المعلن عنه، إلى غاية مارس 2027.

وكانت الوزارة قد حددت شهر سبتمبر موعدا لانطلاق المشروع، قبل أن تعلن، في 27 أوت، تعليق جميع النشاطات ذات الطابع الاحتفالي والمواعيد الفنية المبرمجة عبر الوطن، تضامنا مع أسر ضحايا ومصابي ومتضرري الحرائق التي مست عددا من ولايات وسط وشرق البلاد، وهو ما يجعل انطلاق السلسلة مرتبطا حاليا بما ستقرره الوزارة بشأن استئناف النشاطات وإعادة ضبط الرزنامة.

وتنظم «ذاكرة النغم الجزائري» عبر أوبرا الجزائر «بوعلام بسايح» والديوان الوطني للثقافة والإعلام، ضمن مشروع تصفه وزارة الثقافة والفنون بالمسار الوطني المتواصل للاحتفاء بالفنانين الذين تركوا بصمتهم في تاريخ الموسيقى الجزائرية وأسهموا في صناعة الذائقة الفنية لأجيال متعاقبة.

وتضم القائمة الأولى للمكرمين مجموعة من أبرز الأسماء التي تمثل مدارس وتقاليد موسيقية مختلفة، على غرار الهاشمي قروابي، الشريف خدام، أعمر الزاهي، عثمان بالي، أحمد وهبي، حمدي بناني، حسناء البشارية، بقار حدة والفنانة شريفة.

ويمثل اختيار هذه الأسماء محاولة لاستحضار التنوع الذي ميز الأغنية الجزائرية، من الشعبي والأغنية القبائلية إلى الموسيقى الصحراوية والمالوف والأغنية الوهرانية، بما يعكس تعدد الروافد التي ساهمت في بناء الذاكرة الموسيقية للبلاد خلال العقود الماضية.

ولا تقوم فكرة المشروع، بحسب البرنامج المعلن، على تنظيم حفلات تؤدى خلالها أعمال الفنانين المكرمين فحسب، بل تشمل أيضا توثيق مساراتهم وإعادة قراءة تجاربهم من الزوايا الفنية والتاريخية والإنسانية، والتعريف بالمراحل التي طبعت حياتهم وإنتاجهم الفني.

ومن المرتقب أن يعاد تقديم مختارات من أشهر أعمال هؤلاء الفنانين بتوزيعات ورؤى موسيقية جديدة، بمشاركة أصوات جزائرية وأوركسترا أوبرا الجزائر السيمفونية، في محاولة للجمع بين المحافظة على الأعمال الأصلية وإتاحتها أمام أجيال جديدة من الجمهور والفنانين.

ويحمل المشروع بعدا توثيقيا يتجاوز فكرة التكريم المناسباتي، بالنظر إلى أن جزءا مهما من الإنتاج الموسيقي الجزائري خلال القرن الماضي ما يزال موزعا بين التسجيلات القديمة والأرشيف الإذاعي والتلفزيوني والمجموعات الخاصة، بينما رحل عدد كبير من أصحاب التجارب التي صنعت مراحل أساسية من تاريخ الأغنية الوطنية.

من 19 إلى 24 أكتوبر المقبل

جانت تحتضن أول مهرجان دولي للفن الصخري بالجزائر

تستعد ولاية جانت لاحتضان الطبعة الأولى من المهرجان الدولي للفن الصخري بالجزائر، خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 24 أكتوبر المقبل، في تظاهرة تجمع بين البحث العلمي والثقافة والفنون، وتهدف إلى إبراز الثروة الاستثنائية التي تزخر بها الجزائر في مجال النقوش والرسومات الصخرية، وتعزيز آليات حمايتها وتوثيقها وتثمينها.

ويأتي تنظيم هذا الموعد الدولي تحت رعاية وزارة الثقافة والفنون، ضمن توجه يستهدف تطوير عمليات جرد المواقع الأثرية ودراستها والمحافظة عليها، مع إيلاء أهمية خاصة للمناطق الجنوبية التي تضم بعضا من أبرز مواقع الفن الصخري في الجزائر والعالم.

وسيكون طاسيلي ناجر في صدارة المواقع التي يسلط عليها المهرجان الضوء، بالنظر إلى القيمة الأثرية والعلمية التي يتمتع بها هذا الفضاء الممتد في الجنوب الشرقي للبلاد. وتصنف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" طاسيلي ناجر ضمن التراث العالمي منذ سنة 1982، فيما يمتد الموقع على مساحة تقدر بنحو 72 ألف كيلومتر مربع.

ويضم الطاسيلي أكثر من 15 ألف رسم ونقش صخري، توثق مراحل طويلة من تاريخ الإنسان والبيئة في الصحراء، وتتيح تتبع التحولات المناخية وهجرة الحيوانات وتطور أنماط الحياة البشرية منذ آلاف السنين. وتظهر بعض الرسوم حيوانات ارتبط وجودها ببيئات أكثر رطوبة، بما فيها فرس النهر، إلى جانب مشاهد للحياة الاجتماعية والرعي والخيول والجمال، وهو ما جعل المنطقة بمثابة سجل مفتوح لتحولات الصحراء والإنسان عبر الزمن.

ولا يقتصر الفن الصخري الجزائري على طاسيلي ناجر، إذ تنتشر الرسومات والنقوش في عدد من المناطق والحظائر الثقافية عبر البلاد، وهو ما تسعى التظاهرة إلى التعريف به من خلال تقديم صورة أوسع عن تنوع هذا التراث، بدل حصره في المواقع الأكثر شهرة دوليا. ويتضمن برنامج الطبعة الأولى ملتقى علميا دوليا مخصصا لدراسة التراث الصخري وطرق المحافظة عليه، بمشاركة باحثين وخبراء ومؤسسات متخصصة، إلى جانب تنظيم معارض موضوعاتية تعرض نماذج من التنوع الذي يميز الفن الصخري في مختلف مناطق الجزائر. كما برمج المنظمون منتدى يجمع مختلف الأطراف المعنية بحماية المواقع الأثرية واستغلالها، فضلا عن أيام للفيلم الأثري، وإقامة فنية بمدينة جانت موجهة لطلبة مدارس الفنون الجميلة، في محاولة لربط البحث الأثري بالتعبير الفني المعاصر وإشراك جيل جديد من الفنانين في التعريف بهذا الموروث.

وتراهن وزارة الثقافة والفنون على ألا يكون المهرجان مجرد تظاهرة ظرفية، بل نواة لموعد علمي وثقافي سنوي يسمح للباحثين والخبراء بعرض نتائج الدراسات الجديدة وتبادل التجارب في مجالات التوثيق والحفظ وإدارة المواقع الأثرية. ومن بين الأهداف المطروحة أيضا العمل على إصدار مجلة علمية متخصصة في الفن الصخري، وتنظيم معرض موضوعاتي سنوي، وإنشاء فضاء دائم للتشاور بين المؤسسات والباحثين والمتدخلين في تسيير الحظائر الثقافية، إلى جانب تطوير أساليب الاستغلال السياحي المستدام للمواقع الأثرية. ويطرح هذا الجانب تحديا أساسيا يتمثل في تحقيق التوازن بين فتح المواقع أمام السياحة الثقافية والمحافظة على سلامتها، خصوصا أن بعض الرسومات والنقوش الصخرية شديدة الحساسية للعوامل الطبيعية والتدخل البشري. وتشير اليونسكو إلى أن النشاط السياحي في طاسيلي ناجر يخضع للرقابة، وأن مجموعات الزوار ترافقها أدلة رسمية، معتبرة أن إدارة السياحة ستظل من التحديات طويلة المدى بالنسبة لهذا الموقع الشاسع والحساس.

ويمنح اختيار جانت لاحتضان الطبعة الأولى بعدا خاصا للتظاهرة، باعتبار المدينة بوابة رئيسية نحو طاسيلي ناجر وواحدة من أهم الوجهات المرتبطة بالسياحة الصحراوية والثقافية في الجزائر، بما يسمح بربط حماية التراث الأثري بالبحث العلمي والتنمية المحلية والسياحة المستدامة.

للكاتب الصحراوي والمعتقل السياسي السابق محمد عالي الحيسن

"ليلة قطف الأزهار".. كتاب يوثق تجربة الاعتقال ومعاناة المعتقلين الصحراويين

صدر للكاتب الصحراوي والمعتقل السياسي السابق محمد عالي الحيسن كتاب جديد بعنوان «ليلة قطف الأزهار»، يوثق من خلاله تجربته في الاعتقال، مستعيدا تفاصيل ما يقول إنه تعرض له رفقة معتقلين صحراويين آخرين من تعذيب وإهمال طبي وجوع وإذلال داخل السجون المغربية. ويعتمد الكتاب على الذاكرة والشهادة الشخصية في إعادة تركيب تجربة السجن، إذ يستحضر المؤلف ظروف الاعتقال وتفاصيل الحياة اليومية داخل الزنازين، وما تركته تلك المرحلة من آثار نفسية وإنسانية، محاولا نقل تجربة ظلت، بحسب العمل، حبيسة ذاكرة أصحابها إلى فضاء التوثيق والقراءة العامة.

ولا يحصر محمد عالي الحيسن السرد في تجربته الفردية، بل يستحضر شهادات ومعاناة معتقلين آخرين، بما يمنح العمل بعدا جماعيا يتجاوز السيرة الشخصية إلى محاولة توثيق جزء من ذاكرة المعتقلين الصحراويين وتجاربهم داخل السجون. ويتناول المؤلف ضمن هذا السياق ما يصفه بممارسات التعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية، إلى جانب الظروف القاسية التي رافقت فترات الاعتقال، مقدما روايته للأحداث من موقع الشاهد الذي عاش التجربة وسعى لاحقا إلى تدوينها. وفي قراءة للإصدار، اعتبر الكاتب الصحراوي محمد فاضل الهيط أن أهمية «ليلة قطف الأزهار» تكمن في قدرته على نقل تجربة الاعتقال من الذاكرة الفردية إلى المجال العام وتحويلها إلى شهادة مكتوبة يمكن الرجوع إليها في البحث والدراسة.

ويرى الهيط أن الكتاب لا يقدم مجرد سرد لسيرة شخصية، بل يحاول حفظ تفاصيل مرحلة من النسيان، وإيصال أصوات معتقلين ظلت تجاربهم بعيدة عن التداول العام لسنوات، معتبرا أن الكتابة في هذه الحالة تتحول إلى أداة لحفظ الذاكرة وتوثيق الشهادة. ويكتسب هذا النوع من مؤلفات السجون أهميته من اعتماده على شهادة أصحاب التجربة أنفسهم، بما يتيح مادة يمكن مقارنتها بشهادات ووثائق ومصادر أخرى عند دراسة أوضاع المعتقلين الصحراويين ومسار النزاع في الصحراء الغربية وانعكاساته الحقوقية.

ويضاف «ليلة قطف الأزهار» بذلك إلى سلسلة من الكتابات الصحراوية التي تتخذ من تجربة الاعتقال موضوعا للتوثيق، وتحاول تحويل الذاكرة الشخصية إلى مادة مكتوبة تحفظ شهادات أصحابها وتضعها أمام القارئ والباحث والنقاش الحقوقي العام.

المؤشر
elmuashir.dz
■ الأحد 30 أوت 2026 ■ العدد 91 ■ السنة الثالثة
contact@elmuashir.dz

فقع فقاعة الحماية

اتكأ المخزن خلال السنوات الأخيرة على كوكتيل معقد من المصالح الغربية، بحثا عن غطاء سياسي ودبلوماسي يساعده على تكريس الأمر الواقع في الصحراء الغربية وتخفيف ضغط الشرعية الدولية، معتقدا أن تشابك مصالحه مع الولايات المتحدة ودول أوروبية والكيان الصهيوني سيشكل حوله فقاعة حماية تمنحه هامشا واسعا للمناورة.

محمد فاضل محمد إسماعيل* Obrero *

وقد تعزز هذا الشعور مع اعتراف واشنطن بالسيادة المغربية المزعومة على الصحراء الغربية، ثم مع تطور العلاقات مع الكيان الصهيوني، وتحول مواقف بعض الدول الأوروبية باتجاه دعم مقترح الحكم الذاتي المغربي. لكن ما يبنى على مصالح الآخرين لا يتحول بالضرورة إلى ضمان دائم؛ فالمصلحة التي تمنح الحماية اليوم يمكن أن تصبح غدا مصدر ضغط عندما تتغير الحسابات.

وهنا تحديدا تكمن مشكلة المخزن. فالولايات المتحدة والكيان الصهيوني والاتحاد الأوروبي لا ينظرون إلى المغرب من الزاوية نفسها، ولا تحكم علاقاتهم به الأولويات نفسها. واشنطن جددت في عهد دونالد ترامب اعترافها بالموقف المغربي في الصحراء الغربية، في حين يتحرك الاتحاد الأوروبي ضمن شبكة أكثر تعقيدا تجمع المصالح الاقتصادية والهجرة والأمن مع أحكام القضاء الأوروبي والالتزامات المرتبطة بالقانون الدولي. ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي سبق أن أكدت أن الصحراء الغربية إقليم منفصل عن المغرب وأن تطبيق اتفاقات عليها يحتاج إلى موافقة شعب الإقليم، بينما حاول الاتحاد الأوروبي والمغرب لاحقا إعادة صياغة علاقاتهما التجارية بما يتكيف مع تلك الأحكام. وهكذا وجد المخزن نفسه أمام حلفاء تتقاطع مصالحهم معه في بعض الملفات، لكنها لا تتطابق في كل شيء.

والمفارقة أن الاتحاد الأوروبي نفسه، رغم تحوله السياسي خلال 2026 نحو اعتبار مقترح الحكم الذاتي المغربي أساسا للمفاوضات، ما يزال يربط الحل بمسار الأمم المتحدة وبحل متوافق عليه يضمن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. وهذا وحده يكشف حدود الرهان على تحويل الدعم السياسي لبعض العواصم إلى تصفية نهائية للقضية. فهناك فرق بين مساندة مقترح سياسي وبين إلغاء الوضع القانوني للإقليم أو حق شعبه في تقرير مصيره.

ثم جاءت أزمة سبتة في 30 جويلية 2026 لتكشف هشاشة جزء كبير من هذا البناء. ففي يوم واحد تدفق عشرات الآلاف من الأشخاص من المغرب إلى سبتة، في أكبر موجة عبور جماعي تعرفها المنطقة منذ سنوات، واضطرت إسبانيا إلى نشر الجيش وتعزيز قواتها، قبل أن تتحول الأزمة بسرعة من شأن محلي بين الرباط ومدريد إلى قضية أوروبية مرتبطة بأمن الحدود والهجرة وفضاء شنغن. وبعد أسابيع، طلبت مدريد دعما إضافيا من الاتحاد الأوروبي ووكالة «فرونتكس» للتعامل مع التداعيات التي بقيت قائمة داخل سبتة.

أما ترامب، فقد لم يترك الأزمة تمر من دون استثمار سياسي. فقد استعمل صور التدفق نحو سبتة للتحذير من الهجرة في خطابه الداخلي الأمريكي، وقال إن ما وقع في الجيب الإسباني يمكن أن يحدث في الولايات المتحدة إذا عاد خصومة السياسيون إلى الحكم. وبذلك خرجت سبتة من حسابات العلاقة المغربية الإسبانية لتصبح مادة في الصراع السياسي الأمريكي نفسه، فيما تحولت في أوروبا إلى ذريعة جديدة لتشديد الخطاب حول الحدود والهجرة. وهنا تظهر المفارقة بالنسبة إلى المخزن: الورقة التي يمكن أن تبدو في لحظة ما وسيلة ضغط على أوروبا قد تتحول في اللحظة التالية إلى مصدر ريبة أوروبية تجاه المغرب نفسه. فالاتحاد الأوروبي يحتاج الرباط في ملف الهجرة ومراقبة الحدود، لكنه في الوقت ذاته لا يستطيع تجاهل انهيار الرقابة عندما يصل عشرات الآلاف إلى أرض أوروبية في ساعات قليلة. وكلما أصبح المغرب أكثر أهمية في منع الهجرة، أصبح أيضا أكثر قدرة على إرباك أوروبا إذا تعطلت تلك الوظيفة، وهو ما يحول العلاقة من «تحالف آمن» إلى اعتماد متبادل يحمل داخله بذور التوتر. وحتى داخل المغرب، لم تقدم الوقائع المتاحة دليلا قاطعا على أن عبور 30 جويلية كان عملية سياسية منظمة من طرف السلطات. فقد أظهرت خلاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن دعوات انتشرت عبر تطبيق «واتساب» ووسائل التواصل تدعو الشباب إلى التوجه نحو المعابر، كما تحدثت تحقيقات إعلامية عن إشاعات بأن الحدود فُتحت، من دون إثبات وجود عملية رسمية مدبرة لزعزعة إسبانيا. وهذا التفصيل مهم، لأن قوة الحجة لا تحتاج إلى تحويل الشبهة إلى حقيقة، بل يكفي أن الأزمة، مهما كان مصدرها المباشر، كشفت إلى أي مدى يمكن لمسألة الهجرة أن تهز العلاقة بين الرباط ومدريد والاتحاد الأوروبي في ساعات.

المشكلة إذن ليست أن المخزن فقد جميع حلفائه أو أن الغطاء الغربي انهار فجأة، بل أن اعتقاده بإمكانية تحويل شبكة المصالح المتناقضة إلى مظلة حماية دائمة يحمل في داخله خطأ استراتيجيا. الولايات المتحدة تريد نفوذا وتحالفات تخدم أجندتها، والكيان الصهيوني ينظر إلى المغرب ضمن حساباته الإقليمية والأمنية، والاتحاد الأوروبي يريد شريكا في التجارة والهجرة والأمن والطاقة، بينما يبقى لكل طرف خطوطه الحمراء وحساباته الخاصة. وحين تتعارض هذه المصالح لن يختار أي منهم حماية المخزن على حساب مصلحته الذاتية. وقد تكون أزمة سبتة إنذارا مبكرا بهذا المعنى. فالمغرب الذي يريد في الوقت نفسه دعم واشنطن في قضية الصحراء الغربية، وشراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وعلاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني، وعلاقة مستقرة مع إسبانيا، يجد نفسه مضطرا باستمرار إلى التوفيق بين أطراف لا تتحرك في الاتجاه نفسه. وكلما اتسعت مساحة الالتزامات، ضاقت مساحة المناورة، لأن إرضاء طرف قد يثير شكوك طرف آخر. الفقاعة التي صنعها المخزن حول نفسه لم تُفقع بالكامل، لكنها لم تعد محكمة كما يتخيل. وأزمة سبتة أظهرت أن ما يبدو ورقة قوة يمكن أن يتحول في لحظة إلى عبء، وأن الحماية القائمة على مصالح الغير ليست عقد ضمان دائم. فالتحالفات الدولية لا تعرف الوفاء بمعناه العاطفي، بل تعرف حساب الأرباح والخسائر، ومن يضع أمنه السياسي كله داخل فقاعة صنعتها مصالح الآخرين عليه أن يتوقع أن يكتشف يوما أن أول من يفقعها قد يكون أحد أولئك الذين ساعدوه على نفخها.

* كاتب صحراوي

حوادث المرور خلال الـ24 ساعة الأخيرة :

11 وفاة و281 جريحا في حوادث المرور

لقي 11 شخصا حتفهم وأصيب 281 آخرون بجروح متفاوتة الخطورة في حوادث مرور سجلت عبر عدة ولايات من الوطن خلال الـ24 ساعة الأخيرة، حسب حصيلة للمديرية العامة للحماية المدنية صدرت السبت. وسجلت وحدات الحماية المدنية، خلال الفترة الممتدة من الجمعة إلى السبت وإلى غاية الساعة الثامنة صباحا، 174 تدخلا مرتبطا بحوادث المرور، تكفلت خلالها بإسعاف المصابين ونقلهم إلى مختلف المؤسسات الصحية، إلى جانب تحويل جثامين الضحايا إلى مصالح حفظ الجثث. وبلغ العدد الإجمالي لتدخلات الحماية المدنية خلال الفترة نفسها 4348 تدخلا في مختلف المجالات، بمعدل تدخل واحد كل نحو 20 ثانية، ما يعكس حجم النشاط العملياتي للوحدات عبر مختلف ولايات الوطن.

وفي إطار جهاز حراسة الشواطئ والاستجمام، نفذت فرق الحماية المدنية 1400 تدخل، مكنت من إنقاذ 1072 شخصا من الغرق، دون تسجيل وفيات، فيما قدمت الإسعافات الأولية لـ279 شخصا بعين المكان وحول 49 آخرون إلى المؤسسات الصحية لاستكمال العلاج. كما تدخلت الوحدات لإخماد ثلاثة حرائق حضرية ومختلفة، بينها حريقان بولاية الجزائر وحريق بعنابة، أسفرت عن إصابة شخصين بضيق في التنفس تم التكفل بهما.

وتأتي الحصيلة في ظل النشاط المكثف الذي تعرفه وحدات الحماية المدنية خلال موسم الاصطياف، بين التدخل في حوادث المرور وتأمين الشواطئ ومواجهة الحرائق، ما يرفع حجم العمليات اليومية عبر مختلف مناطق الوطن.

الألعاب المتوسطية 2026:

الجزائر تستهل منافسات كرة السلة 3×3 بالفوز على قبرص

استهل المنتخب الجزائري لكرة السلة 3×3 لأقل من 23 سنة مشاركته في دورة الألعاب المتوسطية «تارانتو 2026» بفوز مستحق على نظيره القبرصي بنتيجة 17 مقابل 12، أمس السبت، ضمن الجولة الأولى من منافسات المجموعة الأولى.

وسمح الفوز للمنتخب الوطني بتحقيق بداية موفقة في سباق التأهل إلى الدور ربع النهائي، في مجموعة تضم إلى جانبه منتخبات كرواتيا وسلوفينيا وقبرص.

وفي المباراة الأخرى عن المجموعة ذاتها، تغلب المنتخب الكرواتي على سلوفينيا بنتيجة 18 مقابل 12، ليتقاسم المنتخبان الجزائري والكرواتي صدارة المجموعة من حيث عدد الانتصارات بعد الجولة الأولى. ويخوض المنتخب الجزائري ثاني مبارياته مساء السبت أمام كرواتيا بداية من الساعة 17:25 بتوقيت الجزائر، في مواجهة قد تكون مهمة في تحديد ملامح صدارة المجموعة، قبل اختتام الدور الأول الأحد بملاقاة سلوفينيا عند الساعة 17:50.

ويتأهل صاحبا المركزين الأول والثاني من كل مجموعة إلى الدور ربع النهائي المقرر يوم الاثنين 31 أوت، قبل إقامة الدور نصف النهائي والمباريات الترتيبية والنهائية في الأول من سبتمبر.

ويدخل المنتخب الجزائري منافسات تارانتو بمعنويات مرتفعة بعد النتائج التي حققها مطلع أوت في دوري الأمم لكرة السلة 3×3 لأقل من 23 سنة، ضمن مؤتمر شمال إفريقيا الذي أقيم بمدينة المنستير التونسية، حيث مكنه مشواره من ضمان التأهل إلى كأس العالم لأقل من 23 سنة المقررة في سبتمبر بمدينة ووهان الصينية.

وتكتسي منافسات كرة السلة 3×3 في ألعاب تارانتو أهمية إضافية بعدما اعتمدها الاتحاد الدولي لكرة السلة «فيبا» ضمن المنافسات التي تمنح نقاطا في التصنيف الدولي للعبة، وهو التصنيف المرتبط بمسار التأهل إلى الألعاب الأولمبية لوس أنجلوس 2028.

ويبحث المنتخب الوطني بعد انطلاقته الناجحة أمام قبرص عن نتيجة إيجابية ثانية أمام كرواتيا تعزز حظوظه في ضمان أحد المركزين المؤهلين إلى ربع النهائي قبل مواجهة سلوفينيا في الجولة الأخيرة.

للمسجلين فوق 70 سنة

قرعة استثنائية لتوزيع 2000 دفتر حج

أجريت، أمس السبت، عبر مختلف بلديات الوطن، القرعة الاستثنائية الخاصة بالحصة الإضافية لموسم الحج 1448هـ/2027م، والمقدرة بـ2000 دفتر حج، لفائدة فئة من المسجلين الذين لم يسعفهم الحظ في القرعة العادية.

وتأتي العملية تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، القاضي بتخصيص حصة إضافية لفائدة المواطنين البالغين من العمر 70 سنة فما فوق، ممن سجلوا للمشاركة في قرعة الحج عشر مرات ولم يسبق لهم الفوز بفرصة لأداء المناسك.

وشملت القرعة الاستثنائية المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط المحددة، على أن يتم توزيع الحصة الإضافية المقدرة بـ2000 دفتر عبر مختلف ولايات الوطن وفقا للترتيبات المعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل. ويأتي تخصيص هذه الحصة لتمكين أكبر عدد من المسجلين المتقدمين في السن، وخاصة الذين كرروا محاولات التسجيل على مدى سنوات دون الفوز في القرعة، من أداء فريضة الحج خلال الموسم المقبل.

وكانت عملية التسجيل لقرعة الحج لموسم 1448هـ/2027م قد فتحت في 8 جويلية الماضي واستمرت إلى غاية 2 أوت، سواء عبر الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية بالنسبة إلى حاملي جواز السفر البيومتري، أو على مستوى البلديات بالنسبة إلى بقية المواطنين.

واشترطت الوزارة، ضمن القواعد العامة للتسجيل، الجنسية الجزائرية وبلوغ 19 سنة كاملة وعدم أداء الحج خلال السنوات السبع الأخيرة المحتسبة ابتداء من سنة 2020، مع بعض الاستثناءات المتعلقة بالمحرم. وتختلف القرعة الاستثنائية عن القرعة العادية لموسم الحج، إذ تستهدف حصرا الفئة التي حددها قرار رئيس الجمهورية، أي المسجلين البالغين 70 سنة فما فوق ممن شاركوا عشر مرات سابقا دون الحصول على فرصة لأداء المناسك.

وتندرج العملية ضمن التدابير الرامية إلى منح فرصة إضافية للمواطنين المتقدمين في السن الذين استوفوا شروط التسجيل وتكرر عدم فوزهم في القرعات السابقة.